

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب و العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

مذكرة ماجستير

التخصص: ديموغرافيا

التغير الزمكاني لسن الزواج الأول لدى دول المغرب العربي
(الجزائر، تونس، المغرب) خلال العشريات الثلاث الأخيرة

من طرف

فاطمة - يحياوي

أمام اللجنة المشكلة من

رئيسا	أستاذ محاضر(أ)، جامعة البليدة	سعدي رابح
مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر(أ)، جامعة البليدة	بدروني محمد
عضوا مناقشا	أستاذة محاضرة (أ)، جامعة البليدة	مساك أمينة
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر(ب)، جامعة البليدة	كويحل فاروق

البليدة، جوان 2012

ملخص

يعتبر الزواج نظاما اجتماعيا يتميز بالاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية ويساهم بنصيب كبير في تنظيم الجماعة وفي تنظيم الغريزة الجنسية ويقوم على تفضيل العلاقة الدائمة بين الطرفين والرغبة في الحياة المشتركة.

وهو عقد أو نظام أمر به الله تعالى لتنظيم الحياة الإنسانية ومنع الفوضى والاختلاط ، وتحقيق الطهر والعفاف والبعد عن العلاقات الجنسية غير المشروعة التي تؤدي إلى انتشار الأمراض، والوقوع في الموبقات المهلكات وقال سبحانه وتعالى « وقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية » سورة الرعد، الآية 38.

ومن جهة أخرى يعد ظاهرة ديموغرافية هامة ترتبط بشكل كبير بالعادات والتقاليد والقيم السائدة في كل مجتمع من المجتمعات، حيث يتغير مسار الزواج من مجتمع لآخر ويتميز بعدم استقرار سن الزواج الأول.

ولقد عرفت دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) تغيرات عميقة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وكذا السياسية و التي كان لها دور كبير في تغير مسار الزواج في هذه الدول.

ولعل متابعة التطور الذي حدث على مستوى سن الزواج الأول خلال الفترة الممتدة بين سنوات الثمانينات وإلى غاية الألفينات في دول المغرب العربي الثلاث. وكذا على المستوى الإقليمي لكل بلد تمثل قاعدة هامة لدراسة الارتباط المكاني لسن الزواج الأول في هذه الدول ، بالإضافة إلى محاولة الإمام بمختلف العوامل التي أدت إلى تطور وتغير مؤشر سن الزواج الأول. ومن هذا الإطار حاولنا الإجابة على الأسئلة الآتية:

- 1- هل يوجد ارتباط مكاني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب)؟
 - 2- هل للتعليم علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث(الجزائر،تونس، والمغرب)؟
 - 3- هل للتحضر علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث(الجزائر،تونس، والمغرب)؟
 - 4- هل للبطالة علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث(الجزائر،تونس، والمغرب)؟
- واقترحنا لها الفرضيات التالية:

- 1- يوجد ارتباط مكاني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب).
- 2- للتعليم علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).
- 3- للتحضر علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).
- 4- للبطالة علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).

وتم تخصيص لهذا العمل خطة بحث احتوت على خمسة فصول:

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الإطار المنهجي للدراسة. أما الفصل الثاني فتناولنا فيه مصادر المعطيات الديموغرافية ونوعية هذه المعطيات. والفصل الثالث اشتمل الإطار السوسيو ثقافي لظاهرة الزواج في المغرب العربي. أما الفصل الرابع فاهتم بتطور سن الزواج الأول على المستوى القطري لدول المغرب العربي (الجزائر. تونس والمغرب).

أما الفصل الخامس والأخير فقد تضمن التباينات الإقليمية لسن الزواج الأول على مستوى كل بلد. نسعى من خلال دراستنا هذه إلى:

- 1-دراسة التباينات الإقليمية لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).
- 2-محاولة معرفة ما إذا كانت المناطق التي لها حدود مشتركة مع بعضها البعض لها نفس السلوك فيما يتعلق بسن الزواج الأول.
- 3-محاولة الكشف عن تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تراجع سن الزواج الأول بالنسبة للذكور والإناث.

في ضوء ما تقدمنا به في إطار هذا البحث تبين لنا أن المناطق المتجاورة التي لها حدود مشتركة فيما بينها لها نفس السلوك الزواجي(أي أن السلوكات الزوجية بين المناطق المتجاورة متشابهة ومتماثلة). ولعل نمط الزواج في المغرب العربي عرف تغيرات عميقة من الناحية الاجتماعية والديموغرافية، ظهرت في ارتفاع سن الزواج الأول، زيادة نسب العزاب الذكور والإناث وتراجع الفروق في السن بين الأزواج، وهذه التغيرات التي طرأت على نموذج الزواج في المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة يمكن إرجاعها إلى ما طرأ على الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية خاصة في مجال التعليم والتحضر والشغل بالإضافة إلى تغير الذهنية الاجتماعية ودخول متغيرات جديدة على المجتمع.

شكر

الحمد لله و حمدا يليق بجلال وجهه الكريم و عظيم سلطانه على عونہ و توفيقه.

الحمد لله الذي أمد لنا الصحة و العافية في العقل و البدن في هذا العمل.

و بعد حمد الله سبحانه و تعالى و شكره على عونہ في إنجاز هذا الجهد المتواضع، يسعدني و أنا قد أنهيت إعداد هذه الرسالة أن أتقدم بخالص شكري و تقديري إلى *الأستاذ بدرني محمد* و الذي بدون توجيهاته و إرشاداته ما وجد هذا العمل العلمي طريقه إلى النور، فله مني خالص التقدير و عظيم الامتنان.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ فراطسة سمير

و أخيرا شكري و تقديري لكل من أبدى رأيا و تقدم بمشورة و قدم مساعدة سواء في محيط الحرم الجامعي أو خارجه في تحقيق أهداف هذه الرسالة و الوصول بها إلى غايتها المنشودة.

و الله خير معين

الإهداء

الحمد لله الذي تمت به الصالحات على من قال فيهما الخالق عز و جل بعد بسم الله الرحمن الرحيم

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

صدق الله العظيم

إلى من أحسنت صنع الأبوية في قلبك، يا من تعبت في سبيل إيصالني للنجاح، إليك يا من كان له الفضل. إنه يعيش معي بقلبه و عقله، و لم يبخل عني بأي شيء...

إليك أبي الغالي (حفظه الله و أطال الله في عمره)

إلى من جاءت بي إلى الوجود و سهرت على تربيته و غمرتني بالعطف و الحنان،

إلى من حفرت طريقي بأظافرها و فرشته بدموعها و أنارته ببركاتها و دعائها

إلى منبع الحب و الحنان

إليك أُمي الغالية (حفظها الله و أطال الله في عمرها)

إلى من جعلهم الله منابع حب وحنان....إخوتي وأخواتي

إلى من شجعوني وشدو من أزرني...إلى صديقاتي الغاليات

إلى كل من عرفتهم فأحبيبتهم ... و عرفوني فأحبوني

إلى من تسعه ذاكرتي و لم تسعه مذكرتي

أهدي هذا العمل.

قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
01	38
02	40
03	47
04	60
05	61
06	61
07	62
08	63
09	64
10	68
11	69
12	71
13	71
14	72
15	73
16	78
17	83
18	86
19	88

89	سنة منذ سنوات الستينات في المغرب العربي.	20
90	معدلات العزوبة النهائية في الجزائر.	21
91	معدلات العزوبة في سن 50 سنة (%) حسب الجنس و مكان الإقامة (في المغرب).	22
94	معدل النساء العازبات لكل مائة عازب.	23
95	نسب العزاب (%) في الفئة [20-24 سنة] بالنسبة للإناث و الفئة [25-29 سنة] بالنسبة للذكور حسب المستوى التعليمي في كل من الجزائر و المغرب.	24
97	متوسط سن الزواج الأول و المستوى التعليمي في الجزائر.	25
98	معدل التحضر في دول المغرب العربي الثلاث (%).	26
102	مؤشرات تغير سن الزواج الأول حسب مكان الإقامة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب).	27
119	تطور نسب العزاب في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور و الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث في دول المغرب العربي الثلاث.	28
123	التباينات الإقليمية لمتوسط السن عند أول زواج للذكور و الإناث في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب).	29
124	قيم معامل مورن خلال تعداد 1982 في المغرب.	30
128	قيم معامل مورن المطبق على مستوى المؤشرات الآتية و مؤشرات التطور لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي.	31
132	معاملات الارتباط بين معدلات المعرفة بالقراءة و الكتابة عند الذكور والإناث (Le taux d'alphabétisme) و المؤشرات (الآنية و تطورها) لسن الزواج الأول خلال التعدادات الثلاث الأخيرة.	32
136	معاملات الارتباط بين معدلات التحضر و المؤشرات (الآنية و تطورها) لسن الزواج الأول خلال التعدادات الثلاث الأخيرة.	33
	معاملات الارتباط بين معاملات البطالة و المؤشرات (الآنية و تطورها) لسن الزواج الأول في الجزائر و تونس.	

قائمة الأشكال

الصفحة	الرقم
65	01
70	02
108	03
108	04
109	05
109	06
110	07
110	08
110	09
110	10
112	11
112	12
113	13
113	14
114	15

114	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث في الفئة 20-24 سنة الجزائر. 1998	16
115	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور في الفئة 25-29 سنة الجزائر. 2008	17
115	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث في الفئة 20-24 سنة الجزائر. 2008	18
116	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور في الفئة 25-29 سنة، تونس. 1984	19
116	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث في الفئة 20-24 سنة، تونس. 1984	20
117	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور في الفئة 25-29 سنة، تونس. 1994	21
117	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث في الفئة 20-24 سنة، تونس. 1994	22
118	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور في الفئة 25-29 سنة، تونس. 2004	23
118	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث في الفئة 20-24 سنة، تونس. 2004	24

الفهرس

	ملخص
	شكر
	قائمة الجداول و الأشكال
	الفهرس
13	مقدمة
15	1. الإطار المنهجي للدراسة
15	تمهيد
15	1.1 أسباب اختبار الموضوع
16	2.1 أهداف الدراسة
17	3.1 الإشكالية
19	4.1 الفرضيات
20	5.1 تحديد المفاهيم
22	6.1 الدراسات السابقة
31	7.1 صعوبات الدراسة
32	2. مصادر المعطيات و مؤشرات الدراسة في الدول الثلاث
32	تمهيد
32	1.2 المنهج المستخدم في معالجة الموضوع
33	2.2 مصادر المعطيات
34	1.2.2 المسوح الديموغرافية
35	2.2.2 التعدادات
39	3.2 نوعية معطيات التعدادات المعتمدة في الدراسة
41	4.2 المؤشرات المعتمدة في الدراسة
41	1.4.2 المؤشرات الآتية
42	2.4.2 مؤشرات التطور
43	5.2 المقاييس الإحصائية
44	6.2 طريقة حساب السن عند أول زواج

45	7.2 طريقة قياس الارتباط المكاني
46	1.7.2 معامل مورن
47	2.7.2 معامل جيرى
48	3. الإطار السوسيو-ثقافي لظاهرة الزواج في دول المغرب العربي
48	تمهيد
48	1.3 مفهوم الزواج
49	2.3 الزواج في الإسلام
50	1.2.3 أهداف الزواج
51	2.2.3 أهمية الزواج
52	3.2.3 أركان الزواج
53	3.3 دوافع الزواج
54	4.3 الزواج في القانون المدني في دول المغرب العربي الثلاث
54	1.4.3 اختيار الزوج
55	2.4.3 شرط المهر
56	3.4.3 الطلاق
56	5.3 أنماط و أشكال الزواج
57	1.5.3 الزواج الأحادي
57	2.5.3 الزواج التعددي
57	1.2.5.3 تعدد الأزواج
58	2.2.5.3 الزواج الجماعي
58	3.2.5.3 نظام تعدد الزوجات
66	3.5.3 الزواج الداخلي
73	4.5.3 الزواج الخارجي
74	6.3 أساليب الاختيار الزوجي
74	1.6.3 الأسلوب الوالدي
75	2.6.3 الأسلوب الذاتي أو الشخصي
76	4. تطور سن الزواج الأول على المستوى القطري لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب)
76	تمهيد
76	1.4 الحالة الزوجية (المدنية)
79	2.4 سن الزواج في الدول العربية
82	3.4 متوسط السن عند أول زواج
85	4.4 الفرق في السن بين الزوجين
87	5.4 العزوبة النهائية
90	6.4 سوق الزواج
93	7.4 العوامل المؤثرة في تغير سن الزواج الأول

93	1.7.4 التعليم
96	2.7.4 التحضر و السن عند الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث.....
101	5. التباينات الإقليمية لمؤشرات الزواج الأول في دول المغرب العربي
101	تمهيد.....
101	1.5 تطور نسب العزوب في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور و الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث في دول المغرب العربي
101	1.1.5 نسب العزوبة عند الجنسين في الجزائر.....
103	2.1.5 نسب العزوبة عند الجنسين في تونس
104	3.1.5 نسب العزوبة عند الجنسين في المغرب
105	2.5 تطور سن الزواج الأول بين التعدادات على المستوى الإقليمي لكل بلد
106	1.2.5 تطور سن الزواج الأول في الجزائر.....
106	2.2.5 تطور سن الزواج الأول في تونس
106	3.2.5 تطور سن الزواج الأول في المغرب
108	3.5 التغيرات الملاحظة و المستويات الابتدائية لنسب العزوبة
108	1.3.5 التغيرات الملاحظة بين فترتي الثمانينات و التسعينات
109	2.3.5 التغيرات الملاحظة بين فترتي التسعينات و الألفينات
112	4.5 التوزيع المجالي لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي
120	5.5 الفرق في السن بين الزوجين على المستوى الإقليمي لكل بلد
123	6.5 الارتباط المكاني لمؤشرات الزواج الأول في دول المغرب العربي
126	7.5 تحليل التغير المكاني و الزماني لمؤشرات الزواج الأول حسب بعض العوامل الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية
127	1.7.5 العلاقة بين معدلات المعرفة بالقراءة و الكتابة (Le taux d'alphabétisme) عند الذكور و الإناث و مؤشرات الزواج الأول
131	2.7.5 العلاقة بين التغير المكاني و الزماني لسن الزواج الأول و التحضر.....
135	3.7.5 العلاقة بين التغير المكاني و الزماني لسن الزواج الأول و البطالة.....
140	النتائج العامة للدراسة
146	الخاتمة
148	المراجع.....
	الملاحق

مقدمة:

تعد ظاهرة الزواج من أهم الظواهر التي تناولها علماء الديموغرافيا خاصة في الدول الغربية التي حملت على عاتقها ضرورة التعمق في قضايا السكان وذلك لارتباطها بعدة مجالات كالصحة والتعليم والاقتصاد والسكن وغيرها، ولعل الدول العربية بما فيها دول المغرب العربي لا تزال مقصرة في مجال الدراسات السكانية كما أنها قللت من أهميتها رغم إدراكها لضرورتها من حيث إسهامها في توفير قاعدة من البيانات تبنى على أساسها معظم خطط التنمية والتطوير في المجتمع، وهذا ما دفعنا لتخصيص هذه الدراسة عن التغير الزماني والمكاني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

وباعتبار أن الزواج هو القاعدة الأساسية في تكوين العائلة وتحديد مكانتها داخل الجماعة والمجتمع وهو المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تعمل من خلالها العائلة على الحفاظ على كيانها ونوعية نظامها وهذا بتحكمها في كيفية سير الزواج ومراقبة العلاقات الجنسية بين أفراد الجماعة مع إمكانية تلبية متطلباتهم، لذلك فهو يعد أسمى النظم الاجتماعية التي يتحقق من خلالها الاستقرار النفسي، الاجتماعي والتوازن البيولوجي.

ولقد عرف نمط الزواج في المغرب العربي تغيرات عميقة من الناحية الاجتماعية والديموغرافية، ظهرت في ارتفاع سن الزواج الأول، زيادة نسب العزاب الذكور والإناث وتراجع الفروق في السن بين الأزواج، وهذه التغيرات التي طرأت على نموذج الزواج في المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة يمكن إرجاعها إلى ما طرأ على الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية خاصة في مجال التعليم والتحضر والشغل بالإضافة إلى تغير الذهنية الاجتماعية ودخول متغيرات جديدة على المجتمع. وللتعمق أكثر في هذا الموضوع تطرقنا في بحثنا هذا الذي قسمناه إلى خمسة فصول، إلى عدة جوانب من الموضوع محل الدراسة.

ففي الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار المنهجي للدراسة الذي تعرضنا فيه لإشكالية بحثنا وفرضياتها ثم تطرقنا بإيجاز إلى أسباب اختيارنا لموضوع البحث وأهدافه وعرض بعض التعاريف والمفاهيم ثم أهم الدراسات السابقة التي اندرجت في إطار موضوع بحثنا.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه مصادر المعطيات الديموغرافية ونوعية هذه المعطيات، بالإضافة إلى المنهج المتبع في الدراسة وأهم المؤشرات المعتمدة فيها، ثم طريقة قياس الارتباط المكاني.

والفصل الثالث المعنون بالإطار السوسيو- ثقافي لظاهرة الزواج في المغرب العربي، تطرقنا فيه لمفهوم الزواج، الزواج في الإسلام، أهداف الزواج وأهميته، أركان الزواج، بالإضافة إلى أهم الدوافع للزواج، ثم الزواج في القانون المدني في دول المغرب العربي، وفي الأخير استعرضنا أهم أشكال الزواج وأنماطه.

والفصل الرابع المعنون بتطور سن الزواج الأول على المستوى القطري لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، قمنا فيه بتحليل الزواج باعتباره ظاهرة ديموغرافية من ناحية الحالة المدنية (الزواجية)، متوسط السن عند أول زواج، العزوبة النهائية، ثم الفرق في السن عند أول زواج بين الجنسين إلى سوق الزواج في دول المغرب العربي الثلاث وأخيرا العوامل المؤثرة في تغير سن الزواج الأول في هاته الدول.

أما الفصل الخامس والأخير فقد تضمن التباينات الإقليمية لسن الزواج الأول على مستوى كل بلد، ودراسة الارتباط المكاني بين المناطق المتجاورة التي لها حدود مشتركة فيما بينها وذلك فيما يتعلق بمؤشرات الزواج الأول، كما قمنا بتحليل لأهم المحددات التي تساهم في إحداث الاختلاف في سن الزواج بين المناطق الثلاثة.

الفصل 1

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

عرفت دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) تغيرات هامة مست عدة جوانب من الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وكان لذلك دور كبير في تغير مسار الزواج. فقبل ثلاثين سنة مضت كانت هذه الدول تتميز بالزواج المبكر خاصة عند الإناث وكانت الجزائر والمغرب تشهد أدنى المستويات مقارنة مع تونس، حيث لم يتجاوز سن الزواج 18 سنة عند الإناث و24 سنة عند الذكور، وفي تونس وصل إلى 27 سنة بالنسبة للذكور و20 سنة للإناث، ولكن خلال العقدين الأخيرين سجل هذا المؤشر ارتفاعا ملموسا في هذه الدول أين فاق عتبة الثلاثين بالنسبة للذكور وزاد عن 27 سنة بالنسبة للإناث، وفي المقابل فإن نسب العزاب في فئات السن الصغيرة شهدت ارتفاعا موازيا. لذلك كان لابد من تسليط الضوء على أهم التغيرات التي عرفتتها ظاهرة الزواج وربطها بالعوامل التي ساهمت في إحداث هذا التغيير.

1.1 أسباب اختيار الموضوع:

تعد عملية اختيار الموضوع عملية دقيقة ومعقدة، وتتعدد عوامل ومقاييس هذا الاختيار، ولعل هذه المرحلة من البحث هي الوحيدة التي تعتمد على العوامل الذاتية لدى الباحث، حيث أن اختياره للموضوع يخضع بشكل كبير إلى اهتماماته وميوله واستعداده لدراسته وكذلك إمكانياته ومدى استحواذ المشكلة المدروسة على اهتمامه، بالإضافة إلى الأسباب والدوافع العلمية والاجتماعية المهمة وفيما يخص موضوع بحثنا فإن الأسباب التي وجهتنا نحو اختيار موضوعنا هذا هي:

- 4- محاولة تسليط الضوء على أهم التغيرات التي عرفتها ظاهرة الزواجية وربطها بالعوامل التي ساهمت في إحداث هذا التغيير.
- 5 -أهمية موضوع الزواج والتغيرات على مستوى مؤشراتته.
- 6 -توسيع دائرة البحث والاهتمامات فيما يخص موضوع الزواج.
- 7 -يعرف موضوع الزواج تغيرات حسب الزمان والمكان ومنها نحاول التعرف على أهم هذه التغيرات.
- 8 -دراسة التباينات الإقليمية لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).
- 9 -محاولة معرفة ما إذا كانت المناطق التي لها حدود مشتركة مع بعضها البعض لها نفس السلوك فيما يتعلق بسن الزواج الأول.
- 10 - كون البحث يندرج في مجال تخصصنا.

2.1 أهداف الدراسة:

العمل الإنساني عمل هادف، أي يهدف للوصول إلى غاية ما أو نتيجة يسعى إليها، ويشترط في أي دراسة أن يكون لها هدف أو غرض كي تتمتع بعلميتها ولتكون ذات قيمة علمية، وقد ذكر (محمد شفيق) إن الغرض من الدراسة عادة يفهم على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد بحثه، فلكل دراسة هدفان: هدف علمي لزيادة المعرفة العلمية وإشباع الفضول، وهدف عملي تطبيقي وهو الاستفادة من نتائج البحث لإيجاد حل للمشكلة التي نقوم بدراستها[1](ص12)

واختيارنا لموضوع التغيير الزمكاني لسن الزواج الأول لدى دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) هو نابع من قناعتنا بضرورة الخوض في المواضيع التي تنبع من عمق المجتمع. والزواج من بينها، ومحاولتنا اختصار الظاهرة في مجموعة من التساؤلات التي قد تسهل علينا حصرها ضمن مجال محدد وبالتالي التمكن من إبراز ومعرفة أهم التغيرات التي شهدتها نمط الزواج في الدول الثلاث، وربطها ببعض العوامل التي أحدثت التغيير لذلك كان لابد من تسطير مجموعة من الأهداف بغية وضع البحث في إطاره العلمي الصحيح ومن بين أهداف الدراسة نجد:

- 1 -محاولة الوصول إلى رسم صورة متكاملة لتغير سن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث من الناحية الديموغرافية.

- 2- إثراء البحوث الخاصة بتخصص علم الاجتماع والديموغرافيا، وكذا تطبيق القواعد المنهجية التي درسناها من خلال مشوارنا الدراسي للوصول إلى الحقيقة العلمية.
- 3- استغلال أكبر قدر ممكن من المعطيات الديموغرافية المأخوذة من التعدادات السكانية والتحقيقات الوطنية لإبراز التغير في المقاييس الكمية المرتبطة بالزواج في دول المغرب العربي.
- 4- محاولة الكشف عن تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تراجع سن الزواج الأول بالنسبة للذكور والإناث.
- 5- دراسة الارتباط المكاني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

3.1 الإشكالية:

يعتبر الزواج من أهم النظم الاجتماعية في حياة الأفراد والجماعات حيث أنه أساس بناء الأسرة التي تعد نواة للتنظيم الاجتماعي.

وهو كذلك عقد أو نظام أمر به الله تعالى لتنظيم الحياة الإنسانية ومنع الفوضى والاختلاط، وتحقيق الطهر والعفاف والبعد عن العلاقات الجنسية غير المشروعة التي تؤدي إلى انتشار الأمراض، والوقوع في الموبقات المهلكات وقال سبحانه وتعالى « وقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية » سورة الرعد، الآية 38.

ومن جهة أخرى يعد ظاهرة ديموغرافية هامة ترتبط بشكل كبير بالعادات والتقاليد والقيم السائدة في كل مجتمع من المجتمعات، حيث يتغير مسار الزواج من مجتمع لآخر ويتميز بعدم استقرار سن الزواج الأول. ولقد عرفت دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) تغيرات عميقة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وكذا السياسية و التي كان لها دور كبير في تغير مسار الزواج في هذه الدول، ويلاحظ أن سن الزواج الأول يعرف ارتفاعا مستمرا ولا استقرار في تحديده في الدول الثلاث، حيث تختلف حدة ارتفاعه من بلد إلى آخر. ففي الجزائر انتقل هذا المؤشر من 18,4 سنة عام 1966 إلى 29,3 سنة عام 2008 لدى الإناث، ومن 23,8 سنة إلى 33 سنة لدى الذكور خلال نفس الفترة، وكان لهذا الارتفاع الشديد في سن الزواج الأول انعكاس مباشر على نسب العزوبة في الأعمار المبكرة، فحسب تعداد 1966 لوحظ أن 11% من الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة كن عازبات ونسبة 19,3% من الذكور في الفئة 25

– 29 سنة عزاب، وفي تعداد 1987 قدرت هاتين النسبتين بـ 52% بالنسبة للإناث و49,6% بالنسبة للذكور وتصل إلى 77,7% و82,4% على الترتيب سنة 2008. ولعل هذا التغيير لم يقتصر على المناطق الحضرية التي عرفت تطورات في جميع المجالات بل شملت أيضا المناطق الريفية التي طالما كانت متمسكة بالعادات والتقاليد، والقيم الموروثة عن الأجداد، خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع الزواج، فمن خلال التحقيين الوطنيين 1992 و2002 نلاحظ أن الفرق في متوسط السن عند أول زواج بين المناطق الحضرية والريفية قدر بـ 2,4 سنة في 1992، وفي حدود 0,9 سنة 2002.

أما في المغرب فقد تراجع متوسط السن عند أول زواج من 18 سنة عام 1960 إلى 22,2 سنة عام 1982 ليصل إلى 26,3 سنة في تعداد 2004 وذلك بالنسبة للإناث ومن 24,1 سنة إلى 31,2 سنة لدى الذكور خلال الفترة (1960 – 2004). هذا الاتجاه نحو الارتفاع مس معدلات العزوبة بالنسبة للجنسين، حيث انتقلت من 8% عام 1960 إلى 61,3% سنة 2004 عند الإناث في الفئة 20-24 سنة، ومن 21,9% إلى 68,7% بالنسبة للذكور في الفئة 25 – 29 سنة وذلك خلال نفس الفترة.

وفي تونس انتقل متوسط السن عند أول زواج من 27,2 سنة عام 1966 إلى 32,6 سنة عام 2004 لدى الذكور، ومن 20,8 سنة إلى 29,8 سنة بالنسبة للإناث خلال نفس الفترة، في حين انتقلت نسب العزوبة من 27% عام 1966 إلى 83,5% عام 2004 لدى الإناث في الفئة 20 – 24 سنة ومن 41,2% إلى 84,1% خلال نفس الفترة بالنسبة للذكور في الفئة 25 – 29 سنة. من جهة أخرى فإن الارتفاع المستمر لسن الزواج الأول ينعكس حتما على معدلات العزوبة النهائية ويرشحها للارتفاع، ففي هذا البلد مثلا بلغت هذه النسبة حدود 4% سنة 2001 بينما كانت في حدود 2,5% في وسط التسعينات، وقد بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للإناث في الوسط الشرقي لتونس حوالي 6% (2001) بينما كانت تساوي 3% في وسط التسعينات، كما أخذت هذه النسب في الارتفاع في الوسط الحضري فبلغت 4,1% سنة 2000، بينما كانت تساوي 2,8% سنة 1995. أما في المغرب فقد تضاعف معدل العزوبة النهائية من 1,5% عام (1994) إلى 3% عام (2004)، وفيما يخص الجزائر فقد قدرت نسبة العزوبة النهائية بالنسبة للذكور بـ 1,9% بينما تفوقها نسبة العازبات وتصل إلى 2,4% وذلك سنة 1998.

ولعل متابعة التطور الذي حدث على مستوى سن الزواج الأول خلال الفترة الممتدة بين سنوات الثمانينات وإلى غاية الألفينات في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).

وكذا على المستوى الإقليمي لكل بلد (الولايات في الجزائر، الولايات في تونس، الأقاليم في المغرب) تمثل قاعدة هامة لدراسة الارتباط المكاني لسن الزواج الأول في هذه الدول. بعبارة أخرى معرفة ما إذا كانت المناطق المتجاورة التي لها حدود مشتركة فيما بينها لها سلوك زواجي متشابه، بالإضافة إلى محاولة الإلمام بمختلف العوامل التي أدت إلى تطور وتغير مؤشر سن الزواج الأول. وعليه نطرح التساؤلات التالية:

- 5 - هل يوجد ارتباط مكاني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب)؟
- 6 - هل للتعليم علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، والمغرب)؟
- 7 - هل للتحضر علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، والمغرب)؟
- 8 - هل للبطالة علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، والمغرب)؟

4.1 الفرضيات:

- ومن أجل الإجابة عن أسئلة الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:
- 1 - يوجد ارتباط مكاني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب).
 - 2 - للتعليم علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).
 - 3 - للتحضر علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).
 - 4 - للبطالة علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).

5.1 تحديد المفاهيم:

إن تحديد المفاهيم شرط أساسي من شروط البحث العلمي بشكل عام والاجتماعي بشكل خاص لأن تحديد المفاهيم بشكل واضح ودقيق يسهل على الباحث معرفة المعاني، والأفكار التي يريد التعبير عنها.

مفهوم الزواج:

الزواج لغة: « عقد تزويج ويكون بمعنى وطء الزوجة، وهو القران والمخالطة ». فالزواج لفظ عربي يوضح « اقتران أحد الشيين بالآخر وازدواجهما بعد الانفراد » [2] (ص275)

الزواج شرعا: يعنى تعاقد بين رجل وامرأة، يقصد به استمتاع كل منهما بالآخر وتكوين أسرة صالحة ومجتمع سليم [2] (ص275)

الزواج بالمعنى البيولوجي: يقوم الزواج من الناحية البيولوجية من أجل إشباع الغريزة الجنسية عند الجنس البشري وفق إطار معين يحدده المجتمع وذلك لاستمرار حياة البشر لأنها الحياة الحقيقية مقارنة بحياة الفرد، وينشأ الزواج من اتحاد الذكورة بالأنوثة اللذان يعتبران جوهران بيولوجيان متلازمان [3] (ص8)

الزواج من الجانب الاجتماعي:

أول تعريف نأخذه هو تعريف معجم علم الاجتماع حيث عرف الزواج كما يلي:
"هو العلاقة الجنسية التي تقع بين شخصين مختلفين في الجنس يشرعها ويبرر وجودها المجتمع، وتستمر فترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية، أخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها" [4] (ص10)
أما التعريف الثاني للزواج فهو لمصطفى الخشاب، حيث يعرفه كما يلي: "هو عبارة عن الرابطة المشروعة بين الجنسين، ولا تتم هذه الرابطة إلا في الحدود التي يرسمها المجتمع ووفق المصطلحات والأوضاع التي يقرها" [5] (ص79)

أما التعريف الثالث فهو لمادلين قرافيتز، حيث تعرفه كما يلي: "هو مؤسسة تتشكل بواسطتها علاقة طبيعية بين رجل وامرأة تخضع للقوانين الاجتماعية والمرتبطة بثقافة مجتمع من المجتمعات" [6] (ص13)

أما الزواج بالمفهوم الديموغرافي:

يعبر عن عدد حالات الزواج خلال سنة معينة بالنسبة لألف ساكن، وهذا المفهوم لا يمكن فصله عن مجموعة من المفاهيم الديموغرافية التي يتحدد من خلالها الفهم الجيد، والصحيح لظاهرة الزواج [7] (ص14).

مفهوم التغيير في علم الاجتماع:

التغيير في علم الاجتماع يعني « التحويل والنمو، التكامل، التكيف والملائمة ».

كما يعرفه البعض الآخر « على أنه هو كل تغيير يطرأ على الظروف والعناصر الاجتماعية المختلفة بحيث يشمل التغييرات في الوظائف والعلاقات الاجتماعية وغيرها من العلاقات [2] (ص299) . وهو ذلك التحول والتبديل من نموذج قديم إلى نموذج جديد آخر سواء كان هذا التحول والتبديل للأمام أو الخلف وذلك عبر الفترات الزمانية المختلفة، حيث يحدث هذا التحول في كافة النظم، والوظائف والتركيبات الموجودة في المجتمع [2] (ص299).

وفي بحثنا هذا سنحاول دراسة التغيير المكاني والزمني الذي عرفه سن الزواج الأول وذلك في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة الممتدة بين سنوات الثمانينات وإلى غاية الألفينات، وأبرز ما يتجلى من خلاله هذا التغيير هو الارتفاع المستمر لسن الزواج الأول بالنسبة للذكور والإناث.

متوسط السن عند أول زواج:

هو متوسط عدد السنوات التي يقضيها الأشخاص الذين يتزوجون قبل سن الخمسين عزابا، ويحسب انطلاقا من معطيات التعداد السكاني وذلك بالاعتماد على توزيع العزاب حسب الفئات العمرية [7] (ص14) .

مفهوم العزوبة:

العزوبة لفظ يطلق على كل شخص غير متزوج، والعزوبة لا يمكن تحديدها، فقد تكون في فترة زمنية قصيرة أي زواج مبكر، وقد تدوم لفترة زمنية طويلة فتسمى بالزواج المتأخر.

والعزوبة هي وضعية من وضعيات الحالة المدنية للفرد (Etat Matrimonial) إلى جانب الزواج، الطلاق / الانفصال والترمل وهي تعبر عن حالة الشخص الذي لم يسبق له الزواج مطلقا [8] (ص5)

العزاب:

هم الأشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج مطلقا.

العزوبة النهائية:

نعني بالعزوبة النهائية، نسبة الأشخاص غير المتزوجين نهائيا عند سن الخمسين.

6.1 الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة مرحلة من مراحل البحث العلمي لها أهميتها ويستعرض فيها الباحث الدراسات والأبحاث المتعلقة بدراسته، والتي سبقه إليها الباحثون كي يستفيد من نتائج دراستهم التي تخدم بحثه، ومن العقبات التي اعترضتهم وخبراتهم بشكل عام، وليتعرف الباحث على مراجع ومصادر أخرى تغني بحثه. وتعتبر الدراسات السابقة أيضا من أهم المراحل التي تفيد الباحث لأنها تنمي لديه المهارة في صياغة فروض الدراسة وأهدافها، كما أنها تقدم له الأفكار التي تساعده على فهم جوانب الموضوع الخاص بدراسته الحالية ، وأيضا تتيح له التعرف على نماذج جديدة وأفكار جيدة حول الموضوع مما يسهل عليه إجراء دراسته بشكل جيد ومحكم.

ومن بين الدراسات التي تحصلنا عليها نذكر:

الدراسة الأولى: بعنوان **دراسة تحليلية مقارنة لتغير سن الزواج الأول [9] في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب)** خلال الفترة ما بين 1970 و1980، وجاءت الدراسة في أربعة فصول، الفصل الأول تناول الإطار الاجتماعي والثقافي لظاهرة الزواج في دول المغرب العربي، حيث تعرض لمفهوم الزواج في الإسلام وفي القانون المدني كما تطرق لأنماط الاختيار الزواجي، وتعرض كذلك لدراسة العلاقة بين الزواج وظاهرة الخصوبة، أما الفصل الثاني فقد خصصه الباحث لتصنيف طرق جمع المعطيات في دول المغرب العربي انطلاقا من بيانات الحالة المدنية، التحقيقات السكانية والتعدادات العامة، كما قام بعرض منهجية الدراسة في الجزء الثاني من هذا الفصل.

وفي الفصل الثالث توجه الباحث إلى عرض أهم العوامل التي ساهمت في رفع سن الزواج أما الفصل الأخير فكان عبارة عن دراسة استطلاعية أو تحليلية لأهم المحددات التي تساهم في إحداث الاختلاف في سن الزواج الأول بين المناطق الثلاث وكان ذلك في إطار التساؤلات التالية:

ما هي العوامل التي ساهمت في رفع سن الزواج الأول في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)؟

أما الفرضيات فقد كانت كما يلي:

- انتشار التعليم ساهم في رفع سن الزواج الأول في دول المغرب العربي.
- تغير الأوضاع الاقتصادية له أثر واضح في ارتفاع سن الزواج الأول.
- بالإضافة إلى عامل الهجرة.

وفي الأخير خلص الباحث لمجموعة من النتائج :

وهو أن الزواج المبكر في انخفاض مستمر لكن مع وجود اختلافات واضحة بين الدول الثلاثة حيث لا تزال بعض المناطق الجنوبية في الجزائر والمغرب متمسكة بالنمط التقليدي للزواج (سن زواج مبكر وزواج في نطاق العائلة)، كما أن الفوارق بين الأزواج في انخفاض لكن مع وجود اختلافات أيضا، أما نسبة العزوبة النهائية فهي تشكل نسبة صغيرة لكن مع ذلك لا يمكن التنبؤ ببقائها في هذا المستوى المنخفض.

أما عن العوامل المرتبطة بالتغير في سن الزواج الأول فتتمثل في ثلاث متغيرات أساسية وهي: مستوى التعليم، مكان الإقامة والنشاط الاقتصادي فمستوى التعليم يتماشى إيجابيا مع سن الزواج فكلما زاد مستوى التعليم ارتفع سن الزواج الأول، كما أن هذا الأخير يختلف بين الريف والحضر أين يشهد هذا المؤشر ارتفاعا كبيرا مقارنة مع الريف أين لا تزال العادات والقيم المتعلقة بالزواج تشجع على الزواج المبكر، كما يساهم النشاط الاقتصادي في ارتفاع سن الزواج الأول فدوي النشاط الزراعي يتزوجون في سن مبكرة على عكس غير الزراعيين الذين يؤخرون سن الزواج، ولكن ذلك لا ينطبق على كل المناطق، ففي وسط المغرب وجد أن الزراعيين هم أكثر تأخيرا لسن الزواج. وقد أجريت هذه الدراسة في فترة ليست ببعيدة عن تاريخ استقلال هذه الدول، وما يمكن استخلاصه منها هو أن التعليم يؤثر بشكل كبير على سن الزواج خاصة في المناطق الحضرية، فقد كان هدف هذه الدول بعد الاستقلال نشر التعليم لأنه يعد القاعدة الأساسية لبناء المجتمع وتطويره وقد ساهم التعليم في رفع سن الزواج الأول عند الجنسين. كما أن المشكلة الاقتصادية في ذلك الوقت لم تكن بالحدة التي تشهدها اليوم.

وكما أشرنا سابقا فإن الباحث أجرى هذه الدراسة حول تغير وتطور سن الزواج الأول في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة بين السبعينات والثمانينات (1970- 1980)، ونحن في بحثنا هذا سنحاول متابعة ذلك التغير خلال الفترة بين الثمانينات وإلى غاية الألفينات (1980-2000) بالنسبة للدول الثلاث.

الدراسة الثانية: بعنوان الديموغرافيا الإقليمية في الجزائر [10] ، والتي حاول من خلالها الباحث دراسة بعض الظواهر الديموغرافية المتمثلة في: وفيات الأطفال الرضع، ظاهرة الزواجية وظاهرة الخصوبة وذلك على المستوى الوطني وكذا الإقليمي. وجاءت الدراسة في أربعة فصول، حيث قام الباحث في الفصل الأول بعرض البناء المنهجي للدراسة كما تطرق لنظرية الانتقال الديموغرافي، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث ويضم هذا الفصل الإشكالية وفروض الدراسة، إلى جانب تحديد المفاهيم.

والفصل الثاني خصصه الباحث لدراسة التباينات الإقليمية لوفيات الأطفال الرضع في الجزائر، كما تطرق فيه لأهم التغيرات التي طرأت على هذا المؤشر وفي الأخير توجه للبحث في العلاقة بين وفيات الأطفال الرضع وبعض الخصائص الديموغرافية، السوسولوجية والاقتصادية.

أما الفصل الثالث فتناول فيه الباحث، التطور الزمني والمكاني لظاهرة الزواجية في الجزائر، وقام بتحليل الزواج باعتباره ظاهرة ديموغرافية من ناحية الحالة المدنية، شدة الزواجية ومتوسط السن عند أول زواج بالنسبة لكلا الجنسين وذلك حسب نتائج المسوح والتعدادات العامة للسكان والسكن، ومن ثم توجه الباحث إلى أهم العوامل المؤثرة في تغير سن الزواج الأول على المستوى الوطني وذلك اعتمادا على نتائج المسوح الوطنية (1986، 2002، 1992)، ثم قام بعرض أشكال الزواج وأنماطه. أما القسم الثاني من هذا الفصل فقد تناول فيه الباحث، التغير المكاني والزمني لظاهرة الزواجية في الجزائر انطلاقا من مؤشرات الزواج الأول (الأنية وتطورها) والمتمثلة في: متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور، متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث، نسب العزوبة عند الذكور في الفئة 25-29 سنة، نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة وذلك على مستوى ولايات البلاد، بالاعتماد على نتائج التعدادين 1987-1998، كما قام الباحث بدراسة الارتباط المكاني لتلك المؤشرات خلال نفس الفترة، ثم تطرق لأهم العوامل التي ساهمت في رفع سن الزواج الأول والتي من بينها زيادة نسبة التحضر، وانتشار التعليم خاصة عند الإناث، وفي الأخير خلص الباحث لمجموعة من النتائج المتمثلة في ارتفاع سن الزواج الأول بالنسبة للذكور والإناث، وزيادة نسب العزوبة عند الجنسين، فحسب نتائج المسح الوطني حول صحة الأسرة (2002) بلغ متوسط السن عند أول زواج 33 سنة بالنسبة للذكور و29,6 سنة بالنسبة للإناث، أما عن العوامل المرتبطة بالتغير في سن الزواج الأول فيمكن إدراجها في: المستوى التعليمي ومكان الإقامة، ذلك أن المستوى التعليمي يتماشى إيجابيا مع سن الزواج وتختلف قيمة هذا المؤشر بين الريف والحضر أين يشهد ارتفاعا كبيرا في المناطق الحضرية مقارنة مع المناطق الريفية كما أن للعوامل الاقتصادية دورا كبيرا في ارتفاع سن الزواج الأول.

أما الفصل الرابع والأخير فقد تناول فيه الباحث تطور ظاهرة الخصوبة خلال الفترة (1970-2002) وذلك على المستوى الوطني، وكذا على مستوى ولايات البلاد مع عرض العلاقة بين تلك الظاهرة والتطور السوسيو-اقتصادي.

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة وتحديدًا الفصل الثالث منها باعتبار أن موضوع بحثنا يتعلق بظاهرة الزواجية، هو أن نمط الزواج في الجزائر عرف تغيرات عميقة خلال السنوات الأخيرة، تجلت في ارتفاع سن الزواج الأول عند الذكور والإناث، وزيادة نسب العزوبة عند الجنسين. ومن

جهة أخرى هناك عدة عوامل تقف وراء هذا الارتفاع، كارتفاع المستوى التعليمي عند كل من الجنسين، باعتبار مراحل التعليم تستنفذ منهم سنين طويلة لإكمال كل مراحل التعليم، ويليها فترة البحث عن عمل، بالإضافة إلى هذا فإن تدني الأوضاع الاقتصادية يسهم بشكل كبير في تأخر الشباب عن الزواج، وأزمة السكن التي يعاني منها معظم الشباب الجزائري. وقد أفادتنا هذه الدراسة لكونها دراسة تحليلية لأهم المحددات التي تساهم في إحداث التباين في سن الزواج الأول بين ولايات البلاد. الدراسة الثالثة: بعنوان **تغير نموذج الزواج في الجزائر [7]**، وذلك في إطار التساؤلات التالية:

ما هي أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع سن الزواج الأول في الجزائر؟

وهل هناك اختلاف بين مناطق الوطن؟

ما هي محددات الزواج الداخلي في الجزائر؟

وما هي العوامل المشجعة على استمرار هذا النمط؟

وهل ارتفاع سن الزواج الأول قد يقلل من التوجه لاختيار شريك الحياة ضمن الأفراد الأقرباء؟ أما الفرضيات فقد كانت كما يلي: تساهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة في ارتفاع سن الزواج الأول في الجزائر، كما أن استمرار الزواج الداخلي يرتبط بشكل كبير بالظروف الاقتصادية والاجتماعية. وتضم الدراسة خمسة فصول، أربعة منها نظرية والخامس اهتم بتحليل نتائج المسحيين الوطنيين حول صحة الطفل والأم وكذا صحة الأسرة.

فالفصل الأول تناول الإطار المنهجي للدراسة والذي يضم كل من الدراسات السابقة، الإشكالية وفروض الدراسة ومؤشراتها وكذا أسباب اختيار الموضوع وأهدافه إلى جانب مفاهيم الدراسة. أما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه الباحثة إلى الإطار الاجتماعي والديموغرافي لظاهرة الزواج بدءاً بمفهوم الزواج إلى أشكاله والاختيار الزواجي ثم تحليل الزواج باعتباره ظاهرة ديموغرافية من ناحية الحالة الزواجية، سن الزواج ومتوسط سن الزواج إلى الفرق في السن بين الزوجين وأخيراً معدلات العزوبة في الدول العربية، والفصل الثالث اهتم بتطور نموذج الزواج في الجزائر بعد الاستقلال، والمعدل الخام للزواج، وجدول الزواج وتغير سن الزواج الأول في الجزائر ومحدداته وعوامله.

أما الفصل الرابع فقد تضمن تطور الزواج الداخلي في الجزائر وذلك من خلال التعرض إلى الظاهرة في الدول العربية بشكل عام، وفي الجزائر على وجه الخصوص، وعرض معدلات الزواج الداخلي وفق التحقيقات الوطنية وربطه بعوامل التعليم والتحضر، وفيما يخص الفصل الخامس والأخير فقد اهتم بتحليل ومقارنة نتائج المسحيين الوطنيين حول صحة الطفل والأم وكذا صحة الأسرة، وعرض ومقارنة مؤشرات كل فرضية بما تحمله أعداد كل مسح.

وفي الأخير خلصت الباحثة لمجموعة من النتائج، أولها هو الانتقال من نموذج الزواج المبكر إلى نموذج الزواج المتأخر وارتفاع نسب العزاب والعازبات في فئات السن الصغيرة، لكن مع ذلك فإن الزواج إلى يومنا الحالي يبقى شامل وعمام، حيث تكاد تكون نسب العزوبة النهائية منعدمة. وتساهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتغيرة في ارتفاع سن الزواج عند الجنسين، ولعل تطور التعليم خلال السنوات الأخيرة وانتشاره بشكل واسع خاصة في أوساط الإناث كان له أثر واضح في ارتفاع هذا المؤشر، وإضافة للتعليم فإن للعوامل الاقتصادية دور كبير في ارتفاع سن الزواج خاصة بعد تراجع شبكة العلاقات الاجتماعية وانتشار نمط اقتصادي جديد يقوم على الاستقلالية الفردية والعمل المأجور، واستبدال شكل الأسر الممتدة بنموذج الأسر النووية التي تسعى إلى تحقيق ظروف معيشية جيدة في ظل الاستقلالية الاقتصادية والانفصال عن الأسرة الأصلية، وبالإضافة إلى التغيير في مؤشر سن الزواج فإن نمط الزواج الداخلي شهد تغيرا أيضا، لكن مع ذلك فهولا يزال مترسقا في المجتمع الجزائري ويشكل نسبة هامة من مجموع الزيجات، حيث تجاوز الثلث في تحقيق 1992 (35%) وانخفض بنسبة قليلة في تحقيق 2002 ليسجل قيمة 33,4%، وتلعب عدة عوامل دورا هاما في استمرار هذا النمط من الزواج، منها مكان الإقامة والمستوى الدراسي المنخفض، والظروف الاقتصادية الصعبة والسن المبكر عند الزواج، بالإضافة إلى سيطرة العادات والتقاليد المرتبطة بهذا النمط على بعض التجمعات السكانية كما هو الحال في جنوب البلاد. وما يمكن التنويه إليه من خلال هذه الدراسة هو أن الباحثة خلصت إلى أن التغيرات التي طرأت على نموذج الزواج في الجزائر خلال السنوات الأخيرة والتي ظهرت في ارتفاع سن الزواج الأول، زيادة نسب العزوبة، تراجع الفروق في السن بين الأزواج إنما تعكس تغيرا في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خاصة في مجال التعليم والتحضر والشغل، واعتمادا على ما توصلت إليه الباحثة سنحاول دراسة تلك التغيرات على المستوى الإقليمي للجزائر.

الدراسة الرابعة: بعنوان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على تأخر سن الزواج [2]

وقد تناولت الباحثة في هذا البحث مشكلة من أهم المشكلات الاجتماعية خطيرة والتي يواجهها المجتمع العالمي عامة والمجتمع المصري خاصة، وهي مشكلة تأخر سن الزواج وعزوف الكثير من الشباب عن الزواج وكذلك تحديد ومعرفة أهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة وتأثيرها على ذلك التأخر.

وقد توصلت الباحثة إلى عدد من الفروض ترى أنها من الممكن أن تصل بها إلى تحديد العوامل والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى تأخر الشباب عن الزواج، حيث يتمثل الفرض الرئيسي لهذه الدراسة في الآتي:

توجد علاقة ارتباط إيجابي ذات دلالة إحصائية بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وبين تأخر سن الزواج لدى الشباب من الجنسين ويتفرع من الفرض الرئيسي مجموعة من الفروض الفرعية التي تخدم الفرض الرئيسي ومن بينها:

1 - هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع تكاليف الزواج وتأخر سن الزواج لدى الشباب.

2 - هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مواصلة الشباب للتعليم وتأخرهم في الزواج.

3 - هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين أزمة السكن وتأخر سن الزواج لدى الشباب.

4 - هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين البطالة وتأخر الشباب عن الزواج.

ولقد تضمن البحث بابين وثمانية فصول.

الباب الأول: الإطار النظري للبحث ويشتمل على خمسة فصول.

الباب الثاني: يحتوي على الدراسة الميدانية ويتضمن ثلاثة فصول.

ففي الفصل الأول تناولت الباحثة مفهوم الزواج مع إيضاح أهميته ودوافعه وأهم النظريات المفسرة له وأهم معوقاته في الوقت الراهن.

ثم تناولت في الفصل الثاني مفهوم الأسرة وأهميتها في الوقت الحاضر وعرضت أهم المعوقات والنظريات المفسرة لها وظائفها وأسباب تغير وتقلص هذه الوظائف في الوقت الراهن.

وتطرقت الباحثة في الفصل الثالث لأهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع المصري خلال الفترة من 1952 وحتى الآن، ثم عرضت أهم الإشكاليات المعاصرة والتي تتمثل في مشكلة السكن، والبطالة ومشكلة الاختيار للزواج والتي أثرت بشكل واضح ومباشر على مشكلة تأخر سن الزواج عند الشباب. ثم جاء الفصل الرابع من هذا الباب موضحا لمشكلة التأخر في الزواج أو ما يطلق عليها الكثيرون من العلماء مشكلة (العنوسة) فقد وضحت الباحثة مفهومها وحجمها في البلاد العربية والأجنبية وأسبابها ومدى انتشارها وأهم الحلول التي أتبعته لحلها والحد من انتشارها في كثير من هذه البلدان وفي نهاية الباب الأول أوضحت الباحثة في الفصل الخامس الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة الراهنة.

أما في الباب الثاني للدراسة فقد تناولت الباحثة أهم نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى مدينة سوهاج محل الدراسة حيث جاء الفصل السادس من الباب الثاني محتويا على مشكلة البحث وأهميتها الخاصة في الوقت الحالي ثم أوضحت إجراءات الدراسة المنهجية التي تحتوي على المنهج، الأدوات، المجالات والأساليب الإحصائية.

ثم قامت الباحثة في الفصل السابع بتحليل الجداول والتعليق عليها حسب استجابات المبحوثين وأرائهم مع الربط بين استجاباتهم وفروض الدراسة وذلك للتأكد من مدى صحتها من عدمه.

ثم اختتمت الباحثة في نهاية الباب الثاني دراستها بفصل ختامي تناولت فيه ما تمخض عنه البحث من نتائج عامة ومدى الاتفاق والاختلاف بين نتائج عامة ومدى الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسة السابقة وقد أبرزت هذه الدراسة العديد من العوامل التي تعد ضمن العوامل المؤدية إلى تأخر الشباب عن الزواج وسوف يتم تلخيصها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف الزواج أثر بشكل كبير على تأخر سن الزواج.
- الالتحاق بالتعليم العالي يساهم في تأخر سن الزواج لدى الجنسين في معظم المجتمعات لدرجة أنه أصبح من السمات المميزة للشباب الجامعي تأخر سن الزواج لحين استكمال تعليمهم والحصول على عمل يتناسب مع مؤهلهم الجامعي.

- تعتبر البطالة من بين أخطر المشكلات التي تحتل قائمة المشكلات الاجتماعية والمترتبة عليها مشاكل أخرى أكثر خطورة منها تأخر سن الزواج. ومن الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تأخر سن الزواج لدى الشباب قلة الدخل الأسري الشهري، كما تبين الدراسة أن لوسائل الإعلام أثر على تأخر سن الزواج لدى الشباب من الجنسين لما تقدمه من نماذج فاشلة للزواج وتجارب زوجية انتهت بالطلاق. ومع تقديم نماذج رائعة للفتاة المتعلمة والعاملة وتمجيد لقيمة العمل والتعليم عن قيمة الزواج وأنها في غنى عن الرجل في حياتها ما دامت تملك القوة المادية فلا حاجة لها بالزواج.

- كما أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن سفر الشباب للخارج والزواج من أجنبيات كان من أهم دوافعه البطالة وعدم توفر فرص العمل الدائم.

وقد أوضحت الدراسة أن مشكلة السكن ظهرت كمشكلة اجتماعية ملحة في السنوات الأخيرة إلى جانب المشاكل الأخرى والتي أدت إلى ظهور مشكلة تأخر سن الزواج والعنف، الانحراف والإجرام. ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة هو أن للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في تأخر سن الزواج بين الشباب من الجنسين والتي يمكن حصرها في: مواصلة الشباب لتعليمهم إلى أعلى المستويات، ارتفاع تكاليف الزواج (غلاء المهور، ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة)، أزمة السكن، وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى طريقة الاختيار والمواصفات المطلوب توافرها لاختيار شريك الحياة في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، كما أن لوسائل الإعلام تأثير كبير لما تقدمه من مسلسلات وأفلام تحث على العزوف عن الزواج مع تمجيد قيمة العمل والتعليم بعيدا عن سلطة وسيطرة الرجل، بالإضافة إلى الخوف من الطلاق أو سوء معاملة الطرف الآخر وهي تقع ضمن العوامل النفسية وراء تأخر سن الزواج.

الدراسة الخامسة: بعنوان **العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب ومنعكساته**[1] وقد حاول الباحث في هذه الدراسة التطرق إلى مشكلة تأخر سن الزواج عند الشباب بدراسة ميدانية خاصة بحي الدويلعة التابع لمدينة دمشق نظرا لارتفاع نسب الشباب (الذكور والإناث) غير المتزوجين بعد سن الثلاثين بغية الحصول على نتائج دقيقة وموضوعية. ويتمثل الفرض العام لهذه الدراسة في أن هناك علاقة بين مجموعة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والصحية النفسية والجسدية والثقافية التعليمية المتعددة وبين تأخر سن الزواج عند الشباب من الجنسين ويتفرع عن الفرض العام مجموعة من الفروض منها:

- 1 - قد تكون هناك علاقة بين ارتفاع تكاليف الزواج وتأخر سنه عند الشباب.
- 2 - قد تؤدي قلة فرص العمل إلى تأخر سن الزواج عند الشباب.
- 3 - يزداد تأخر سن الزواج عند الشباب كلما زادت سنوات تعليمهم.
- 4 - هناك علاقة بين عمل الفتاة وتأخر سن زواجها.
- 5 - هناك علاقة بين الحالة الصحية النفسية والجسدية وتأخر سن الزواج عند الشباب.
- 6 - قد تكون هناك علاقة بين ظاهرة الهجرة وتأخر سن الزواج عند الشباب.

وجاءت الدراسة في أربعة فصول وقسم الباحث الدراسة إلى قسمين: القسم النظري والقسم العملي. تضمن القسم النظري بداية الفصل الأول: الذي تحدث فيه الباحث عن إشكالية الدراسة التي شملت المبررات والأهمية والأهداف والدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع البحث، ثم المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالدراسة كالزواج والأسرة والعنوسة والمهر والهجرة والبطالة والمسكن ومستوى المعيشة.

أما الفصل الثاني فقد درس فيه الخلفية التاريخية لظاهرة الزواج من خلال نظرة بعض الأمم والشعوب القديمة للتأخر والحياة العزوبية، وعن الزواج في الجاهلية، وعند اليهودية والمسيحية، إضافة إلى التحدث عن الزواج في ظل الإسلام الذي حارب العزوبية.

الفصل الثالث اشتمل العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج ومن أهمها العوامل الاقتصادية كالمسكن وتكاليف الزواج والبحث عن شريك غني ماديا والبطالة وانخفاض مستوى الدخل والهجرة بدافع مادي ومشكلة الإعالة وغلاء المهور، ثم أشار لبعض العوامل الاجتماعية كتدخل الأهل والعرف الاجتماعي والخطوبة ومشاكلها والتعليم وانتشار العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج والانحرافات الأسرية وغياب التنشئة السليمة وتأثير العمل على زواج الفتاة والنظرة السلبية المسبقة للزواج وتغير شكل الأسرة، وطرق اختيار الشريك وصفاته، إضافة لعوامل نفسية ودينية وغيرها.

أخيرا الفصل الرابع وتضمن القسم النظري الذي تناول الآثار الناجمة عن تأخر سن الزواج كانتشار العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج وعبوسة الفتاة وفقدان الاستقرار والأمراض الصحية والنفسية، والجسدية، والزواج غير المتكافئ ثم يأتي الجانب التطبيقي (العمل الميداني) حيث احتوى مجموعة من الفقرات.

بدأت الفقرة الأولى بالفروض المسيرة للبحث ثم التعريفات العملية (الإجرائية) التي استلزمها البحث ووحدة التحليل وهي الأسرة كون الظاهرة ترتبط إلى حد كبير بالظروف الاجتماعية والاقتصادية لأسرة الفرد المتأخر.

ثم انتقل الباحث بعدها إلى العينة ومجتمع البحث الأصلي المتمثل بأحياء منطقة الدويلعة. وطريقة البحث المعتمدة (طريقة المسح بالعينة) واختتمت الدراسة بعرض مجموعة من النتائج التي تتعلق بالبيانات الشخصية، وبأسرة المبحوث وبالبيانات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وباتجاهات الشباب نحو بعض القضايا المرتبطة بالزواج وتأخر سنه فمنها:

1 - النتائج المرتبطة بالبيانات الشخصية وبأسرة المبحوث.

أ - لوحظ أن قلة فرص العمل وعدم حصول الأفراد على عمل دائم يسهم في تأخر زواجهم لاسيما عند الذكور.

ب - لوحظ أن الأفراد المتعلمين تعليما متوسطا (إعدادية، ثانوية، معهد متوسط) وعاليا (جامعي، دبلوم، ماجستير، دكتوراه) هم أكثر عرضة للتأخر عن الزواج من ذوي التعليم المنخفض.

ج - تم التأكد من وجود ارتباط بين عدد أفراد الأسرة الكبير وتأخر سن زواج أبنائها.

د - إن الهجرة من الريف إلى المدينة تلعب دورا في تأخر جيل الشباب عن الزواج.

2 - النتائج المرتبطة بالأسباب الاقتصادية من بينها :

أ - إن مشكلة تأمين المسكن تعتبر من بين المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب فعدم القدرة على تأمين مسكن خاص بهم هو السبب الأول لتأخر الذكور عن الزواج.

ب - أما السبب الثاني فيتمثل في ارتفاع تكاليف الزواج ومتطلباته، وقلة الدخل الشهري.

لقد أفادتنا هذه الدراسة في التعرف على أسباب تأخر سن الزواج عند الشباب، فبالإضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي ومشكل البطالة التي يعاني منها الشباب وأزمة السكن، فإن الهجرة من الريف إلى المدينة لها دور كبير في هذا التأخر، بالإضافة إلى أن عدد الأسرة الكبير يساهم في تأخر سن زواج أبنائها، كما أن خروج المرأة للعمل واتساع دائرة الحرية في اختيار الشريك يرشحها للبقاء في العزوبة مدة أطول.

7.1 صعوبات الدراسة:

من الطبيعي أن يواجه الباحث صعوبات تعرقل مساره أثناء القيام ببحث علمي، وقد تتفاوت درجة هذه الصعوبات حسب نوعية موضوع البحث ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا نذكر:

1 - صعوبة الحصول على بعض المعطيات الديموغرافية التي تخدم موضوع البحث خاصة المتعلقة بتونس والمغرب.

2- نقص في المراجع التي تتطرق إلى الظاهرة موضوع الدراسة وإن وجدت نجدها على شكل فصل من كتاب أو عنوان فرعي أو مقال.

3 - قلة المعطيات والدراسات المتعلقة بسن الزواج الأول في دول المغرب العربي عامة والجزائر خاصة.

4 - صعوبة الحصول على قيم بعض المؤشرات التي ساهمت في ارتفاع سن الزواج الأول كمعدلات البطالة وذلك على المستوى الإقليمي لكل بلد (الولايات في الجزائر، الأقاليم في المغرب، الولايات في تونس).

5 - عدم توفر المعطيات الخاصة بالتعداد العام للسكان والسكن لسنة 1982 بالنسبة للمغرب والمتعلقة بمتوسط السن عند الزواج الأول بالنسبة للجنسين وكذا نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور والفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث وذلك على المستوى الإقليمي.

الفصل 2

مصادر المعطيات ومؤشرات الدراسة في الدول الثلاث

تمهيد:

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحديد نوعية المنهج المتبع في الدراسة والذي يعتبر قاعدة مهمة يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى غرض معين، وعرض مصادر المعطيات الديموغرافية في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب)، والتعداد على وجه الخصوص، ثم دراسة نوعية هذه المعطيات، وفي الأخير قمنا بعرض أهم المؤشرات المعتمدة في الدراسة.

1.2 المنهج المستخدم في معالجة الموضوع:

لا توجد طريقة علمية فريدة تقود الباحث للوصول إلى الحقيقة وفي الواقع ليس من السهل في العلوم الاجتماعية إيجاد المنهج الذي يحدد بدقة حقيقة الظواهر الاجتماعية، وبالطبع تختلف المناهج باختلاف المواضيع، والمنهج مهما اختلف نوعه فهو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة [11] (ص136) وهو مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظاهرة موضوع البحث [3] (ص128). أما المنهج الذي اعتمد في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي، حيث أن البحث لا يقتصر على مجرد الوصف بل يتعداه إلى محاولة تفسير تغير سن الزواج الأول في دول المغرب العربي ومحدداته.

والمنهج الوصفي يعد أسلوباً من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد [12] ، وذلك خلال فترة زمنية معلومة من أجل الحصول على المعلومات التي

تتطلبها الدراسة كخطوة أولى، ثم يتم تحليلها بطريقة موضوعية وما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة كخطوة ثانية، والتي تؤدي إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة، وتحاول هذه الدراسة تحقيق أهدافها والإجابة على التساؤلات التي أثيرت في الإشكالية من خلال المنهج الوصفي، حيث اعتمد على وصف وإظهار التباينات الإقليمية فيما يتعلق بسن الزواج الأول عند الذكور والإناث في دول المغرب العربي الثلاث. ولأن الهدف هو المقارنة بين هذه الدول فيما يخص تغير سن الزواج الأول خلال الفترة الممتدة بين سنوات الثمانينات وإلى غاية الألفينات، هناك منهج آخر اعتمدنا عليه في دراستنا هذه وهو المنهج المقارن.

المنهج المقارن: هو تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينها وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة والتحليل، على أن تكون المقارنة في حقبة زمنية واحدة، أو نقوم بمقارنة ظاهرة واحدة في نفس المجتمع في فترة زمنية مختلفة لمعرفة تطورها وتغيرها [13] ، ويخضع التحليل المقارن إلى أربع حالات من المقارنة وهي كما يلي:

- مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة.

- مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة.

- علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد.

- علاقة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة.

وفي موضوع بحثنا هذا قمنا بدراسة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة، وتتمثل تلك المتغيرات في: متوسط السن عند الزواج الأول بالنسبة للذكور، متوسط السن عند الزواج الأول بالنسبة للإناث، نسب العزوبة لدى الذكور في الفئة 25-29 سنة، نسب العزوبة لدى الإناث في الفئة 20-24 سنة، وفيما يخص المجتمعات فتتمثل في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).

2.2 مصادر المعطيات:

تعتمد الدراسات السكانية على مجموعة من المصادر الإحصائية المختلفة، ذلك لأنها تتناول دراسة أحوال السكان في وقت معين بما في ذلك توزيعهم الجغرافي وتركيبهم المتعدد الجوانب، كذلك تدرس حركة السكان الطبيعية وغير الطبيعية وما ينتج عنها من زيادة أو نقصان في حجم السكان ومن أهم المصادر التي تعتمد عليها دول المغرب العربي لجمع المعطيات وتصنيفها وتحليلها نذكر: التعدادات

العامّة، التحقيقات (المسوح) الديموغرافية والحالة المدنية، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المصادر التالية:

1.2.2 المسوح الديموغرافية:

إن استخدام المسح بالعينة من العوامل المكتملة للتعدادات السكانية في سبيل الحصول على بيانات توضح كل أو بعض خصائص السكان، وتستخدم على المستويين القومي والمحلي. والعينة هي جزء من المجتمع تختلف عما يسمى بالحصص الشامل، الذي يشمل كل أفراد المجتمع ويتمثل في التعداد ولكنها تتميز عنه في بعض النواحي أهمها أن استخدام العينة يوفر جزءا من الجهد والنفقات، كذلك تكون البيانات التي تنتج عن العينة دقيقة، كما أن كثيرا من الأخطاء التي تنتج عن العينة دقيقة. أما عن الأخطاء التي تقع أثناء التعداد مثل حذف بعض الوحدات أو عد البعض الآخر مرتين أو أكثر، يمكن الحكم عليها بعد إجراء التعداد بأخذ عينة منها ودراستها لمعرفة مدى دقة التعداد وتصمم العينة للحصول على بيانات تطبق على المجتمع السكاني بأكمله ولتحقيق ذلك لا بد أن تسحب وفقا لقواعد محددة ودقيقة دون تحيز وإذا ما اتبعت قواعد المعاينة بأمانة ودقة فإن العينة تكون ممثلة لإجمالي السكان [14] (ص13).

لقد تميزت فترة ما بعد الاستقلال لدول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) بإجراء عدد من المسوح الديموغرافية والتي تهدف إلى دراسة التغير في المؤشرات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية كما تسمح بالتعمق أكثر في محددات الظاهرة بعد جمع المعطيات والبيانات المتعلقة بها، وفي موضوعنا هذا نحن بصدد دراسة ظاهرة الزواج في دول المغرب العربي الثلاث وذلك من الجانب الإحصائي والديموغرافي، لذا سوف نعتمد على المسوح (التحقيقات). ولأننا ندرس الفترة الممتدة بين سنوات الثمانينات والألفينات، فإن المسوح المعتمدة في بحثنا هذا هي:

بالنسبة للجزائر:

- 1 - المسح الوطني حول الخصوبة سنة 1986.
- 2 - المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل سنة 1992.
- 3 - المسح الوطني حول صحة الأسرة سنة 2002.

وفي المغرب اعتمدنا على المسوح الآتية:

- 1 - المسح الوطني حول التخطيط، الخصوبة وصحة السكان (ENPS I، 1987).

- 2- المسح الوطني حول التخطيط، الخصوبة وصحة السكان (ENPS II، 1992).
- 3- المسح حول السكان والصحة (EPPS، 1995).
- 4- المسح الوطني حول صحة الأم والطفل (ENSME، 1997).
- 5- المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة (2003-2004) (EPSF).

ولكن هذه المسوح وحدها غير كافية ذلك أنها لا تسمح بالتحليل الإقليمي لظاهرة الزواج وباعتبار أننا نحاول التعمق أكثر في هذه الظاهرة وذلك بدراسة التغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول على المستوى الإقليمي لكل بلد، سوف نأخذ كوحدة للتحليل الولاية في الجزائر، الإقليم (المغرب) والولاية في تونس، لهذا سنعمد في بحثنا هذا على مصدر آخر والمتمثل في : التعدادات العامة للسكان والسكن.

2.2.2 التعدادات:

تعد التعدادات السكانية المصدر الرئيسي لدراسة توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وفي منطقة محددة.

مفهوم التعداد:

يمكن تعريف تعداد السكان بأنه « العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في قطر أو جزء محدد المعالم من قطر، وفي زمن معين » [14] (ص12). والتعداد الشامل للسكان ينبغي أن تتوفر به عدة خصائص هي:

- العد الفردي.
- الشمول داخل منطقة جغرافية محددة.
- الآنية.

ثم أن يتم إجراؤه في فترات دورية محددة.

والعد الفردي يعني أن يعد كل فرد على حدى وأن تسجل خصائص هذا الفرد منفصلة عن غيره من الأفراد وذلك حتى يمكن تصنيف السكان فيما بعد حسب هذه الخصائص مثل التصنيف حسب العمر والحالة التعليمية، والنشاط الاقتصادي وغير ذلك تصنيفا متقاطعا في جداول التعداد النهائية. أما الشمول داخل منطقة محددة فيعني أن التعداد ينبغي أن يشمل منطقة محددة بدقة مثل قطر بأكمله أو وحدات إدارية محددة داخل هذا القطر على أن يشمل العد كل الأفراد داخل هذه الوحدات. والآنية تعني أن كل شخص يشمله التعداد يجب أن يعد في وقت أقرب ما يمكن إلى نفس اللحظة الزمنية

المعينة التي يجب أن تحدد جيدا، كما يجب أن تستند البيانات التي تم جمعها إلى فترة زمنية معرفة تعريفًا دقيقًا كأن تكون في يوم محدد يختار بعناية داخل الدولة أو المكان وتكون حركة السكان خلاله أقل ما يمكن حتى تعبر البيانات عن توزيع السكان بدقة [14] (ص13)

والدورية يعني أن تجري التعدادات على فترات منتظمة حتى تتاح المعلومات القابلة للمقارنة في تتابع زمني معين يمكن من خلاله مقارنة الحاضر بالماضي وكذلك تقدير المستقبل على أساس هذا التطور. ويعتبر التعداد من أهم أدوات الباحث في إعداد بحوثه المختلفة حول السكان فمن خلاله يدرس التركيب العمري والنوعي للسكان كما يعرف اتجاه نموهم ونشاطاتهم المختلفة وهو وسيلة لدراسة معدلات الزواج ومعدلات الطلاق. فهو أحد أهم الأساليب الإحصائية الشائعة الاستخدام في دول المغرب العربي. ففي الجزائر وخلال فترة الاستعمار قامت الإدارة الفرنسية بمجموعة من عمليات العد طول فترة الاستعمار وذلك من أجل معرفة عدد سكان الجزائر خلال تلك الفترة. وأول عملية كانت سنة 1843، وابتداء من سنة 1851 أصبحت هاته العملية تتم كل خمس سنوات. ومنذ الاستقلال (1962) إلى يومنا هذا قامت الجزائر بخمس تعدادات عامة للسكان والسكن (1966، 1977، 1987، 1998 و2008)، وتعتبر هذه التعدادات أفضل وأكثر تطورا مقارنة مع العمليات التي كانت تتم قبل الاستقلال.

أما في المغرب فقد شهدت الفترة الاستعمارية (1912-1956) عدة عمليات عد أو إحصاء للسكان وذلك في سنوات: 1921، 1926، 1936 و(1951-1952) في المناطق التي كانت تحت الحماية الفرنسية. وخلال سنوات (1930، 1935، 1945 و1951) في المناطق التي كانت تحت رقابة الإدارة الإسبانية وقد حققت المغرب بعد الاستقلال (منذ 1956) خمس تعدادات عامة للسكان والسكن (1960، 1971، 1982، 1994 و2004).

تونس هي الأخرى قامت بعدة إحصاءات خلال الحقبة الاستعمارية، وأول تعداد كان سنة 1921 والأخير عام 1956، وبعد الاستقلال السياسي للبلاد أجريت خمس تعدادات (1966، 1975، 1984، 1994 و2004).

إن التعدادات الأخيرة التي أجريت في بلدان المغرب العربي الثلاث كان لها دور هام في دراسة تغير سن الزواج الأول على المستوى الإقليمي لكل بلد. ولأن دراستنا تخص العشريات الثلاث الأخيرة أي الفترة ما بين الثمانينات وإلى غاية الألفينات، فإن التعدادات المعتمدة في دراستنا هي :

1- بالنسبة للجزائر: التعدادات 1987، 1998، 2008.

2- بالنسبة لتونس: التعدادات 1984، 1994، 2004.

وتجدر بنا الإشارة هنا أنه بالنسبة لتونس وحسب تعداد سنة 1984 وكذا تعداد 1994 لم نتتمكن من الحصول على قيم المؤشرات المتمثلة في: متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور، متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث، نسب العزوبة عند الذكور في الفئة 25-29 سنة وعند الإناث في الفئة 20-24 سنة وذلك بالنسبة للولايات التالية: أريانة، بن عروس، زغوان، منوبة، قبلي، توزر، تطاوين، ونظرا لعدم حصولنا على قاعدة البيانات الخام لهذه الولايات خلال سنوات الثمانينات والتسعينات (1984 و1994)، فإنه قد تم تبني قيم الولايات الأم بالنسبة للولايات المستحدثة للتعدادات السابقة. فخلال سنوات الثمانينات (1980) أنشأت ثلاث ولايات جديدة في الجنوب وهي: قبلي، توزر، تطاوين، والتي انقسمت عن الولايات القديمة المتمثلة في قابس، قفصة، ومدنين على التوالي، وفيما يخص ولاية تونس فقد انقسمت إلى ثلاث ولايات هي: تونس، أريانة، بن عروس. [15] أما ولاية زغوان التي تأسست عام 1976، فقبل هذا التاريخ كانت معتمدة تتبع ولاية نابل وهي إحدى ولايات تونس الأربعة والعشرين [16]، وفيما يخص ولاية منوبة فقد انقسمت عن ولاية أريانة [17].

3- بالنسبة للمغرب: سوف نعتمد في هذه الدراسة على التعدادين 1994 و2004 وذلك نظرا لعدم توفر المعطيات اللازمة حسب تعداد 1982 والمتمثلة في مؤشرات الزواج الأول المعتمدة في الدراسة. وتكمن فائدة التعداد فيما يقدمه من بيانات للبحوث المختلفة التي تدرس تركيب السكان وتوزيعهم ونموهم في الحاضر والمستقبل والأنماط المتغيرة للمجتمعات الحضرية والريفية. ومن أهم إيجابيات هذه العملية أنها تزودنا بمعطيات حول ظاهرة الزواجية ويتعلق الأمر بتاريخ الميلاد أو السن لحظة إجراء التعداد، الجنس، الحالة المدنية. وباستخدام هذه المتغيرات نستطيع إيجاد متوسط السن عند أول زواج على المستوى الإقليمي، ودراسة الارتباط بين تغير سن الزواج الأول والعوامل الأخرى الاجتماعية، الاقتصادية وذلك باختلاف المناطق. وعلى الرغم من وجود عدة صعوبات تواجه عملية العد كغياب الأسئلة المفصلة مثلا، إلا أنها تسمح بالتحليل في المكان والزمان. والجدول الآتي يوضح أهم المسوح الديموغرافية والتعدادات العامة في دول المغرب العربي الثلاث.

جدول رقم 01: مختلف المسوح الديموغرافية الوطنية وتعدادات السكان التي أجريت في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

السنة والمسح	البلد	التعداد وتاريخ إجرائه	البلد
المسح الديموغرافي 1971-1969	الجزائر	1966	الجزائر
مسح حول الخصوبة 1970.		1977 (12 فيفري)	
المسح الوطني حول الخصوبة 1986*		1987 (20 مارس)*	
المسح الوطني حول صحة الأم والطفل (1992) (PAPCHILD)*		1998*	
المسح الوطني حول صحة الأسرة (2002) (PAPFAM)*		2008 (16 أفريل)*	
المسح متعدد الأهداف (1963-1961)	المغرب	1960 (18 جوان)	المغرب
مسح حول المعارف، المواقف والممارسات (1967-1966)		1971 (20 جويلية)	
المسح الوطني حول الخصوبة والتخطيط العائلي (1979)		1982 (3 سبتمبر)	
المسح الوطني حول إنتشار استعمال موانع الحمل (1984-1983)		1994 (3 سبتمبر)*	
المسح الديموغرافي الوطني للمرور المتكرر (1988-1986)		2004 (2 سبتمبر)*	
المسح الوطني حول التخطيط، الخصوبة والصحة (1987, ENPS)*			
المسح الوطني حول التخطيط، لخصوبة والصحة السكان (1992, ENPS II)*			
المسح حول السكان والصحة (1995) (EPPS ,*)			
المسح الوطني حول صحة الأم والطفل (1997, ENSME)			
المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة (2004-2003) EPSF*			
المسح الوطني الديموغرافي (1969-1968)	تونس	1966 (3 ماي)	تونس
المسح الوطني حول الخصوبة، 1978		1975 (8 ماي)	
المسح التونسي حول إنتشار استعمال موانع الحمل (1983, ETPC)		1984 (30 مارس)	
المسح الديموغرافي والصحي (1987, EDS)		1994 (أفريل)*	
المسح الوطني للسكان والشغل، 1989		2004 (جانفي)*	
المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2008*			

*مختلف المسوح والتعدادات المنجزة في دول المغرب العربي الثلاث.

Source : Aziz Ajbilou, p 43, 44, 45.

3.2 نوعية معطيات التعدادات المعتمدة في الدراسة:

حققت دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) بعد استقلالها مجموعة من التعدادات العامة للسكان والسكن، حيث قامت الجزائر بخمس تعدادات (1966، 1977، 1987، 1998 و2008). ونفس العدد حققته كل من تونس خلال سنوات: 1966، 1975، 1984، 1994 و2004، والمغرب في: 1960، 1971، 1982، 1994 و2004.

وهذه التعدادات تعتبر أفضل وأكثر تطورا مقارنة مع العمليات التي تمت قبل استقلال هاته الدول، ولدراسة نوعية معطيات هذه التعدادات تم تقييم البيانات المتعلقة بالتوزيع العمري والنوعي للسكان باستخدام المؤشر المجمع للأمم المتحدة، ويسمح هذا الأخير بقياس مدى انتظام توزيع السكان حسب العمر والجنس، ويستعمل هذا المؤشر بنية خماسية أو عشرية، كما يستخدم لحساب هذا المؤشر متتاليتين: نسب حسب الأعمار لكل جنس، ونسب الذكور لمختلف الأعمار.

فنسب الأعمار لكل جنس هي: عدد ذكور أو إناث الفئة المعنية مقسوم على متوسط الفئتين المحيطتين، أما مؤشر نسب الأعمار لكل جنس فهو: متوسط القيمة المطلقة للفرق بين نسبة الأعمار. أما مؤشر نسبة الذكورة فهو متوسط القيم المطلقة للفرق بين نسبتي متتاليتين، بحيث:

$$\text{نسبة الذكورة} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \times 100 \quad (\text{وذلك في الفئة المعنية}).$$

أي أن: المؤشر المجمع للأمم المتحدة = مؤشر الأعمار بالنسبة للذكور + مؤشر الأعمار بالنسبة للإناث + 3 x مؤشر نسبة الذكورة [18] (P202)

إذا كانت قيمة المؤشر المجمع للأمم المتحدة تفوق 40 فإن البنية حسب العمر والجنس تعتبر سيئة، أما إذا كانت قيمة هذا المؤشر محصورة ما بين القيمتين 20 و40 فإن البنية يمكن استعمالها فهي بنية منتظمة نوعا ما، في حين تصبح البنية حسب العمر والجنس جيدة إذا كانت قيمة المؤشر المجمع للأمم المتحدة أقل من 20. والجدول التالي يوضح قيم المؤشر المجمع للأمم المتحدة لمختلف التعدادات في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

جدول رقم 02: قيم مؤشر المجمع الأمم المتحدة المحسوب بالنسبة لمختلف التعدادات في الدول
الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب.

البلد والسنة	قيمة مؤشر المجمع للأمم المتحدة
الجزائر	
1966	20,5
1977	34,6
1987	*17,3
1998	*14,8
2008	*14,9
المغرب	
1960	116,3
1971	41,2
1982	32,2
2004	*28,8
تونس	
1966	42,2
1975	34,6
1984	18,6
1994	*12,7
2004	*19,3

*حساب شخصي اعتمادا على معطيات مختلف التعدادات السكانية في الدول الثلاث (وذلك باستخدام برنامج EXEL).

Source : Aziz Ajbilou, op cit, P50.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيم المؤشر المجمع للأمم المتحدة تختلف من بلد لآخر ومن تعداد لآخر. فبالنسبة للجزائر لاحظنا أنه خلال التعدادين 1966 و 1977 كانت قيم المؤشر محصورة ما بين 20 و 40 وهي على التوالي: 20,5 و 34,6 هذا يعني أن البنية يمكن استعمالها (منتظمة نوعا ما)، وقد انخفضت قيمة هذا المؤشر حسب تعداد 1987 فسجلنا قيمة 17,3 هذا يعني أن البنية حسب

العمر والجنس جيدة. إحدى عشر سنة بعد ذلك (1998) سجلنا قيمة كذلك أقل من 20 (14,8) ونفس القيمة تقريبا سجلت في تعداد 2008 (14,9).

وعليه فالبنية حسب العمر والجنس ابتداء من سنوات الثمانينات (1987) وإلى غاية الألفينات (2008) تعد بنية جيدة ومنتظمة مقارنة مع سنوات السبعينات.

أما في المغرب فنلاحظ أن البنية حسب العمر والجنس كانت جد متذبذبة (116,3) خلال فترة الستينات (1960) واستمر عدم انتظام البنية خلال سنوات السبعينات (1971) مع انخفاض ملموس في قيمة المؤشر (41,2)، لنسجل تحسنا ملحوظا في انتظام البنية (32,2) خلال سنوات الثمانينات واستمرت القيمة في الانخفاض حيث بلغت حسب تعداد 2004 (28,8) وعليه فالبنية أكثر انتظاما مقارنة مع سنوات السبعينات.

عموما يمكن القول أن البنية حسب الفئة العمرية والجنس في المغرب خلال سنوات الثمانينات والألفينات منتظمة.

وفيما يخص تونس فقد سجلنا انخفاضا ملموسا في قيمة المؤشر المجمع للأمم المتحدة ما بين سنوات السبعينات والتسعينات، حيث انتقل من 34,6 (سنة 1975) إلى 12,7 (سنة 1994). وعليه فالبنية أكثر انتظاما، كما سجلنا حسب تعداد 2004 (قيمة 19,3) وهي قيمة أقل من 20، هذا يعني أن البنية جيدة.

وعلى الرغم من وجود صعوبات كثيرة تعرقل عملية التعداد إلا أنه خلال الفترة ما بين الثمانينات وإلى غاية الألفينات تعتبر التعدادات أكثر تطورا مقارنة مع العمليات التي كانت تتم قبل الاستقلال ولأن دراستنا تخص العشريات الثلاث الأخيرة، يمكن القول أن البنية حسب العمر والجنس منتظمة خلال هذه الفترة في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

4.2 المؤشرات المعتمدة في الدراسة:

يهدف بحثنا هذا لدراسة الارتباط المكاني بين مختلف المناطق في دول المغرب العربي فيما يتعلق بسن الزواج الأول، والكشف عن بعض العوامل المساهمة في تغير هذا المؤشر عند الجنسين خلال الفترة الممتدة بين الثمانينات وإلى غاية الألفينات.

1.4.2 المؤشرات الآتية:

وهي المؤشرات التي تسمح لنا بدراسة وتحليل التباينات المكانية لسن الزواج الأول وتتمثل في:

- 1 -نسب العزوبة عند الإناث في الفئة 20-24 سنة.
- 2 -نسب العزوبة عند الذكور في الفئة 25-29 سنة.

3 -متوسط السن عند أول زواج بالنسبة الذكور.

4 -متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث.

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة في تغير سن الزواج الأول فنستخدم المؤشرات التالية:

- 1 -معدل المعرفة بالقراءة والكتابة بالنسبة للذكور والإناث (le taux d'alphabétisme) .
- 2 -معدل التحضر.
- 3 -معدل البطالة .

2.4.2 مؤشرات التطور:

وهي المؤشرات التي تسمح بقياس التطور أو التغير الحاصل على مستوى سن الزواج الأول وذلك بين سنوات الثمانينات والتسعينات ثم بين التسعينات والألفينات (1980-1990)، (1990-2000). وتعطى صيغة مؤشر التطور بالشكل التالي:

$$\Delta I(t_1, t_2) = \frac{I_{t_2} - I_{t_1}}{I_{t_1}}$$

حيث:

I_{t_1} قيمة المؤشر المعتمد في الدراسة خلال الفترة الزمنية t_1 .

I_{t_2} قيمة المؤشر المعتمد في الدراسة خلال الفترة الزمنية t_2 .

ونفرض أن قيمة المؤشر (I) تتغير في المجال $[t_1, t_2]$.

وتتمثل تلك المؤشرات في :

- 1 -مؤشر التطور لنسب العازبات في الفئة 20-24 سنة.
- 2 -مؤشر التطور لنسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة.
- 3 -مؤشر التطور لمتوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث.
- 4 -مؤشر التطور لمتوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور.

هذه المؤشرات تسمح لنا بقياس وتيرة التغير أو التطور الحاصل على مستوى سن الزواج الأول بين سنوات الثمانينات والتسعينات (1980-1990) وكذا بين سنوات التسعينات والألفينات (1990-2000)، وذلك على المستوى الإقليمي لكل من الجزائر، تونس والمغرب.

وكذا مؤشرات التطور للعوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المعتمدة في الدراسة (معدل المعرفة بالقراءة والكتابة بالنسبة للذكور والإناث، معدل التحضر، معدل البطالة)

5.2 المقاييس الإحصائية:

عرف نمط الزواج في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) تغيرات هامة يمكن إرجاعها إلى ما طرأ على الظروف الاجتماعية والاقتصادية من تحولات خلال السنوات الأخيرة. ولدراسة بعض المتغيرات التي ساهمت في تطور مؤشرات الزواج الأول في هذه الدول خلال الفترة الممتدة بين سنوات الثمانينات وإلى غاية الألفينات، قمنا بدراسة الارتباط بين المؤشرات الآتية السابقة الذكر وبعض العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المتمثلة في (معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة بالنسبة للذكور والإناث، معدلات التحضر، ومعدلات البطالة)، وذلك خلال سنوات الثمانينات، التسعينات والألفينات بالنسبة لكل من الجزائر، تونس والمغرب. بتطبيق معامل الارتباط بيرسون الذي يقيس اتجاه وحجم العلاقة بين المتغيرات من حيث وجود علاقة أو دلالة إحصائية أم لا بينها. ويعتبر معامل الارتباط بيرسون من أشهر الطرق لقياس الارتباط بين متغيرين أو أكثر. فهو يبين قوة العلاقة الخطية بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل. كما نشير كذلك أننا قمنا بحساب معامل الارتباط بين مؤشرات التطور لسن الزواج الأول ومؤشرات التطور للعوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المعتمدة.

ويكتب معامل الارتباط بالشكل التالي [19] (ص 147):

$$r = \sqrt{\frac{\sum x_i y_i - n \bar{x} \bar{y}}{\sum x_i^2 - n \bar{x}^2} * \frac{\sum x_i y_i - n \bar{x} \bar{y}}{\sum y_i^2 - n \bar{y}^2}}$$

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n x_i y_i - n \bar{x} \bar{y}}{\sqrt{(\sum x_i^2 - n \bar{x}^2) (\sum y_i^2 - n \bar{y}^2)}}$$

حيث:

r: معامل ارتباط بيرسون.

\bar{x} : المتوسط الحسابي لقيم المتغير x_i

\bar{y} : المتوسط الحسابي لقيم المتغير y_i .

n : هو عدد القيم.

وتنحصر قيم معامل الارتباط بين (+1) و (-1)، فإذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي (+1) يعني وجود علاقة خطية موجبة تامة بين المتغيرين (الارتباط بين المتغيرين طردي تام)، أما إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي (-1) فتعني وجود علاقة خطية عكسية سالبة تامة بين المتغيرين (الارتباط بين المتغيرين عكسي تام)، أما إذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي الصفر فتعني عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرين وهذا يعني أن القيم التي تقترب من (+1) أو (-1) تشير إلى وجود درجات قوية من الارتباط الموجب والسالب، أما القيم التي تقترب من (الصفر) فتشير إلى ضعف الارتباط سواء كان موجبا أو سالبا.

معامل الارتباط "بيرسون" يكشف لنا طبيعة الارتباط بين المتغيرات الداخلة في الافتراضات التي يضعها الباحث لمعرفة العلاقة بين المتغيرات.

6.2 طريقة حساب السن عند أول زواج:

يعتبر سن أول زواج حدثا لا يتكرر مثل السن عند أول ولادة، وهو مؤشر مرتبط بشكل كبير ببداية مرحلة الإنجاب عند المرأة خاصة في المجتمعات العربية التي يرتبط فيها مفهوم الزواج بالإنجاب. من جهة أخرى فإن الانتقال من حالة العزوبة إلى الزواج له دور كبير في تغير دور ومكانة المرأة داخل مجتمعها، ففي الماضي كانت المرأة تتزوج في سن مبكرة وتحمل على عاتقها مسؤولية الإنجاب والأسرة، كما تميزت تلك الفترة بارتفاع معدلات الخصوبة، واليوم مع التغيرات الكبيرة التي شهدتها المجتمع العربي عامة والمجتمع المغربي على وجه الخصوص في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، حيث توسعت دائرة التعليم والعمل في فئات النساء وأصبحت تتزوج في سن متأخرة، مما أدى إلى الانخفاض الشديد في معدلات الخصوبة خاصة في الفترة الأخيرة. ويعد السن عند أول زواج من أهم المؤشرات الديموغرافية التي تمكننا من دراسة خصائص الزواج والتغيرات التي يمكن أن يشهدها خلال فترة معينة أوفي جيل معين [7] (ص72)

فكيف يمكن حساب السن عند أول زواج؟

يمكن حساب هذا المؤشر بطريقتين مختلفتين [7] (ص72)

الطريقة الأولى: يمكن اعتبارها عملية مباشرة وتعتمد على توفر معطيات دقيقة ومفصلة عن كل العزاب في الأعمار الحقيقية.

الطريقة الثانية: غير المباشرة وتعتبر الأكثر شيوعا واستخداما لحساب هذا المؤشر، وتسمى «طريقة هاجنال» (J. Hajnal). وهي عبارة عن عملية تقديرية تعتمد أساسا على المعطيات المتحصل عليها من تعداد السكان أو التحقيقات الديموغرافية التي توفر لنا قاعدة هامة من البيانات لحساب هذا المؤشر، وتتركز هذه الطريقة على مجموعة من المعطيات الأساسية وهي:

1 - توزيع السكان حسب الجنس والسن في فئات عمرية خماسية.

2 - عدد السكان بين سن 15 و 54 سنة والذين لم يسبق لهم الزواج حسب الجنس.

ويعبر هذا المؤشر عن متوسط عدد السنوات التي يعيشها المتزوجون في حالة عزوبة.

وتعطي العلاقة لحساب السن عند أول زواج حسب طريقة هاجنال بالشكل التالي:

$$AMPM = 15 + \frac{5 \sum_{x=15}^{45} {}_5C_x - 45C_{50}}{1 - C_{50}}$$

حيث: $\sum_{x=15}^{45} {}_5C_x$ مجموع العزاب في الفئات العمرية الخماسية بين سن 15 و 45 سنة

$x=15$ جذر الجدول.

C_{50} : نسبة العزوبة النهائية.

7.2 طريقة قياس الارتباط المكاني:

الهدف من بحثنا هذا يكمن في دراسة الاختلافات الإقليمية فيما يتعلق بسن الزواج الأول، فهل المناطق المتجاورة التي لها حدود مشتركة فيما بينها لها سلوك زواجي متشابه إذا ما قورنت بالمناطق المتباعدة عن بعضها البعض؟

للإجابة عن هذا السؤال نحاول التحقق من وجود ارتباط مكاني لسن الزواج الأول بين مختلف مناطق المغرب العربي الثلاث. فكيف يمكن قياس الارتباط المكاني؟

هناك عدة مؤشرات تسمح بقياس الارتباط المكاني، ولكن المؤشرين الأكثر شيوعا واستخداما هما:

1- مؤشر مورن (1948).

2- مؤشر جيري (1954).

وتعطي العلاقة الرياضية لهذين المؤشرين بالشكل التالي [9] (P107):

1.7.2 معامل مورن (1948):

$$MC = \frac{n}{\sum_i \sum_j c_{ij}} * \frac{\sum_i \sum_j c_{ij} (x_i - \bar{x})(x_j - \bar{x})}{\sum_i (x_i - \bar{x})^2}$$

مع $i \neq j$

حيث: n هو عدد المناطق الجغرافية المعتمدة في الدراسة (48 في الجزائر، 24 في تونس و 61 في المغرب).

c_{ij} : تتراوح قيمة c_{ij} بين 0 و 1 .

حيث:

($c_{ij} = 1$) إذا كانت المنطقتان i و j متجاورتين.

($c_{ij} = 0$) إذا كانت المنطقتان i و j غير متجاورتين.

$i = 1, 2, \dots, n$

حيث:

$J = 1, 2, \dots, n$

x_i و x_j : هي قيم المؤشرات التالية:

متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور، متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث، نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة، نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة وذلك على مستوى المناطق i و j .

\bar{x} : هو متوسط العام لكل من متوسط السن عند أول زواج عند الذكور والإناث، نسب العزوبة بالنسبة للذكور في الفئة 25-29 سنة والفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث.

- إذا كانت قيمة معامل "مورن" المحسوبة أكبر من الصفر ($CM > 0$)، هذا يعنى وجود ارتباط مكاني موجب، أي أن المناطق التي لها حدود مشتركة فيما بينها لها نفس السلوك الزوجي.

- وإذا كانت قيمة معامل "مورن" المحسوبة أصغر من الصفر ($CM < 0$)، هذا يعنى وجود ارتباط مكاني سالب، أي أن المناطق المتجاورة غير متشابهة (ليس لها نفس السلوك الزوجي).

- أما إذا كانت قيمة معامل "مورن" تساوي الصفر ($CM = 0$)، هذا يعنى غياب الارتباط المكاني، أي أن قيم x تتوزع بطريقة عشوائية.

2.7.2 معامل جيري (1954) [9] (P108):

$$GR = \frac{(n-1)}{2 \sum_i \sum_j c_{ij}} * \frac{\sum_i \sum_j c_{ij} (x_i - x_j)^2}{\sum_i (x_i - \bar{x})^2}$$

بحيث: $i \neq j$.

- إذا كانت قيمة معامل جيري أقل من الواحد فإن المناطق المتجاورة تكون أكثر تشابها فيما بينها مقارنة مع المناطق المتباعدة، هذا يعني وجود ارتباط مكاني موجب.
- أما إذا كانت قيمة معامل جيري أكبر من الواحد ($CG > 1$) هذا يعني وجود ارتباط مكاني سالب، أي أن المناطق الجغرافية المتجاورة غير متشابهة فيما بينها. وفي غياب الارتباط المكاني، قيمة معامل جيري تساوي الواحد ($CG = 1$).

والجدول التالي يلخص قيم معاملي (مورن وجيري) حسب وجود أو غياب الارتباط المكاني.

جدول رقم 03 : قيم معاملي مورن وجيري لقياس الارتباط المكاني حسب الوجود (موجب أو

سالب) وغياب الارتباط المكاني.

الارتباط المكاني	معامل مورن	معامل جيري	التفسير
غياب الارتباط المكاني	م = 0	م ج = 1	قيم مؤشرات الزواج الأول تتوزع بطريقة عشوائية
وجود ارتباط مكاني موجب	م < 0	م ج > 1	هناك تشابه بين المناطق المتجاورة فيما يتعلق بسن الزواج الأول
سالب	م > 0	م ج < 1	لا يوجد تشابه بين المناطق المتجاورة فيما يتعلق بسن الزواج الأول

م م: معامل مورن. م ج: معامل جيري.

الفصل 3

الإطار السوسيو-ثقافي لظاهرة الزواج في دول المغرب العربي

تمهيد:

يعتبر الزواج نظاما اجتماعيا يتميز بالاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية ويساهم بنصيب كبير في تنظيم الجماعة وفي تنظيم الغريزة الجنسية ويقوم على تفضيل العلاقة الدائمة بين الطرفين والرغبة في الحياة المشتركة. وتختلف المفاهيم المرتبطة بالزواج والأهداف المرجوة منه، وبالتالي تختلف أنماط الزواج التي تميز كل مجتمع حسب الطرح السوسيو- ثقافي، لذلك كان لابد من وضع الظاهرة في إطار نظري من أجل تقريبنا أكثر من إشكالية البحث والوصول إلى الأهداف المسطرة.

1.3 مفهوم الزواج:

الزواج لغة: هو اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر بالأنثى وزوج الأشياء قرن بعضها ببعض وقال الله سبحانه وتعالى حول الزواج: « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء » سورة النساء، الآية 1. يقال زوج الشيء بالشيء أي قرنه ومنه قوله تعالى « وإذا النفوس زوجت » سورة التكوير، الآية 7. أي قرنت بأعمالها، ثم شاع فيما بعد استعمال لفظ الزواج في اقتران الزوج بزوجه على سبيل الدوام والاستمرار [20] (ص10).

الزواج شرعا: عقد يفيد حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع. وإن هذا الاستمتاع لما كان مصدره العقد، لم يحل للزوجة أن تستمتع بغير زوجها ما دامت في عصمته، أما

الزوج فإنه يجوز شرعا أن يعقد زواجه على أكثر من زوجة، وبالتالي يحل له أن يستمتع بغيرها في الحد المقرر شرعا وهو أربع زوجات [20](ص11).

والزواج أيضا هو «عقد أو نظام أمر به الله تعالى لتنظيم الحياة الإنسانية ومنع الفوضى والاختلاط وتحقيق الطهر والعفاف والابتعاد عن العلاقات الجنسية غير المشروعة التي تؤدي إلى انتشار الأمراض والوقوع في الموبقات المهلكات وقال سبحانه وتعالى: « ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية »سورة الرعد، الآية38. ، وبشكل عام نقول أن الزواج عبارة عن عقد أو اتفاق بين جنسين مختلفين رجل وامرأة يحل فيه استمتاع كل منهما بالآخر ولا يمنعه مانع شرعي بهدف تنظيم الحياة واستمرارها وإنشاء أسرة صالحة ومجتمع سليم. [1](ص63)

ويعتبر الزواج شطر الدين ففيه تحفظ الحرمات وتضان الكرامات وتستحكم صلة المحبة والقرابة فهو في حكم القران ليس وسيلة لحفظ النوع الإنساني فحسب بل هو فوق ذلك وسيلة لتحقيق الاطمئنان النفسي والهدوء القلبي والسكن الوجداني.

وورد في كتاب الزواج والعلاقات الأسرية لسناء الخولي أن « الزواج من أقدم التنظيمات الاجتماعية، فهو قديم قدم الإنسان نفسه، وهو أكثر النظم شيوعا وانتشارا في تاريخ المجتمع، فالزواج هو الوسيلة التي يلجأ إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد مسؤولية التزاوج الجنسي بين البالغين، فجميع المجتمعات تفرض الزواج على غالبية أفرادها حتى وإن كان هذا المجتمع يبيح في كثير من الأحيان علاقات جنسية خارج نطاقه »[21](ص56).

2.3 الزواج في الإسلام:

يعرف الزواج أنه ذلك العقد الوثيق والميثاق الغليظ الذي ينظم العلاقة بين الرجل والمرأة وفق الأحكام الشرعية، ويقوم الزواج أساسا على المودة والرحمة لقوله تعالى: « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون »سورة الروم، الآية21.

فإنه سبحانه عز وجل خلق آدم ثم خلق منه حواء ثم جعل بعد ذلك منهما بالزواج رجالا ونساء كثيرين فقال جلت حكمته وعظمة قدرته « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء »سورة النساء، الآية1.

وقد شرع المولى سبحانه وتعالى الزواج لبقاء النسل ولا استمرار الخلافة في الأرض لقوله تعالى: « وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة »سورة البقرة، الآية30.

فإنه سبحانه وتعالى استخلف الإنسان في الأرض لعمارتهما والزواج هو سنة في الإسلام اقتداء بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ونادى به رسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه في قوله « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ».

وهو ما طلب الرسول عليه الصلاة والسلام من أتباعه أن يحققوه بقوله كذلك: « النكاح سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم » .

فالإسلام ينظر إلى الزواج على أنه ارتباط بين زوجين تعتبرهما الشريعة نواة الأسرة في المجتمع، يسكن كل منهما إلى الآخر ويطمئن إليه، وتنمو بينهما مشاعر العطف والحنان والود، فيعيشان معا حياة فاضلة وهانئة. ومن أهم خصائص الزواج في الإسلام أن يكون القصد منه الديمومة والاستمرار، فهو ليس علاقة جنسية عابرة، وإنما رباط متين وأساس قوي لحياة عائلية مستقرة، دعائمها الأمان والدفء والاطمئنان مما يوفر الاستقرار النفسي لأفرادها ويمنحهم القدرة على التكيف الاجتماعي وبالتالي الانخراط في المجتمع فلم تعد العلاقات الأسرية مشوشة ومربكة بل أصبحت واضحة ومحددة، وهذا الجو العائلي من أهم ما يحتاج إليه الأطفال لنشأة سليمة وسوية حيث يتعاون الزوجان في تربية الأبناء ورعايتهم.

قال الله تعالى: « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات » سورة النحل، الآية 72.

ومن فوائد الزواج أيضا العون على طاعة الله واكتساب الأجر والثواب الدائم. فالزواج عبادة لأن العبادة كل عمل يحبه الله ويرضاه وهو سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، فالزواج نعمة لا يبد منه وخير لا يستغنى عنه.

1.2.3 أهداف الزواج:

يتمتع الزواج بأهمية بالغة المدى كونه سلوك عام يحكم البشر منذ أقدم العصور، فيه يحافظ المجتمع على نظامه واستمراره وعلى ضبط أفراد داخل أسر منتظمة ويحد من الفوضى والانحلال ويوطد التماسك والتقارب بين الأسر والأمم المختلفة فالإنسان كائن اجتماعي بطبعه يعيش في مجتمع يضم مجموعة من البشر، يرتبطون ببعضهم وفق علاقات، منها الزواج لذا يجد الإنسان نفسه مضطرا للتعاون مع أفراد جنسه ليتمكن بمساعدتهم من مجابهة الحياة كي يعيش حياة استقرار واطمئنان لذلك كان للزواج أهداف كثيرة بما أنه البداية السليمة لتكوين الأسرة والمجتمع ومن بين تلك الأهداف نذكر [2](ص17).

الإنجاب والمقصود إبقاء النسل وإلا يخلو العالم من جنس الإنس.

- 1 -تكوين أسرة وبالتالي القيام بتربية الأبناء، والعناية بأمرهم وأحوالهم وتلقينهم الفضائل الراقية وتدريبهم على السلوك الاجتماعي في جو من المودة والسكن والألفة، أي تنشئتهم اجتماعيا وتربويا.
 - 2 -الزواج فيه إشباع للغريزة الجنسية بطريقة مشروعة وقانونية مما يعين الإنسان على إعفاف نفسه وصونها من الوقوع في الحرام.
 - 3 -حماية المجتمع من الانحلال الأخلاقي وما يترتب عليه من انتشار للأمراض الاجتماعية كالبغاء والدعارة والزواج العرفي، والأطفال غير الشرعيين.
- ومن هنا تتبين أهمية الزواج في إشباع الحاجات النفسية ، الاجتماعية والبيولوجية للإنسان مما يحقق توازنه واستقراره، والذي ينعكس على المجتمع فيضمن استقراره وبالتالي استمراره.

2.2.3 أهمية الزواج:

إن الملاحظ لجميع النصوص القرآنية يتأكد من أن الزواج هو سنة هذه الحياة وفطرة الله في خلقه لقوله تعالى: « ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون » سورة الذاريات، الآية49.

وكانت بداية البشرية بأبينا آدم وأما حواء فبهما بدأت الزوجية لقوله سبحانه وتعالى: « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء»سورة النساء، الآية1 .

وعليه فالمرأة عنصر مكمل للرجل والرجل هو الآخر مكمل لها.

وقد عنى الإسلام بالزواج عناية خاصة فأحاطه بالرعاية في جميع مراحلها من بداية التفكير فيه حتى إنشائه وإتمامه فنظم أحكامه وبيّن أسسه والنصوص القرآنية والأحاديث النبوية تدل على ذلك.

فالزواج هو بمثابة ميثاق لما له من أهمية بالغة، فهو من العقود المستمرة غير المقيدة بالزمان أو المكان وليس القصد منه مجرد المتعة بل هدفه أسمى وهو الإحصان والعفاف فهو يمنع الزوجين من الوقوع في الزنا كما يصون عفة المرأة ويحفظ الأخلاق ويحمي المجتمع من الانحلال.

3.2.3 أركان الزواج:

الزواج هو عقد حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه الشرعي لتأمين السكن النفسي وإنجاب الذرية الصالحة والتعاون على بناء الأسرة وتربية الأولاد [11](ص51) وهذا العقد لا يتم إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط والأركان وتتمثل فيما يلي:

أ - **الزوجان:** هما طرفا العقد يشترط توفر الأهلية الشرعية والقانونية والصحية لكليهما.

ب- **الولي:** وهو الشخص الذي يتولى العقد نيابة عن الزوجة، وهو الأقرب إلى البنت من العصابة بالنسب كالأب، والجد والأخ والعم....إلخ، لقوله تعالى: « فانكحوهن بإذن أهلهن » سورة النساء، الآية 25.

ويشترط في الولي كمال الأهلية بالبلوغ والعقل والحرية والذكورة، والولي واجب في نكاح القاصرة والبالغة على حد سواء.

ج- **الشاهدان:** والدليل على وجوب وجود الشاهدين في عقد النكاح قوله صلى الله عليه وسلم «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل».

د- **الصيغة:** هي كل ما يدل على الإيجاب والقبول بين طرفي عقد الزواج وهما ولي الزوجة والزوج. فالإيجاب هو ما يصدر أولاً من أحدهما للدلالة على إرادته في إنشاء الارتباط. والقبول: هو ما يصدر ثانياً من العاقد الآخر وذلك للدلالة على رضاه وموافقته بما أوجبه الأول حيث يقول الزوج أو وكيله في العقد زوجني ابنتك فيقول ولي الزوجة زوجتك أو أنكحتك ابنتي أو قبلت هذا النكاح وهاتان الصيغتان جاءتا كدليل للتراضي والقبول.

ه- **الصداق:** وهو شيء من المال قل أو كثر، يعطيه الزوج لزوجته لحلية الاستمتاع بها.

قال الله تعالى: « وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً» سورة النساء، الآية 4.

وقال تعالى: « فأتوهن أجورهن فريضة » سورة النساء، الآية 24. وتدل الآيتين على وجوب الصداق للمرأة فهو حق مطلق لها.

3.3 دوافع الزواج:

أ-الدافع الجنسي:

وهو السبب الرئيسي والأساسي للزواج لتحقيق الرغبة في الجنس بطريقة مشروعة وقانونية، إذ يعتبر الزواج هو أفضل طريق مشروع لتلبية هذه الغريزة الطبيعية لكي يخلص الجسم من الاضطرابات والقلق. كما أن في الزواج حفاظا على بقاء النوع الإنساني على الوجه الأكمل، وصيانة للأعراض سواء كان للفتاة أو الرجل.

ب- الدافع الديني:

إن رغبة الأفراد في إكمال نصف الدين يمكن أن تكون سببا ظاهريا للشروع في الزواج خاصة في المجتمعات التي يسيطر عليها الوازع الديني.

ج- الدافع لإنتاج الأطفال:

يعتبر إنتاج الأطفال من أهم الأسباب الدافعة للزواج، حيث يرث الأبناء آباءهم من حيث الثروة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية.

د- دافع الحب:

من الأسباب التي بدأت تفرض نفسها على المجتمع الإنساني مع تقدمه ومع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية المعاصرة، ومع الانفتاح الاقتصادي على العالم الغربي، كان الاختيار الحر الطبيعي من قبل الأفراد، وذلك للاختلاط بين الجنسين من خلال مراحل التعليم المختلفة، وكذا في ميادين العمل، ومن ثم كان هناك مجال أوسع للزواج عن طريق العلاقة العاطفية المتمثلة في الحب.

هـ- الدافع الاجتماعي:

قد يكون الضغط الاجتماعي سببا هاما للزواج فنجد في كثير من المجتمعات لا يعترف بالرجل الأعزب وكثيرا ما يحارب المجتمع الأفراد الذين يتأخرون في الزواج أولم يتزوجوا بكافة الطرق ويشيرون إليهم بسوء السلوك والأخلاق ويعتبرونهم على الأقل شذوذا في المجتمع [2](ص25).

و- الدافع الاقتصادي:

من أهم الدوافع للزواج يكون الضغط الاقتصادي وذلك عند بعض الأفراد حيث يجد كل من الرجل والمرأة معينا للآخر في الحياة الأسرية المستقبلية.

ر- العادات والتقاليد:

قد تكون عادات وتقاليد المجتمع، فيما يتعلق بالزواج دافعا لزوج أفراده عندما « لا يرحم المجتمع الأعزب أو العانس، فيلجأ الفرد إلى الزواج ليحميه من تهجم المجتمع عليه » [22](ص17).

4.3 الزواج في القانون المدني في دول المغرب العربي الثلاث:

اعتنى الإسلام بالأسرة عناية فائقة وأولاهها من الاهتمام ما تستحق ويتجلى ذلك في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة. ومن تلك الآيات والأحاديث أقام فقهاء الإسلام من مختلف المذاهب نظاما دقيقا للأسرة يؤهل كل من الرجل والمرأة لتأدية الدور الطبيعي الذي أعد له في طمأنينة وكرامة، نفس الشيء راهن عليه المشرع المغربي مثله في ذلك مثل العديد من التشريعات العربية. ففي بلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) تعكس قوانين الأحوال الشخصية طبيعة هذه المجتمعات ووضع المرأة فيها. وفيما يتعلق بموضوع الزواج سنتناول النقاط الآتية:

1.4.3 اختيار الزوج:

تضع تشريعات البلدان الثلاثة شروطا خاصة فيما يتعلق باختيار الزوج: [23]

أ- **سن الزواج:** في الجزائر السن يحدده القانون بـ 21 سنة بالنسبة للرجل و 18 سنة بالنسبة للفتاة وفي المغرب تكمل أهلية النكاح في الفتى بتمام الثامنة عشر (18 سنة) وللفتاة (15 سنة) وذلك حسب قانون الأحوال الشخصية (المدونة).

أما في تونس فإن الفصل الخاص من مجلة الأحوال الشخصية يمنع الزواج على الرجل ما لم يبلغ 20 سنة كاملة وعلى المرأة ما لم تبلغ 17 سنة كاملة (عام 1964) في حين كان سنة 1956 (السن الأدنى للزواج بالنسبة للإناث 15 سنة وبالنسبة للذكور 18 سنة).

فكل طفل لا يستطيع أن يتزوج إلا بموافقة ولي أمره (سن الرشد 20 سنة في تونس و 21 سنة في الجزائر والمغرب) ومن كانت سنه دون السن القانونية للزواج، فإن تشريعات البلدان الثلاثة تفترض ترخيصا خاصا من القاضي الذي لا يسند هذا الترخيص إلا لأسباب خطيرة يجب فيها الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للزوجين.

ب- **الموافقة على الزواج:** تعتبر الموافقة على الزواج في البلدان الثلاثة شرطا أساسيا لإبرام عقد الزواج ولكن هذه الموافقة لا تتم إلا بكتاب قانوني وهو عقد الزواج، فالموافقة تكون شفافية، علانية وبحضور شاهدين.

كما يلزم فقه القضاء الجزائري بأن تتم هذه الموافقة أمام ضابط الحالة المدنية. ففي الجزائر وتونس تعتبر الموافقة أمرا شخصيا بالنسبة لكلا الزوجين على أنه يسمح للزوجين التونسيين بأن يبرما عقد زواج عن طريق التوكيل وذلك في حالة مرض أحد الزوجين، أو كان موجودا بالخارج أو أنه كان مريضا.

وفي المغرب لا تتم الأمور بنفس الصفة بحيث بإمكان الزوج أن يبرم عقد الزواج بصفة شخصية أو عن طريق نائبه، والمرأة لا يمكنها أن تقوم بذلك إلا بواسطة ولي من جنس الذكور.

ج- ديانة الزوجين: في كل من الجزائر والمغرب تمنع منعاً باتاً على المرأة المسلمة الزواج بغير المسلم وهذا المنع لا يطبق إلا على المرأة فقط.

أما الوضع في تونس فقد جاء في مجلة الأحوال الشخصية (الفصل الخامس) أن المقبلين على الزواج، يجب أن يكونا خاليين من الموانع الشرعية التي تنتج عن القرابة أو المصاهرة أو الرضاع أو التطلق ثلاثاً أو طلاق لم يقع التصريح به أو عدم انقضاء مدة العدة.

وهكذا فلا يوجد أي مرجع في خصوص اختلاف ديانتَي الزوجين على أنه توجد حالة وحيدة تخص موضوع الحضانة.

2.4.3 شرط المهر: [23] تعتبر الجزائر والمغرب وتونس المهر شرطاً أساسياً لصحة الزواج « كل ما صلح التزامه شرعاً صلح أن يكون مهراً، لا حد لأقل المهر ولا لأكثره » فالمهر لا يحدد له أدنى أوحد أقصى في المغرب أما التشريع التونسي يفرض بأن لا يكون مبلغ المهر تافهاً والقوانين الثلاثة تتفق في اعتبار المهر هو ملك خاصاً والمرأة تتصرف فيه كما تشاء.

من جهة أخرى هناك تباين كبير بين البلدان المغاربية الثلاثة حول موضوع تعدد الزوجات، ففي المغرب تبيح وترخص المدونة ظاهرة تعدد الزوجات، وهكذا يحق للرجل في المغرب بأن يتزوج بأكثر من واحدة (4 نساء على أقصى تقدير) كما يحق للمرأة بأن تطالب زوجها، بأن يساوي بينها وبين زوجاته الأخريات وأن يكون عادلاً بينهما، وإذا ارتبط الزوج بامرأة ثانية يجب أن تكون الزوجة الثانية على إطلاع بذلك كما يمكنها أن تشتترط في عقد النكاح أن لا يتزوج عليها زوجها لأن القانون يمنحها حق الاختيار، فإذا لم يحترم الزوج هذا الالتزام المنصوص عليه في عقد الزواج يحول المشرع عندئذ للمرأة أن تطلب فسخ عقد الزواج.

أما في الجزائر فبتطبيق التشريع الإسلامي يبقى تعدد الزوجات جائزاً ولكن آخر مشروع قانون للأحوال الشخصية تميز حلاً يفترض بموجبه أن يطلب الزوج المقدم على الزواج بامرأة ثانية ترخيصاً خاصاً من القاضي ويجب أن يكون الإذن مؤسساً على احتمال تبرير الأسباب المحتج بها واستطاعة الزوج العدل بين الزوجة الأولى والمرأة التي يريد العقد عليها.

أما تونس فقد أقدمت على منع نظام تعدد الزوجات بمقتضى قانون الأحوال الشخصية الذي صدر عام (1956) [24](p41)، وجرى تطبيقه من أول كانون الثاني (يناير) سنة 1957.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك التزامات متبادلة لكل من الزوج والزوجة، فواجبات الرجل تتمثل في تلبية رغبات المرأة وتتمثل في المأكل والملبس والمعالجة والمسكن ومن واجبات المرأة نحو زوجها وعائلتها فإن التشريعات في البلدان الثلاثة تلزم بكل وضوح وجوب طاعة الزوجة لزوجها واحترام إرادته.

3.4.3 الطلاق من جانب واحد : [23]

في هذه الحالة يجب التمييز بين تشريعات البلدان الثلاثة بخصوص الطلاق من جانب واحد، فهو محرم بصفة باتة في تونس، وفي الجزائر ورغم أن هذه العادة قد انتهى عهدها بصفة رسمية طبقا لمرسوم سنة 1959 وقد ثبت في هذه السنة أن 70% من حالات انحلال الزواج هي حالات طلاق تعسفي ولكن اجراءات الطلاق لا بد منها لكي يكون انحلال الزواج معروفا لدى العامة.

أما في المغرب فلا يزال الطلاق قائما، ولكنه مقيد بحدود معينة. أما التطليق فهو دائما إجراء عدلي، ولا يجوز إلا لدى المحكمة. ففي كل من الجزائر وتونس يستطيع الزوجان تقديم دعوى الطلاق لدى القاضي. والمرسوم الجزائري يؤكد على الحالات التي يتم فيها انحلال الزواج وهي: بطلب واحد من الزوجين، في صورة طلب الطلاق بالتراضي، أو بطلب من المرأة في صورة غياب زوجها. أما في تونس فيحكم بالطلاق في حالات: بتراضي الزوجين، بناء على طلب أحد الزوجين بسبب ما حصل له من ضرر، بناء على رغبة الزوج إنشاء الطلاق أو مطالبة الزوجة به، وفي كلا البلدين أيضا تقوم المحكمة بمحاولة الصلح وهو إجراء يتم قبل التصريح بالحكم. أما في المغرب لا يمكن للمرأة أن تقيم قضية في التطليق إلا في حالات معينة كغياب الزوج أو الهجر أو في حالة عدم الإنفاق.

وفيما يخص الحضانة، ففي تونس والجزائر ترجع مسؤولية تقرير إسناد الحضانة إلى القاضي. وفي المغرب وطبقا للمذهب المالكي الأولوية تكون للأم ولأقاربها الإناث في إسناد الحضانة إلى أن يبلغ الأطفال الذكور سن البلوغ وحتى يتم تزويج البنات فهناك تسلسل في إسناد الحضانة.

5.3 أنماط وأشكال الزواج:

عرف الزواج عبر تاريخ البشرية الحافل بالتغيرات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية أشكالاً مختلفة وأنماطاً متباينة ودلت الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية المبكرة وجود أشكالاً مختلفة للزواج ومن هذه الأشكال والأنواع ما أمكن حصره فيما يلي:

1.5.3 الزواج الأحادي Monogamie:

وهو النظام الذي بمقتضاه لا يكون في حيازة الرجل أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد ولا للمرأة أكثر من زوج واحد كذلك، وقد أخذ بهذا النظام كثير من المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها فتحضرها وبدائيتها، وساد على الأخص في العصور القديمة عند قدماء اليونان والرومان، ويسير عليه في العصر الحاضر جميع الأوربيين وسلالاتهم بأمريكا وأستراليا وغيرهما، وقد جعلته المسيحية المثل الأعلى للزواج [25](ص57) كما تأخذ به العديد من المجتمعات. وكان هذا النظام مرتكزا على الدين في مراحلها الأولى سواء كانت القبائل الأولى تؤله الأرواح ومظاهر الطبيعة، وكان مرتكزا على السنن الاجتماعية أو الاعتبارات الأخلاقية في المجتمعات التاريخية القديمة مثل العادات والتقاليد والعرف وأصبح في العصر الحديث قائما على أسس قانونية. فالزواج الحديث في معظم مظاهره عقد مدني يربط بين الرجل والمرأة ويخضع لأحكام القانون الذي حل محل الدين والعرف، ولا يمكن التحلل من التزامات هذا العقد [5](ص111).

2.5.3 الزواج التعددي Polygamie:

الزواج التعددي يعني الزواج بكثير من الأشخاص وينقسم إلى ثلاث أنواع:

1.2.5.3 تعدد الأزواج Polyandrie: وهو النظام الذي بمقتضاه يشترك جمع من الرجال في معاشرة زوجة واحدة وقد كان النظام شائعا بين الأخوة، فكانوا يشتركون جميعا في زوجة واحدة. ففي نظام الأخ الأكبر هو الزوج الأصيل أما باقي الإخوة فيعتبرون أزواجا ثانويين وقد يحدث أن يشترك بعض الرجال الغرباء في معاشرة زوجة واحدة [26](ص108) وقد أخذ بهذا النظام كثير من المجتمعات البدائية والمتحضرة ففي كثير من المناطق الواقعة في جنوب الهند وعلى حدوده الشمالية كان يباح للإخوة أن يشتركوا في زوجة واحدة [25](ص42).

وفي عشائر الريدي الهندية Reddi جرت العادة أن تتزوج المرأة بين السادسة عشرة والعشرين من عمرها بطفل في سن الخامسة، ويعتبر هذا الطفل زوجها الشرعي النظري، ولكن يجب أن يكون لها بجانبه زوج عملي هو عم الطفل أو ابن عمه أو أبوه نفسه أحيانا [25](ص43)، وفي بعض قبائل العرب في الجاهلية كان الولد يشارك أباه في زوجته (زوجة الأب).

لكن يبقى هذا النمط من الزواج يشهد تراجعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة « فقد تبين من عينة عالمية أخذت من 554 مجتمعا أن تعدد الزوجات يلقي قبولا وتأثيرا ثقافيا في 415 مجتمعا أي بنسبة 77% بينما لم يجد زواج امرأة واحدة من عدة رجال قبولا سوى في 4 مجتمعات فقط أي بنسبة أقل من 1% وهذه النسب تدل على أن هذا النمط من الزواج نادر جدا » [27](ص68).

2.2.5.3 الزواج الجمعي Group marriage:

ويمكن أن نقول تعدد الأزواج والزوجات معا وهو نظام يباح بمقتضاه لجماعة معينة من الرجال أن يعاشروا عددا معيناً من النساء معاشرته الزوجية، على أن يكون حقا مشاعرا بينهم. وقد سار على هذا النظام بعض المجتمعات البدائية كقبائل التبت والهمالايا وسبيريا والهاواي، كما شمل بعض نواحي استراليا وميلانيزيا وبولونيزيا.

« وقد تفرع عن هذا النظام أشكال فرعية منها الزواج الأخوي الذي بمقتضاه يتعاشر الإخوة والأخوات معاشرته زواجه في نطاق الأسرة. ويرى العالمان (مورجان وفريزر) أن النظام الأخوي قد ترك أثارا كثيرة في النظم الزوجية القديمة والحاضرة وأهمها نظامان: أولهما يسمى (الليفيرا Levirat) وبمقتضاه يتزوج الرجل من أرملة أخيه المتوفى أو أخواته وثانيهما (السورورا Sorora) وبمقتضاه يتزوج الرجل بأخت زوجته أو أخواتها بعد وفاتها أو يجمعهن في زواج واحد [11](ص69).

لفظ " Levirat " مشتق من الأصل اللاتيني " Levir " ومعناه أخ الزوج.

لفظ " Sorora " مشتق من الأصل اللاتيني " Soror " ومعناه الأخ.

والملاحظ أن الأطفال الذين يولدون في ظل هذين النظامين يعتبرون أشقاء الأولاد الموجودين قبلا كما يكتسب العم في النظام الأول صفة الأب وتكسب الخالة في النظام الثاني صفة الأم، وهذا يدل على أن الأبوة والأمومة والأخوة إنما تترجم عن مصطلحات وأوضاع اجتماعية وتخضع لعادات الجماعة وعرفها وتقاليدها ولا تربط في أساسها بالقرابة الدموية أو العصب [26](ص 107-108).

3.2.5.3 نظام تعدد الزوجات (Polygyny):

وهو النظام الذي يجوز فيه للرجل الزواج بأكثر من امرأة واحدة، وقد عرف هذا النظام انتشارا كبيرا في قبائل داهومي أين يعاشر الرجل من خمسين إلى ستين سيدة وعدد النساء يتفاوت تبعاً للمكانة الاجتماعية ودرجة ثراء الرجل ومن جهة أخرى فإن الهدف من زواج الرجل بأكثر من امرأة هو مساعدته في القطاع الزراعي ولإنجاب أولاد كثيرين.

وقد أباح الدين الإسلامي تعدد الزوجات في حدود خاصة بحيث لا يجمع الرجل في عصمته في وقت واحد أكثر من أربع زوجات ويتوجب على الرجل العدل والإنصاف بينهما[11](ص68).

وقد نظم الإسلام هذه الظاهرة ووضع لها شروط نذكر منها:

- 1 - حدد الزواج بأربع زوجات وحرّم ما فوق ذلك.
 - 2 - كما اشترط العدالة والإنصاف بين الزوجات في الحقوق الزوجية وجعل للزوجة حق مراجعة القضاء وذلك في حالة عدم العدل لأجل طلب العدل أو فسخ الزواج.
 - 3 - كان للزوجة الأولى الحق عند عقد الزواج أن تشترط الطلاق في حالة إقدام زوجها على التعدد دون موافقتها قال تعالى: « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعدلوا »
- ولعل الحكمة من تعدد الزوجات هو معالجة عدة مشاكل منها حالة قلة الرجال وكثرة النساء، وتجنب انتشار الدعارة والخيانة الزوجية ومشكلة الخليّلات وبهذا فنظام التعدد ضرورة اجتماعية وأخلاقية [11](ص99).

وفي دراستنا هذه سنحاول التطرق إلى مدى انتشار هذا النمط من الزواج في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).

فبالنسبة للجزائر، التعدد مصرح به، ففي قانون الأحوال الشخصية يشترط الحصول على ترخيص من القاضي فيما يتعلق بحالات تعدد الزوجات كما أنه للقاضي جميع الصلاحيات وذلك في عدد من القضايا مثل وجود التراضي بين الزوجين وحاجة الرجل لزوجة جديدة والقدرة على الوفاء بالالتزامات وهذا القرار صادر عن مجلس الوزراء برئاسة رئيس الدولة يوم 22 فيفري 2005 حسب ما ورد في جريدة الخبر [11](ص101)...

والمغرب هو الآخر يصرح بنظام التعدد حيث تبيح وترخص المدونة ذلك. فالمدونة تحرم « الزيادة في الزوجات على القدر المسموح شرعا » وهكذا يحق للرجل في المغرب أن يتزوج بأكثر من واحدة (4 نساء على أقصى تقدير).

أما في تونس فقد منع تعدد الزوجات وورد هذا في المادة الرابعة من القانون التونسي المتعلق بالأحوال الشخصية « منع تعدد الزوجات، وكل من تزوج وهو في حالة الزوجية وقبل فك عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدة عام وتخطية (غرامة مالية قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك)، أو بإحدى العقوبتين. (ولو أن الزواج الجديد لم يبرم طبق أحكام القانون). وأضيفت هذه العبارة الأخيرة في التعديل بالقانون 70 المؤرخ في يوليو 1958 [11](ص102).

ويُقاس معدل تعدد الزوجات بعدد الأزواج المرتبطين بأكثر من امرأة بالنسبة للرجال المتزوجين خلال مرحلة معينة، أو بعدد الأزواج في نمط الزواج التعددي بالنسبة لعدد الزوجات المسجلة في سنة معينة في الجزائر، وخلال فترة الاحتلال لم يصرح بهاته المعدلات وذلك نظرا لنقص عمليات التسجيل في ذلك الوقت وقد بلغت نسبة الرجال المرتبطين بأكثر من زوجة 15% سنة 1886 لتتخفف هذه النسبة إلى مستوى متدني لا يتجاوز 2,5% سنة 1986.

وحسب D.Tabutin (1974) فإن تعدد الزوجات كان أكثر انتشارا في المناطق الريفية مقارنة مع المناطق الحضرية وقد عرفت هذه المعدلات مستويات مختلفة حسب الأقاليم فقد ميز الباحث بين نطاقين في شمال الجزائر.

الأول يتميز بمعدلات منخفضة تشمل معظم المناطق الساحلية والمدن الكبرى من وهران إلى غاية قسنطينة أما النطاق الثاني فيتميز بمعدلات مرتفعة لنظام تعدد الزوجات وتشمل مناطق الهضاب العليا [9](p26) وتعتبر فئة الحرفيين الصناعيين والمزارعين هم أكثر الفئات التي تسجل عندها معدلات كبيرة للتعدد مقارنة مع فئة المثقفين والإطارات السامية وأصحاب المهن الحرة أين تعرف هذه المعدلات مستويات منخفضة ومن خلال ذلك يتجلى دور التعليم في انتشار هذا النوع من الزواج ففئة المتعلمين هي أكثر الفئات التي تتخفف عندها هذه الظاهرة على عكس فئة الأميين.

جدول رقم 04 : تطور معدلات تعدد الزوجات في دول المغرب العربي الثلاث.

السنة	الجزائر	المغرب	تونس
1886	14,8	/	
1896	11,9	/	
1906	7,3	/	
1911*	6,4	/	4,5 1946
1948	3,0	/	
1954	2,0	6,6 1952	
1966	1,8	3,1 1961/63	
1970	1,3	3,0 1967	
1986	1,5	3,4 1992	

* عمريّة ميمون مرجع سابق، ص 52.

Source : Aziz Ajbilou, op cit ,p26

من خلال الجدول السابق وإذا ما قارنا معدلات التعدد لكل من الجزائر والمغرب نجد أن هذه الأخيرة سجلت في سنوات الخمسينات (1952) والستينات نسبا نوعا ما مرتفعة حيث بلغ معدل التعدد سنة 1952 (6,6%) في حين سجلنا في الجزائر عام 1954 نسبة 2%، وانخفضت في الستينات إلى (1,8%) وبقيت هذه النسبة في تراجع.

ونفس الشيء بالنسبة للمغرب حيث انخفضت تلك النسبة سنة (1967) إلى 3% لتعاود الارتفاع سنة 1992 إلى 3,4% وهي نسبة نوعا ما ضعيفة. أما في تونس فقد بلغت نسبة تعدد الزوجات 4,5% سنة 1946 وأصبح ممنوعا ابتداء من سنة 1956. من جهة أخرى تشير نتائج المسح سنة 1986 في الجزائر أن معدل التعدد بلغ 2,5% والجدول التالي يمثل نسبة النساء غير العازبات حسب نمط الزواج.

جدول رقم 05: توزيع النساء غير العازبات حسب نمط الزواج (ENAF, 1986).

مكان الإقامة			نوع الزواج
المجموع	ريفي	حضري	
97,4	97,6	96,7	الزواج الأحادي
2,5	2,3	3,2	تعددي
0,1	0,1	0,1	التعايش (cohabitation)
100(4804)	100(2817)	100(1103)	المجموع

Source : Mohamed Bedrouni, Op Cit, p 137.

ومن خلال تحقيق 1992 تبين أن حوالي 6% من النساء متزوجات من أزواج متعددي الزوجات.

جدول رقم 06 : نسب النساء المتزوجات لأزواج متعددي الزوجات حسب فئات العمر والمستوى

التعليمي ومكان الإقامة (1992).

سن المرأة								الخصائص
المجموع	49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	24-20	19-15	
5,7	7,9	7,0	5,5	4,7	5,0	4,1	9,0	مكان الإقامة
5,3	7,3	8,5	5,0	5,9	4,0	2,5	0,0	حضري
								ريفي
								المستوى
								التعليمي
5,8	7,4	7,6	5,0	5,0	5,7	3,1	3,8	أمي
6,1	11,9	7,6	6,5	6,3	5,4	3,7	0,0	يقرأ أو أويكتب
4,3	0,0	7,1	3,5	4,6	3,7	3,4	9,1	ابتدائي
3,2	13,2	5,9	7,2	3,0	0,9	2,7	0,0	متوسط
3,6	0,0	11,6	0,0	6,5	2,8	2,1	0,0	ثانوي فما فوق

Source : [28].

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن النساء الأصغر سنا أقل احتمالا أن يكون أزواجهن متعددي الزوجات مقارنة بالنساء الأكبر سنا.

وبالنسبة للمستوى التعليمي للزوجة، نلاحظ أن نسب المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات تنخفض مع ارتفاع مستواهن التعليمي ولكن بشكل غير منتظم، حيث تبلغ هذه النسبة عند النساء غير المتعلقات 6% وتنخفض إلى 4% عند ذوات المستوى الثانوي فما فوق.

من جهة أخرى تشير نتائج المسح (PAPFAM 2002, ONS, 2004) [29]. أن معدل أو نسبة النساء المتزوجات بأزواج متعددي الزوجات قدرت بـ 3,1% من مجموع النساء المتزوجات في فئات السن [15-49 سنة]، كما أن هذه النسبة ترتفع كلما ارتفع سن هاته النساء والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 07 : توزيع الزوجات في الجزائر حسب السن ومكان الإقامة (2002).

المجموع	Autres	زواج تعددي	السن
100,0(63)	100,0	0	19-15
100,0(502)	98,7	1,3	24-20
100,0(1049)	97,8	2,2	29-25
100,0(1309)	97,5	2,5	34-30
100,0(1550)	96,9	3,1	39-35
100,0(1291)	96,0	4	44-40
100,0(1134)	95,3	4,7	49-45
مكان الإقامة			
100,0(3974)	97,0	3,0	حضري
100,0(2925)	96,8	3,2	ريفي
100,0(6899)	96,9	3,1	المجموع

Source : [30].

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة النساء المتزوجات (زواج تعددي) قدرت بـ 2,5% في الفئة [30-34 سنة] و 4,7% بالنسبة للفئة [45-49 سنة]، كما نلاحظ أن هناك فرق ضعيف بين الريف والحضر، 3% مقابل 3,2%، وتتحكم في هذه الظاهرة مجموعة من العوامل حيث تكون أكثر حدة عند النساء غير المتعلقات، ففي سنة 2002 بلغت تلك النسبة 4,2% (جدول 1.1-ملحق 1)، في حين سجلنا حسب نتائج المسح الجزائري المتعدد المؤشرات سنة 2006 (MICS3) نسبة 6,7 [31]. أما في المغرب فتختلف شدة الظاهرة من منطقة لأخرى، فحسب نتائج المسح سنة (1987) ومن خلال الجدول التالي الذي يعرض نسب النساء المتزوجات لحظة إجراء المسح لأزواج متعددي الزوجات حسب فئات العمر وبعض الخصائص الديموغرافية، يتضح لنا أن هناك 5% من النساء متزوجات من أزواج متعددي الزوجات لحظة إجراء المسح.

جدول رقم 08 : نسبة النساء المتزوجات لأزواج متعددي الزوجات حسب فئات العمر ومكان الإقامة والمستوى التعليمي لهن، المغرب (ENPS 1987).

الخصائص الديموغرافية- السوسيو-	سن المرأة							
	كل الأعمار	49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	24-20	19-15
مكان الإقامة								
حضر	5,6	9	6,6	7,3	4,5	5,3	1,9	3,8
ريفي	4,7	5,5	5,1	7	6,0	3,4	3,5	1,0
المنطقة								
الجنوب	3,9	1,2	6,9	7,2	3,7	3,8	2,8	0
تونزيفت	3,8	5,6	4,5	6	2,2	2,4	4,2	0
الوسط	7	9,4	8,1	8,5	7,1	6,4	4	4,1
شمال-غربي	4,5	5,5	7,2	4,8	4,9	4,8	2,3	0
وسط-شمال	5,4	9,8	2,5	8,9	6,8	2,6	2,8	5,7
الشرق	4,8	3,8	2,3	10,6	8	4,0	0	0
وسط-جنوب	3	9,1	0	4,2	3,4	0	1,8	0
المستوى التعليمي								
أمي	5,1	6,9	5,9	7	5,5	3,8	2,9	2,1
ابتدائي	5,4	9,7	3,6	8,9	5,9	4	5	0
ثانوي فما فوق	4,9	0	6,9	6,7	3,4	7,1	0	0
المجموع	5,1	6,9	5,8	7,1	5,3	4,2	2,9	1,8

Source : [32].

والملاحظ من خلال الجدول السابق أن النساء الأصغر سنا أقل احتمالا أن يكون أزواجهن متعددي الزوجات إذا ما قورن بالنساء الأكبر سنا، وتزيد نسبة التعدد بصفة عامة في المناطق الحضرية بحوالي (6%) عن المناطق الريفية (5%) وتمس هذه الظاهرة النساء غير المتعلقات (5,1%) و(4,9%) بالنسبة لذوات المستوى الثانوي فما فوق، وتوزع نسبة التعدد في إقليم الوسط بحوالي (7%) مقارنة مع (3%) في منطقة وسط-الجنوب والتي مستها الظاهرة بشكل أقل. وكما ذكرنا سابقا فكلما كانت النساء أصغر سنا كلما كان احتمال الزواج من زوج متعدد الزوجات أقل، حيث سجلنا نسبة 2% بالنسبة للفئة [19-15 سنة] لترتفع هذه النسبة إلى 7% بالنسبة للفئة [39-35 سنة]. فقط هناك انحراف طفيف في الفئة [44-40 سنة] بقيمة (5,8%) لتعاود النسبة في الارتفاع إلى (7%) في الفئة [49-45 سنة]. وبشكل عام فإن نسب الزواج التعددي ترتفع بارتفاع السن.

وحسب التحقيق الذي أجري سنة 1992 (ENPS-II 1992) فقد بلغت نسبة النساء المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات حوالي (5%) وهي نفس النسبة المسجلة سنة 1987 وقد مست هذه الظاهرة النساء الأكبر سنا فبلغت نسبة المتزوجات زواج تعددي في الفئة [45-49 سنة] قيمة (8%) مقارنة مع 1,2% بالنسبة للنساء في الفئة [15-19 سنة].

جدول رقم 09 : نسبة النساء المتزوجات لأزواج متعددي الزوجات حسب السن وبعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية ، المغرب (ENPS-II 1992).

الخصائص	سن المرأة							
	كل الأعمار	49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	24-20	19-15
مكان الإقامة								
حضر	5,1	7,7	6,2	6	3,7	5,2	3,3	1,7
ريفي	5,2	8,2	7,6	7,6	3,6	4,1	3,2	1
المنطقة								
شمال-غرب	3,3	4,4	3	4,8	2,9	2,6	2,2	2,3
وسط - شمال	8	13,9	1,8	11,2	3,8	6,6	7,1	0
الوسط	5,3	6,4	8	6,2	4,5	5,9	3,4	0
الشرق	8,8	5,6	18,4	12,3	5,7	4,8	8,8	0
وسط - جنوب	5	7,3	5,8	7,8	1,3	5,2	4	3,6
تونزيفت	3,5	7,6	6,3	1,8	4,1	2,3	1,2	0
الجنوب	4,6	14,3	2,7	8,2	2,4	3,6	0	4,2
مستوى التعليمي								
أمي	5,5	8,5	7,1	6,7	4,4	5,1	3,1	1,1
ابتدائي	4	5,1	3,9	10	1,5	2,1	2,7	1,9
ثانوي فما فوق	3,7	0	10	4,4	1,5	3,5	4,8	0
المجموع	5,1	8	7,0	6,8	3,6	4,5	3,2	1,2

Source : [33].

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك بعض العوامل المؤثرة في ظاهرة التعدد كالتعليم ومكان الإقامة، فبالنسبة للمستوى التعليمي للزوجة نلاحظ أنه كلما ارتفع هذا المؤشر انخفضت نسبة التعدد إذ بلغت هذه النسبة بين الزوجات غير المتعلقات 5,5% وانخفضت عند ذوات المستوى الثانوي فما فوق إلى 3,7%.

وفيما يخص الوسط الحضري أو الريفي فقد سجلنا نفس النسبة تقريبا (5%) وتعتبر منطقة الشرق أكثر المناطق التي تنتشر فيها هذه الظاهرة بحوالي (8,8%) وأخفض نسبة سجلت في (شمال-الغرب) بقيمة (3,3%).

أما في سنة 1995 [34] فقد عرف مستوى التعدد انخفاضا ملموسا، حيث بلغت نسبة المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات حوالي 3,5% وهي نفس القيمة المسجلة حسب نتائج مسح سنة 1997 ولم تختلف هذه النسب كثيرا بين الوسط الحضري والوسط الريفي (3,4% و 3,5%).

وفيما يخص المستوى التعليمي فنلاحظ أن معدل الزواج التعددي ينخفض مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وكما يوضحه (الجدول 2.1-ملحق1) فإن نسبة النساء غير المتعلقات والمتزوجات من أزواج متعددي الزوجات بلغت 4,2% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع تلك التي سجلت عند ذوات المستوى التعليمي الثانوي فما فوق والتي بلغت (0,7%)، والشكل التالي يوضح الفرق في مستوى التعدد بين مختلف مناطق المغرب، فهناك مناطق ترتفع فيها ظاهرة تعدد الزوجات كالرباط-سلا، إقليم الشرق ومنطقة تادلة - أزيلال، تازة- الحسمة - تاونات وأخرى تنخفض فيها نسب التعدد كمنطقة دوکالة - عبده وإقليم السمارة، طنجة - تيطوان.

الشكل رقم 1: نسب النساء المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات.



وحسب نتائج المسح (2003-2004) [35] نلاحظ أن نسبة 5% من النساء متزوجات بأزواج متعددي الزوجات لحظة إجراء المسح، وقد سجل هذا المؤشر نفس القيمة تقريبا في الوسطين الحضري والريفي. وبمقارنة معطيات المسح (ENSME 1997) مع المسح (EPSF 2003-2004) نلاحظ أن نسبة النساء ذوات المستوى التعليمي الثانوي فما فوق والمتزوجات بأزواج متعددي الزوجات بلغت 3% سنة 2003 وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة التي سجلت عام 1997 [36] والتي قدرت بحوالي (1%).

3.5.3 الزواج الداخلي (الأندوجامي) Endogamie:

وهو القاعدة الاجتماعية التي تقتضي على الشخص أن يتزوج من داخل الجماعة التي ينتسب إليها [37](ص122)، حيث تلزم هذه الجماعة أفرادها بعدم الزواج من خارجها، فالذكور الذين ينتمون لجماعة ما يختارون زوجاتهم من نفس الجماعة التي ينتمون إليها، كما أن هذه الجماعة لا تسمح لبناتها الزواج من خارجها، أي من ذكور جماعة أخرى لا ينتمون إليها. وقد تميز الجماعة أفرادها بانتمائهم النسبي أو الديني أو الطبقي أو القومي لها « فقواعد الزواج الداخلي نشأت أصلا وفي الغالب من التعصب للعنصر أو للطبقة أو للدين » [22](ص19).

وتميل بعض المجتمعات إلى الزواج الداخلي ذلك أنه يعبر عن الميل إلى الاحتفاظ بوحدة القبيلة وتماسكها الداخلي وتقويتها فتعتبره الزواج المفضل لكونه يلبي الحاجة الأساسية للفرد (الدافع البيولوجي)، كما أنه العامل الأساسي للحفاظ على أملاك العائلة وثرواتها، بالإضافة إلى ذلك فهو يقوي رابطة القرابة. ومن بين الدراسات التي تناولت هذا النظام في مجتمعنا دراسة « جرمان تيليون » «الحريم والأقارب» أين يرى: أن شرف النسب في مجتمعات المغرب العربي ومن بينها الجزائر مرتبطة بالزواج بين الأقارب... فالزواج الداخلي هو الشائع، والأفضل أن يكون بين أبناء العمومة. فقد جرى العرف على أن الزواج من ابنة العم والأنسباء هو الزواج المفضل، حتى أن ابن العم كان يعتبر ذلك حقا من حقوقه كما أنه بإمكانه منع زواج ابنة عمه من غيره.

وبما أن دراستنا هذه تقتصر على دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) سنحاول تسليط الضوء على أهم الدراسات والأبحاث التي تطرقت لنظام الزواج الداخلي وذلك بالاعتماد على مختلف التحقيقات السكانية (المسوح)، فهي بمثابة قاعدة هامة في عملية جمع المعطيات والبيانات المتعلقة بمختلف الظواهر الديموغرافية، ومن بينها ظاهرة الزواج.

من بين ما يميز هذه الدول الثلاث هو انتشار ظاهرة الزواج الداخلي منذ عقود طويلة واستمرار هذا النمط إلى يومنا هذا ولكن بدرجات متفاوتة.

ففي الجزائر بلغت قيمة هذا المؤشر في تحقيق 1986 (38%) من مجموع الزيجات لتتراجع هذه النسبة في تحقيقي 1992 و2002 إلى حدود 35% و33,3% على التوالي وذلك بالنسبة لمجموع النساء اللاتي شملهن التحقيق.

ومن خلال الدراسة التي نشرت في سبتمبر 2007 حول زواج الأقارب في الجزائر، وذلك من طرف المؤسسة الوطنية لتشجيع الصحة وتطوير البحث تبين أن الجزائر تضم أعلى النسب في انتشار زواج الأقارب في العالم وذلك بزواج جزائري واحد من أصل أربعة من بنت العم أو الخال.

وشملت هذه الدراسة 21 جماعة منتشرة في 12 ولاية عبر البلاد وهي (الواد، بسكرة، غرداية) في الجنوب و(العاصمة، بومرداس، البويرة وبجاية) في الوسط، وكل من برج بوعريرج، تيبازة وعنابة ، وأخيرا كل من وهران وعين الدفلى في الغرب وذلك بهدف معرفة حجم انتشار هذه الظاهرة وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن ولاية تيبازة تضم أكبر نسب زواج أقرباء الدم حيث تصل إلى 88% وأخفض نسبة سجلت في وهران (18,5%) [7](ص99).

ومن خلال التحقيقات الديموغرافية سنحاول تتبع تطور الزواج الداخلي وكما ذكرنا سابقا فإن هذا المؤشر عرف انخفاضا ملموسا خلال الفترة (1986 – 2002) حيث انتقل من 38% من مجموع الزيجات إلى 33,3%، وتختلف قيمته حسب المناطق وحسب التقسيمات اللغوية للسكان، فمن خلال تحقيق [ENAF (1986)] [39] اتضح الفرق في المعدلات بين التجمعات الثلاثة (الشاوي، الغرب والقبائل) ويعتبر المجتمع الشاوي هو أكثر المجتمعات حفاظا على هذا النمط من الزواج حيث فاقت النسبة 54% من مجموع النساء المعنيات بالتحقيق أما عند العرب فقد بلغت النسبة 42% يليها المجتمع القبائلي بنسبة تقل عن 35%. كما نلاحظ أنه عند الشاوية يفضل أكثر الزواج بينت العم حيث بلغت النسبة 32,3% في حين لم تتعد 14,8% عند العرب و13,3% بالنسبة للمجتمع القبائلي الذي يفضل الزواج بينت الخالة بنسبة 11,5% وبالنسبة للعرب بنسبة 11,9% وفيما يخص شمال الجزائر فهو يفضل الزواج دائما بينت العم (جدول 3.1- ملحق1)

ولقد شهدت الجزائر عدة تغيرات في السنوات الأخيرة وذلك في جميع المجالات خاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حيث اتسعت دائرة التعليم والعمل خاصة عند الإناث اللاتي أصبحن يتمتعن بكامل الحرية والاستقلالية في اختيار شريك الحياة للزواج كما أن التعليم يفتح لهن الطريق في تفضيل الدخول إلى سوق العمل بالإضافة إلى انتشار العمل الفردي المأجور بدلا من العمل الجماعي في ميدان الزراعة كل هذا ساهم في تراجع نمط الزواج الداخلي. ويعتبر التعليم من أهم العوامل التي كان لها تأثير على هذا المؤشر، فحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 1984 يتضح الارتباط السلبي بين مستوى التعليم وبين معدلات الزواج الداخلي، حيث نجد أن هذه المعدلات ترتفع كلما انخفض مستوى تعليم المرأة، فبالنسبة لفئة الأميات بلغ ذلك المعدل 32,91% لينخفض إلى 14,15% عند ذوات المستوى التعليمي الابتدائي ويستمر في الانخفاض كلما ارتفع المستوى التعليمي لتصل النسبة إلى 0,37% عند ذوات المستوى التعليمي العالي (جدول 4.1- ملحق1)

وخلال التحقيين الوطنيين لسنة 1992 و2002 شهدت معدلات الزواج الداخلي نفس المستوى إذا ما قارناها مع إحصائيات 1984.

جدول رقم 10: توزيع النساء حسب صلة القرابة مع الزوج ومستوى التعليم في تحقيقي 1992 و2002%.

السنة				المستوى التعليمي
2002		1992		
لا توجد صلة	توجد صلة	لا توجد صلة	توجد صلة	
60,8	39,2	61,6	38,3	أمي
67,9	32,1	68,8	31,2	يقراً و/أو يكتب
71,0	28,9	70,4	29,3	ابتدائي
74,1	25,7	67,2	32,9	متوسط
87,1	12,8	78,6	21,5	ثانوي فما فوق

source.[38] :

من خلال الجدول السابق نجد أن هناك تراجع واضح في معدلات الزواج الداخلي وهذا راجع لتأثير المستوى التعليمي للمرأة فكلما ارتفع هذا المؤشر تراجعت معدلات الزواج الداخلي، فعند ذوات المستوى الثانوي والعالي بلغت قيمة هذا المعدل 21,5% سنة 1992، أما بالنسبة للاميات فترتفع قيمة المؤشر إلى 38,3% في نفس السنة، وفي تحقيق 2002 بلغت قيمت هذا لمؤشر عند نفس الفئة 39,2% لتتراجع هذه القيمة عند ذوات المستوى المتوسط والثانوي فما فوق إلى (25,7% و12,8%) على التوالي. وبشكل عام يمكن القول أن ارتفاع المستوى التعليمي خاصة بالنسبة للمرأة يعطيها حرية أكثر في اختيار زوج المستقبل، كما يفتح لها أبواب الاندماج ضمن مجتمع أوسع من الجماعة القرابية بالإضافة إلى الاحتكاك بأشخاص من نفس مستواها التعليمي.

من جهة أخرى ليس فقط التعليم يؤثر على مستوى زواج الأقارب بل عرف هذا النظام تغيراً مهماً بين الحضر والريف وذلك ما بين الثمانينات والتسعينات وحتى الألفينات ففي فترة الثمانينات ارتفع هذا المؤشر لدى الحضر بنسبة 41% في حين سجلنا 39% في الريف، فالفرق إذا كان لصالح الحضر بفرق 2% تقريباً، وحسب تحقيقي 1992 و2002 شهدت المناطق الريفية أعلى نسب لهذا النمط من الزواج والفرق قدر بـ 3,3% و5,9% على التوالي. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 11: تطور معدلات الزواج الداخلي حسب القطاع الحضري والريفي من خلال التحقيقات الوطنية الثلاثة (%).

السنة	مكان الإقامة صلة القرابة	ابن العم/الخال	صلة أخرى	بدون صلة قرابة	غير مصرح به	المجموع
1986	حضر	28,4	12,6	59,0	0,0	100,0
	ريف	27,3	11,7	60,9	0,1	100,0
	المجموع	27,0	11,1	61,8	0,1	100,0
1992	حضر	24,3	8,7	67,0	0,1	100,0
	ريف	27,0	9,3	63,6	0,1	100,0
	المجموع	25,6	9,0	65,3	0,1	100,0
2002	حضر	20,2	10,6	69,0	0,1	100,0
	ريف	24,4	12,3	63,3	0,0	100,0
	المجموع	22,0	11,3	66,6	0,1	100,0

source : [39],[28],[30]

أما بالنسبة لتونس فمن بين أهم الدراسات التي تطرقت لنظام الزواج الداخلي، الدراسة التي قام بها الباحثان نور الدين شلبي ولامية بن مراد من خلال التحقيق الذي أجري في تونس في سبتمبر 2000 على عينة من النساء حجمها (370 امرأة) في السن 18 سنة و63 سنة حول معدلات زواج الأقارب حسب مكان الإقامة الأصلي وقد اتضح أن الاختيار في المناطق الحضرية أكثر استقلالية مقارنة مع الريف الذي يرتبط فيه الاختيار الزواجي بشكل كبير بالقيم التقليدية التي تشجع بدورها نمط الزواج الداخلي.

فمن خلال التحقيق (سنة 2000) نلاحظ أن نسبة زواج الأقارب لا تزال مرتفعة مقارنة مع إحصاء 1975 حيث انخفضت من 19,24% لتصل إلى 18,2% وقد بلغت هذه النسبة في المناطق الريفية 25,36% مقابل 16,13% في المناطق الحضرية [40] (p64.)

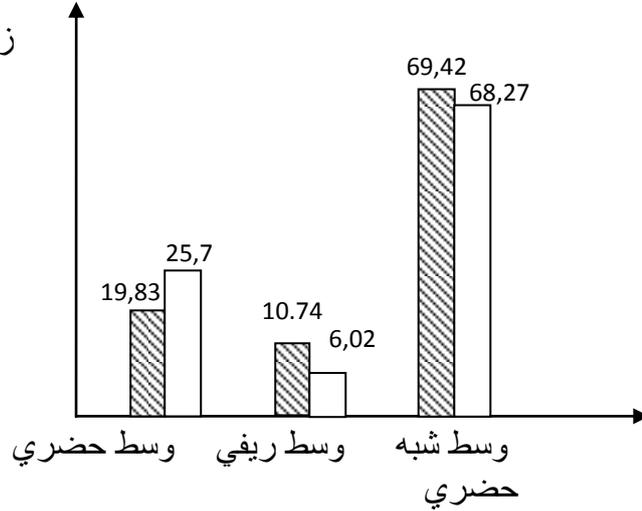
الشكل رقم 2: توزيع الأزواج حسب مكان الإقامة وصلة القرابة.

زواج الأقارب U.C

زواج من غير الأقارب UNC

UC

UN



من خلال الشكل السابق نقسم المناطق إلى ثلاثة:

- 1- في الوسط شبه الحضري: ترتفع نسبة زواج الأقارب وكذا الزواج من غير الأقارب وبلغت النسبة 69,42% و 68,27% وهذا يعني أن للأزواج الحرة في الاختيار لشريك الحياة.
- 2- في الوسط الحضري: ترتفع نسبة الأزواج الذين لا تربطهم صلة قرابة (25,7%) مقابل 19,83% بالنسبة للأزواج الذين تربطهم صلة قرابة (زواج الأقارب).
- 3- في الوسط الريفي: الأزواج الذين تربطهم صلة قرابة هم أكثر عدداً وذلك بنسبة 10,74% مقابل 6,02% بالنسبة للأزواج الذين لا تربطهم صلة قرابة.

ففي هذا الوسط نلاحظ أن الأزواج أوفياء للعادات والتقاليد فيما يتعلق باختيار الشريك للزواج. إذن فأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن مكان الإقامة قبل الزواج يؤثر بشكل مباشر على نمط الاختيار الزواجي.

جدول رقم 12: توزيع معدلات زواج الأقارب بين أجيال الأزواج وآبائهم حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة	حضري	ريفي	شبه حضري
عينة البحث (أجيال الأزواج)	6,48	3,51	22,70
آباء الأزواج	2,43	20,27	10,00
آباء الزوجات	3,51	19,19	10,00
المجموع	12,42	42,97	42,70

Source : Lamya Ben Mrad, Nouredine Chalbi, Milieu de résidence origine des conjoints et consanguinité en en Tunisie, Antropo, 2006, P66, www.didac.ehu.es/antropo

لقد قام الباحثان بتقسيم المناطق إلى حضري، ريفي وشبه حضري، وتم تصنيف أجيال الأزواج وآبائهم حسب صلة القرابة ومكان الإقامة كما هو موضح في الجدول السابق، حيث يرتفع المعدل عند آباء الأزواج في الريف بنسبة 20,27% و 19,19% على التوالي، في حين أن أكبر نسبة للزواج الداخلي لعينة البحث كانت في المناطق شبه حضرية مع استمرار المحافظة على خصائص الحياة الريفية كنمط الزواج المفضل وهو الزواج الداخلي الذي لم تتجاوز قيمته 3,5% في المناطق الحضرية في حين ترتفع قيمة هذا المؤشر في المناطق الريفية لتصل إلى 42,97% من مجموع الأزواج الذين تربطهم صلة قرابة.

أما في المغرب فقد قام الباحث بن حمادي بدراسة أجراها اعتمادا على التحقيين الوطنيين DHS1, DHS2 وذلك بهدف التعرف على مستويات الزواج الداخلي في مناطق البلاد وتحديد أهم العوامل المؤثرة على هذا النمط من الزواج مثل التعليم ومكان الإقامة والنشاط الاقتصادي للمرأة حيث قدرت قيمة هذا المؤشر بـ: 33% من مجموع العينة التي شملها التحقيق سنة 1987 وهي قيمة مرتفعة مقارنة مع النسبة المسجلة سنة 1992 والتي بلغت 29% [7] (ص 94).

جدول رقم 13: توزيع النساء في المغرب من خلال تحقيق DHS1, DHS2 حسب نمط الزواج (%).

	1992		1987		
	داخلي	خارجي	داخلي	خارجي	
عينة البحث	33	67	29,3	70,7	100(5631)
النساء المتزوجات	33,7	66,3	30,1	69,9	100(5112)

المصدر: عمرية ميمون، مرجع سابق، ص 94.

توصل الباحث في الأخير من خلال التحقيين السابقين إلى أن هناك علاقة عكسية بين مستوى تعليم الزوجين وبين نسبة الزواج الداخلي حيث يسجل هذا الأخير نسبا أعلى كلما تدنى مستوى تعليم

الزوجات ونسبا أقل كلما ارتفع المستوى التعليمي لهن. ففي سنة 1987 بلغت النسبة عند فئة الأميات 36% لتصل إلى 2,3% عند ذوات المستوى التعليمي العالي، وحسب تحقيق 1992 بلغ معدل الزواج الداخلي لدى فئة الأميات 35% وهو مرتفع مقارنة مع تحقيق سنة 1987، أما بالنسبة لذوات المستوى التعليمي العالي فقد بلغت تلك النسبة سنة 1992 قيمة 6,7%. (جدول 5.1- ملحق 1)

كما أن هذه المعدلات تنخفض في القطاع الحضري أين تتلاشى نسبيا درجة تأثير القيم والعادات وسلطة الوالدين اللذين غالبا ما يفرضان على الأبناء الزواج من الأقارب خاصة في المناطق الريفية أين تزيد النسبة عن 35%، في المقابل لا تتجاوز نسبة الزواج الداخلي في المدن 16% وهذا حسب تحقيق 1992.

جدول رقم 14: سن الزواج الأول حسب نمط الزواج (الداخلي أو الخارجي) وسن المرأة أثناء إجراء التحقيق.

سن المرأة أثناء إجراء التحقيق					1987
49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	
16,9(220)	16,6(293)	18,1(293)	18,3(326)	18,1(423)	داخلي
17,4(432)	17,5(432)	18,4(564)	19,0(740)	19,1(758)	خارجي
0,5	0,9	0,3	0,7	1,0	△
17,2(652)	17,2(625)	18,3(857)	18,8(1066)	18,7(1181)	المجموع
					1992
18,2(172)	18,3(197)	18,6(294)	20,7(303)	19,3(278)	داخلي
18,2(378)	19,3(443)	20,1(710)	21,2(790)	19,9(598)	خارجي
0,0	1,0	1,5	0,5	0,6	△
18,2(550)	19,0(639)	19,9(1004)	19,9(1093)	19,8(876)	المجموع

المصدر: عمرية ميمون، مرجع سابق، ص 96.

من الجدول السابق نلاحظ أن سن الزواج الأول عند النساء يكون منخفضا في حالة الزواج الداخلي مقارنة مع المتزوجات زواج خارجي وهذا نظرا لتأثير الوالدين على الأبناء في مسألة اختيار الزوج ويكون هذا المؤشر أكبر كلما كان سنهم أصغر، فحسب نتائج التحقيق لسنة 1992 بلغ سن الزواج الأول عند النساء في الفئة العمرية 29-25 سنة قيمة 19.3 سنة في حين سجل هذا المؤشر قيمة 18.2 سنة عند النساء في الفئة 49-45 سنة .

وبالرغم من التغيرات التي مست دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) وذلك في مختلف مجالات الحياة، تبقى معدلات الزواج الداخلي تشكل نسبة هامة من مجموع الزيجات في هذه الدول.

جدول رقم15: توزيع النساء حسب صلة القرابة مع الأزواج (الجزائر، تونس والمغرب).

تونس		المغرب			الجزائر**				صلة القرابة
1995	*1989	*1997	1995	*1987	2002	1992	1986	1970	
28	36	10,3	16,3	25	22	25,6	27	23,3	ابن العم/الخال
12	13	19,1	/	8,0	11,3	9	11,1	8,7	صلة أخرى
60	51	70,7	13	67,0	66,6	65,3	61,8	68	بدون صلة قرابة

Source : *Aziz Ajbilou,op cit, p24,ENSME ,Maroc 1997.

**Mohamed Bedrouni,opcit,p130.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن مستوى الزواج الداخلي عرف تطورا ملحوظا في دول المغرب العربي الثلاث. ففي سنوات الثمانينات سجل هذا المؤشر ارتفاعا معتبرا في تلك الدول خاصة في تونس (49%) في حين سجلنا في كل من الجزائر والمغرب نسبا أقل: 38.1% و33% على التوالي، وانخفضت هذه النسب في سنوات التسعينات غير أن هذا الانخفاض كان طفيفا وهذا ما يترجم استمرار هذه الظاهرة على الرغم من التغيرات التي شهدتها الدول الثلاث في جميع الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بما فيها ارتفاع المستوى التعليمي خاصة بالنسبة للإناث ودخول المرأة مجال العمل.

مما سبق نجد أن ظاهرة الزواج الداخلي تنتشر في دول المغرب العربي الثلاث(الجزائر،تونس والمغرب) منذ زمن طويل ويستمر هذا النمط إلى غاية اليوم ولكن بدرجات متفاوتة.

4.5.3 الزواج الخارجي: Exogamie

إن الزواج الخارجي يبيح للفرد الزواج من خارج الجماعة التي ينتمي إليها حيث على الأفراد أن يتزوجوا من خارج جماعتهم القرابية وأكثر قواعد نظام الزواج الخارجي شيوعا هو ذلك الذي يقضي بتحريم نكاح المحارم أو معاشرتهم والتي تمنع زواج الابن مع أمه والأب من ابنته والأخ من أخته، وقد وسعت كثيرا من القبائل البدائية من دائرة التحريم لتشمل كل أفراد العشيرة التي ينتمي إليها الفرد مثل قبائل ميلانيزيا باستراليا وينتشر هذا النظام بين سكان استراليا الأصليين حيث يحكم بالقتل على كل من يخرج عن هذا القاعدة[11](ص70).

6.3 أساليب الاختيار الزوجي:

عملية الاختيار الزوجي هي الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج وهناك بعض الإجراءات المتفق عليها في جميع المجتمعات لابد من إتباعها لإتمام الزواج. إلا أن هذه الإجراءات تختلف من مجتمع إلى آخر، ففي بعض المجتمعات يسمح للأفراد المقبلين على الزواج أن يسهما في عملية الاختيار وفي هذه الحالة توجد درجة من الاختيار الشخصي بين طرفي الزواج، أما في حالة الزواج المرتب فإن العملية تحدث بين أعضاء الجماعة القرابية بوجه عام [27](ص149). وفي الواقع أن الاختيار للزواج لا يتحدد برغبات الشخصين فقط، بل وفق معايير المجتمع أيضا سواء كانت هذه المعايير واضحة جلية كما هو الحال في التحريم والإباحة أو كانت تلك المعايير مستترة في شكل توقعات ومرغبات في أن يسير الاختيار وفق اتجاه معين [37](صص 121-122). ومن بين أهم وأشهر أساليب الاختيار للزواج المتبعة في أغلب المجتمعات الإنسانية.

1.6.3 الأسلوب الوالدي:

هو ذلك الأسلوب الذي يظهر فيه تدخل الوالدين أو الأقارب في سير عملية الاختيار للزواج الخاص بالأبناء الذكور والإناث معا. وقد يكون التدخل من طرف الأهل أو الأقارب بصفة مطلقة تجعل الشريكين المقبلين على الزواج لا يستطيعان الخروج على القرار المأخوذ من طرف العائلة. بمعنى آخر ليس لهما الحق في أن يدلليا بأدنى رأي في مسألة زواجهما حتى وإن كان هناك بعض الحالات الاستثنائية كوجود أسر تسمح للأبناء بالإدلاء برأيهم في مسألة الزواج إلا أن ذلك يكون بصفة جزئية، فإرضاء الأسرة أو العائلة يبقى دائما ذا أهمية كبرى وأمرنا يجب أن يحققه الاختيار للزواج. [6](ص26).

وما يميز الأسلوب الوالدي في عملية الاختيار للزواج هو إعطاء أهمية للاعتبارات الاجتماعية وكذلك الاقتصادية بغض النظر عن عاطفة الحب أو الصلات الشخصية التي قد تربط المقبلين على الزواج، والسعادة الشخصية بالنسبة لهذا الأسلوب ليست بالشيء المهم والأساسي وإنما هي شيء ثانوي وعاطفة الحب قد تولد بعد الزواج لا قبله في نظر الأهل [6](ص26).

وقد انتشر هذا الأسلوب في المجتمعات العربية ولا يزال سائدا في الكثير منها، حيث اعتبر الزواج شأنا عائليا تراعى فيه مصالح الأسرة وطموحاتها ومفهومها حول المال والجمال والأخلاق، مسترشدة في ذلك بالتقاليد الموروثة، وكان هذا النوع من الزواج يتم تقليديا بأن يطلب أهل الفتى يد

الفتاة المختارة من أهلها وقد تبدأ المبادرة هذه بناء على رغبة الفتى غير أن الوالدين قد يبادران إلى ذلك بعد استشارة ابنهما وقد يستعينان بالأقرباء والجيران والأصدقاء «وغني عن البيان أن زواج المرأة العربية لا يعنى فقط دخولها في علاقات اجتماعية وأسرية مع زوجها، بل يعنى أيضا دخولها في هذه العلاقات مع أسرته الأصلية، حيث تصبح خاضعة خضوعا تاما لأم زوجها (أي حماتها) التي تتولى تربيها، وتعليمها ما ينبغي القيام به من واجبات وخدمات لزوجها وأطفالها وأسرته الأهلية» [37](ص126).

ومهما تكن نسبة تدخل الوالدين أو الأقارب في اختيار شريك الحياة، فإنهم يرون أنها الطريقة المثلى لضمان السعادة ونجاح الحياة الزوجية للأبناء، باعتبارهم أوسع خبرة وأدرى بمصالحهم وتطلعاتهم لكن ذلك لا يمنع أن يكون اختيار الأبناء أيضا ناجحا، خاصة بعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتتها المجتمعات العربية عامة ودول المغرب العربي الثلاث على وجه الخصوص، والتي كان لها تأثيرا واضحا على مكانة الأبناء المقبلين على الزواج، فأصبحوا أكثر استقلالية ومسؤولية مما أدى إلى انتشار أسلوب الاختيار الفردي أو الشخصي للزواج.

2.6.3 الأسلوب الذاتي أو الشخصي:

هو ذلك الأسلوب الذي تظهر فيه فعالية الفرد المقبل على الزواج في سير عملية الاختيار للزواج وفقا لرغبته الشخصية بمعنى آخر أن الشخص الذي يعنيه الأمر يختار الشخص المناسب له دون تدخل من أحد وهذا لا ينفي استشارة الأبناء للأباء (الوالدين) قبل أن يقدموا على الزواج [6](ص26). إن التغير الواضح في الاختيار الزوجي كان نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مرت بها المجتمعات المعاصرة، حيث أصبح الأبناء يتمتعون بالاستقلال المادي عن آبائهم وهذا ما يمنحهم حرية الاختيار الزوجي دون الرجوع بصفة إجبارية إلى والديهم، ولكن بالرغم من تحرر الشباب من بعض القيود والقيم الاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بمسألة الاختيار المناسب للشريك، إلا أن هناك نسبة كبيرة منهم في مجتمعاتنا العربية بشكل عام والمجتمع المغربي على وجه الخصوص لا زالوا يفضلون الارتباط من فتيات من داخل الدائرة القرابية.

الفصل الرابع

تطور سن الزواج الأول على المستوى القطري لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

تمهيد:

الزواج هو ميثاق ترابط وتماسك بين الرجل والمرأة غايته الإعفاف والإحصان مع تكثير سواد الأمة، وكذلك إنشاء الأسرة التي تكون تحت رعاية الزوج على أساس مستقر يكفل للزوجين تحمل أعبائها في طمأنينة وسلام.

وقد عرف نمط الزواج في المغرب العربي تغيرات عميقة خلال السنوات الأخيرة، ظهرت في ارتفاع سن الزواج الأول، زيادة نسب العزوبة وتراجع الفروق في السن بين الأزواج وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

1.4 الحالة الزوجية (المدنية):

تمثل الحالة الزوجية لمجتمع ما التوزيع النسبي للسكان الذين لم يسبق لهم الزواج، والسكان المتزوجين والمطلقين وكذا المترملين، ويؤثر التركيب النوعي والعمرى تأثيرا مباشرا على نسب السكان الذين تضمهم هذه الفئات الأربعة، كما أن للظروف الاقتصادية والاجتماعية دورا هاما في تحديد اتجاه هذا التوزيع، لذلك فإن الحالة المدنية للسكان ليست ثابتة على الإطلاق بل هي دائمة التغيير [7] (ص30)، ويرتبط التوزيع النسبي لحالات الزواج حسب الفئات العمرية ارتباطا وثيقا

بأعداد المواليد سنويا فالتبكير أو التأخير في الزواج ينعكس مباشرة على ارتفاع أو انخفاض معدلات الخصوبة في مجتمع معين.

إن تحليل تركيبة السكان الأكثر من خمسة عشرة سنة حسب الحالة الزوجية توضح لنا التغيرات التي شهدتها وضعية السكان في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس والمغرب) ويظهر جليا الارتفاع المستمر لمعدلات العزوبة عند الذكور والإناث على حد سواء.

فبالنسبة للجزائر ارتفعت معدلات العزوبة من 37,1% سنة 1977 إلى 51,1% سنة 1998 وقد سجلنا نفس النسبة (51,1%) في تعداد 2008 وذلك بالنسبة لفئة الذكور أما فيما يخص الإناث فمعدلات العزوبة عرفت هي الأخرى ارتفاعا معتبرا حيث انتقلت من 21,8% إلى 41,6% خلال نفس الفترة(1977-2008). وفي مقابل الزيادة في معدلات العزوبة كان هناك انخفاض ملموس في معدلات الزواج التي انتقلت من 60,7% سنة 1977 إلى 47,9% عام 2008 بالنسبة للذكور ومن 62,3% إلى 49,4% خلال نفس الفترة بالنسبة للإناث.

وفي تونس وحسب تعداد 2004 بلغت نسبة العزوبة 42,2% بالنسبة للجنسين مسجلة بذلك ارتفاعا بقرابة ثلاث نقاط مقارنة مع تعداد 1994 أين قدرت النسبة بـ (39,3%)، كما سجلنا نفس الزيادة تقريبا لكلا الجنسين خلال العشرية (1984-1994) وذلك من (37,9%) إلى (39,3%).

في المقابل سجلنا نفس الانخفاض في معدلات الزواج كما في الجزائر، فبمقارنة نتائج التعدادات السكانية (1984-1994-2004) نلاحظ أن نسبة المتزوجين من الفئة العمرية « 15 سنة فما فوق » في تدرج بقرابة النقطتين من تعداد لآخر، إذ انخفضت من 56,3% سنة 1984 إلى 54,3% سنة 1994 إلى 52,0% سنة 2004.

والمغرب هو الآخر شهد نفس التطور إذ انتقلت معدلات العزوبة بين سنتي 1994 و2004 من 38,5% إلى 39,7% وهذا الارتفاع مس فئة الإناث أكثر من فئة الذكور، بحيث انتقلت نسبة العازبات من 31,9% إلى 34,0% خلال نفس الفترة (1994-2004)، وفي المقابل انخفضت نسبة المتزوجين من 53,3% إلى 52,7% خلال نفس الفترة ويمكن توضيح التغيرات على مستوى الحالة المدنية للسكان بالنسبة لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 16: توزيع السكان في سن 15 سنة فما فوق حسب الجنس والحالة المدنية فيما بين التعدادات العامة (%) في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

المغرب						تونس						الجزائر								الحالة المدنية				
2004			1994			2004			1994			1984			2008		1998		1987		1977			
م	إ	ذ	م	إ	ذ	م	إ	ذ	م	إ	ذ	م	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ		ذ	إ	ذ	
39,7	34,0	45,7	38,5	31,9	45,4	42,2	37,9	46,7	39,3	34,7	44,9	37,9	32,2	43,4	41,6	51,1	40,1	51,1	31,5	45,2	21,8	37,1	أعزب	
52,7	52,8	52,7	53,3	54,8	52,8	52	52,1	51,8	54,3	55,1	53,6	56,3	57,7	54,9	49,4	47,9	49,6	47,8	56,2	53,4	62,3	60,7	متزوج	
2,0	3,1	0,7	2,1	3,3	0,8	1	1,5	0,5	0,9	1,4	0,4	0,6	1,0	0,3	1,9	0,4	2	0,4	2,4	0,5	2,7	0,8	مطلق	
5,6	10,1	0,9	5,6	10	1	4,8	8,5	1,0	4,9	8,8	1,1	5,2	9,1	1,4	7	0,6	7,9	0,7	9,9	0,8	13,2	1,4	أرمل	
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر : [41]- [42]- [43]- [44]- [45]- [46]- [47]- [48].

من خلال الجدول السابق نلاحظ كذلك أن معدلات الترمل في الجزائر شهدت انخفاضا ملموسا عند الجنسين حيث انتقلت من 1,4% إلى 0,6% خلال الفترة (1977-2008) وذلك بالنسبة للذكور أما بالنسبة للإناث فقد انخفضت بنسبة كبيرة وذلك من 13,2% سنة 1977 إلى 7% سنة 2008 ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدلات الترمل إلى إعادة الزواج بعد وفاة الشريك خاصة بالنسبة للذكور. وفي تونس تشير البيانات إلى تراجع ضئيل في نسبة الأرامل لتتخفص من 5,2% سنة 1984 إلى 4,8% سنة 2004. فبالنسبة للأرامل الذكور انخفضت النسبة من 1,4% سنة 1984 إلى 1% سنة 2004، في حين سجلنا نسبة قدرت بـ 8,5% بالنسبة للإناث سنة 2004، وقد بلغت تلك النسبة خلال سنوات الثمانينات (9,1%).

أما بالنسبة للمغرب فمن خلال الجدول السابق يلاحظ أن نفس نسبة الترمل المسجلة سنة 1994 سجلت سنة 2004 وقد بلغت هذه النسبة 5,6%.

وفيما يخص معدلات الطلاق فقد عرفت هاته الأخيرة انخفاضا ملموسا في الجزائر خلال الفترة 1977-2008 (من 0,8% إلى 0,4%) بالنسبة للذكور ومن 2,7% إلى 1,9% عند الإناث خلال نفس الفترة ويمكن تفسيره بإعادة الزواج بعد حدوث الطلاق، كما أن تعدد الزوجات يمكن أن يمتص نسبة هامة من حالات الطلاق عند النساء. أما في تونس فقد كان الارتفاع في نسبة المطلقين طفيفا حيث انتقل من 0,6% سنة 1984 إلى 1% سنة 2004.

وفي المغرب سجلت معدلات الطلاق انخفاضا كما هو الحال في الجزائر فعند الذكور كان الانخفاض من 0,8% إلى 0,7% خلال الفترة (1994-2004) وبالنسبة للإناث من 3,3% إلى 3,1% خلال نفس الفترة.

عموما فإن هذا التراجع قد يعود لتغير نموذج الزواج في دول المغرب العربي خلال الفترة الأخيرة، حيث تحرر الفرد من بعض القيود والقيم الاجتماعية المرتبطة بالزواج سواء في توقيته أو الاختيار المناسب لشريك الحياة.

2.4 سن الزواج في الدول العربية:

يعتبر سن الزواج حدثا غير متجدد، ويختلف سن الزواج في المجتمعات الإنسانية وفقا للمعايير الاجتماعية، الثقافية والدينية السائدة. ولا تحدد الشريعة الإسلامية سن معينة للزواج ولا تقضي بعدم صحة زواج الصغير أو الصغيرة، فالقانون العثماني كان يحدد سن الزواج في الثانية عشر بالنسبة

للذكور، والتاسعة بالنسبة للبنات ولما كانت العبرة بالبلوغ وجدت بعض الترتيبات زواج الصغيرة بالصغير إذا بلغا الحلم [4](ص42).

وكانت مصر أول الدول العربية التي اشترطت سن معينة بالنسبة للزواج فجعلت سن الزوجة لا يقل عن 16 سنة و سن الزوج عن 18 سنة، وقد صدر هذا القانون سنة (1922) لحمل الناس على الامتناع من إجراء زواج لمن لم يبلغوا هذه السن لتجنب الأضرار الصحية والاجتماعية التي تنشأ عن زواج صغار السن، أما القانون السوري الذي صدر في العقد الثالث من القرن العشرين فنص على أنه لا يجوز إبرام عقد زواج ما لم تكن سن الفتاة سبع عشرة سنة و سن الفتى ثماني عشرة سنة واعتبر أن الزواج الذي يتم في أقل من هذه الأعمار يكون باطلا [37] (ص145).

ويبدو أن التشريعات الخاصة بتحديد السن في المجتمعات العربية قد نشأت نتيجة شيوع معتقدات جديدة حول الصحة والخصوبة وأهمية الحياة الأسرية ولتلاقي الأضرار الصحية والاجتماعية التي تنشأ من الزواج بين صغار السن. وعادة ما يعتبر الولد مؤهلاً للزواج عندما يبلغ 20 سنة من العمر وتعتبر الفتاة مؤهلة للزواج عندما تبلغ 18 سنة من العمر [37] (ص146).

لقد عرف سن الزواج تغيرات هامة عبر الزمن ففي أغلب المجتمعات القديمة كان الزواج يتم في أعمار مبكرة جدا وفي الدول العربية كانت الفتاة تتزوج في سن التاسعة أو العاشرة والفرق كبير بين الزوج والزوجة. « في الدراسة التي قام بها خالد ستاتيلا عن الزواج عند المسلمين في سورية، تبين أن سن الزواج بين فتيات المدن قبل الحرب العالمية الأولى كان في فئة السن (13-15 سنة) وأن سن الزواج بين الرجال كان في فئة السن (18-20 سنة) ولاحظ الأستاذ ستاتيلا زيادة سن الزواج في القطاعات العليا في المدن السورية خلال العقد الثالث من هذا القرن إلى فئة السن (20-25 سنة) للنساء وإلى فئة السن 25-30 سنة للرجال، وفي أوساط المتعلمين كانت الفتيات تتزوجن بين سن 17 و 22 سنة، أما الفتيان فيتزوجون بين سن 25 و 30 سنة، أما سكان المدن التقليديين من التجار والحرفيين، فكان سن زواج الفتيات يتراوح بين 15 سنة و 17 سنة وبين 20 و 25 سنة للرجال وكان عندهم سن الزواج بين الفئات العمالية في المدن يتراوح بين 13 و 16 سنة بالنسبة للفتيات، وبين 17 و 20 سنة بالنسبة للفتيان [37] (ص146)

كما أظهرت الدراسة التي أعدها كل من بروتروودياب أن معدل سن الزواج للمرأة في الشرق العربي تراوح بين 14 و 18 سنة قبل العقد الثالث من هذا القرن، في حين تراوح بين 17 و 21 سنة في العقد

السادس من هذا القرن، أما بالنسبة للرجال فقد تراوح معدل عمر الزواج عندهم بين 21 و30 سنة في العقد الثالث من القرن العشرين وبين 24 و30 سنة خلال العقد السادس من هذا القرن.

ومن دراسة سجلات المحاكم الشرعية للمذهب السني في صيدا وطرابلس في لبنان نرى أن معدل سن الزواج في حالة الرجل قد تراوح خلال 45 سنة (1920-1965) بين 28 سنة و32 سنة بينما تراوح في حالة المرأة خلال المدة نفسها بين 17 و21 سنة [37](ص147)

ووجد شاكِر سليم أن السن الاعتيادية للزواج في الجيايش بالعراق في سنوات الخمسينات يصل إلى 20-22 سنة بالنسبة للشباب و14-16 سنة بالنسبة للفتيات [4](ص43)

أما في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس والمغرب) والتي هي محور دراستنا فقد عرف سن الزواج نفس التغيرات التي عرفتها الدول العربية. ففي تونس تم الإعلان الرسمي لقانون الأسرة (في 18 أوت 1956) وبدأ تطبيقه منذ 1957 ومن ضمن أحكام هذا القانون أن السن الأدنى للزواج 15 سنة بالنسبة للإناث و18 سنة بالنسبة للذكور، غير أن المشرع التونسي قام برفع السن الأدنى للزواج سنة 1964 وذلك لوضع حد نهائي لزوج الفتيات دون سن البلوغ فأصبح بذلك السن القانوني للزواج 17 سنة للإناث و20 سنة للذكور [9](p15)

وبالنسبة للجزائر فقد وضع قانون الأسرة سنة 1984، وينص هذا القانون على أن الرجل لا يمكنه الزواج حتى يبلغ 21 سنة كاملة أما المرأة فلا بد أن تتم 18 سنة كاملة وهذا حسب المادة 7 من قانون الأسرة (تكتمل أهلية الرجل في الزواج بتمام 21 سنة، والمرأة 18 سنة وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة [7](ص35)

أما في المغرب فقد حدد قانون الحالة المدنية(المدونة) عام 1957 سن الزواج القانوني للمرأة بـ 15 سنة و18 سنة للرجل. وفي دراسة متعلقة بسن الزواج أجريت في الوسط الريفي والحضري بالمغرب خلصت إلى أن التغير في سن الزواج شمل الذكور أكثر مما شمل الإناث وقد تبين من الدراسة أن أزيد من 90% من العينة المبحوثة تزوجت قبل سن 22 سنة في حين لم يتزوج قبل ذلك سوى 37,5% من الذكور.

كما أن (73,67%) من الفتيات تزوجت قبل بلوغ سن 19 سنة في حين أنه تزوج قبل هذا السن 17,2% من الشباب، وبالنسبة لمتوسط السن عند الزواج الأول وجدت الدراسة أن متوسط السن في المناطق الريفية بالنسبة للإناث جد منخفض إذ يصل إلى 17,5 سنة أما عند الذكور فقد بلغ 22,5

سنة، وقد بلغ متوسط السن في الوسط الحضري 26,02 سنة. أما بالنسبة للسن المثالي فقد خلص البحث إلى أن الفتيات في الوسط الحضري أميل إلى قبول ارتفاع سن الزواج من فتيات الوسط الريفي، أما متوسط السن المثالي بالنسبة للذكور فقد ارتفع إلى 29,06 سنة [4](ص45).

وعموما يبقى هذا المؤشر مرتبطا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تترك آثارا واضحة على طريقة حياة الأفراد ويمكن تلخيص بعض مميزات وخصائص نظام الزواج في الدول العربية بشكل عام ودول المغرب العربي على وجه الخصوص فيما يلي:

- أن سن الزواج عند الجنسين قد تأخر مقارنة بما كان عليه في الماضي، وذلك نتيجة للتطورات التي تعرفها مجالات الحياة المختلفة.
- يميل الرجل إلى الزواج بالفتاة الأصغر منه سنا ويرجع ذلك إلى أن النضج البيولوجي للذكور عادة ما يكون أبداً من الأنثى والزواج باعتباره المسؤول الأول عن الأسرة يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلاً لهذه الوظيفة، خاصة بعد انتشار نمط الأسر النووية.
- إن اختلافات السن في الزواج أقل في الأعمار الصغيرة، وتزيد كلما تقدم السن.

3.4 متوسط السن عند أول زواج:

متوسط السن عند أول زواج يمثل متوسط عدد السنوات التي يقضيها الأشخاص الذين يتزوجون قبل سن الخمسين عزابا. ويعتبر مؤشرا رئيسيا يسمح لنا بقياس مدى تقدم أو تأخر سن الزواج [31] وعمليا يمكن حساب قيمته على أساس المسوح السكانية أو البيانات الإحصائية.

ويشهد متوسط السن عند أول زواج ارتفاعا مستمرا في الدول العربية عامة ودول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) على وجه الخصوص. فمنذ ثلاثين سنة الماضية كانت هذه الدول تصنف من أبرز الدول العربية التي تميزت بالزواج المبكر خاصة بالنسبة للإناث ففي كل من الجزائر والمغرب لم يكن السن المتوسط للزواج يتعدى 18 سنة للإناث و24 سنة للذكور، أما في تونس فبلغ 27,2 سنة بالنسبة للذكور و20,8 سنة للإناث، وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعا واضحا في هذه الدول خلال العقدين الأخيرين. أما بالنسبة لنسب العزاب في الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث والفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا ملموسا منذ سنوات الستينات (1960) وكان هذا الارتفاع أقل حدة بالنسبة للذكور مقارنة مع الإناث والجدول التالي يوضح

التغيرات في نسب العزاب ومتوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور والإناث في دول المغرب العربي الثلاث خلال الفترة الممتدة بين سنوات الستينات وإلى غاية الألفينات.

جدول رقم 17: تطور السن المتوسط للزواج ونسب العزاب حسب الجنس في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).

الذكور العزاب في الفئة 29- 25 سنة (%)	الإناث العازبات في الفئة 24-20 سنة (%)	متوسط السن عند أول زواج				البلد
		الإناث		الذكور		
		التطور**	السن	التطور**	السن	
19,3	11,0	/	18,3	/	23,8	الجزائر 1966
19,5	18,0	1	19,3	0,6	24,4	1970
29,7	31,0	2,6	20,9	1,5	25,3	1977
49,6	52,0	5,4	23,7	3,9	27,7	1987
71,5	70,4	7,2	25,5	6,0	29,8	1992
77,73	76,46	9,3	27,6	7,5	31,3	*1998
82,4	77,7	11	29,3	9,2	33	*2008 المغرب
21,9	8,0	/	18,0	/	24,1	1960
31,0	20,4	1,6	19,6	0,9	25	1971
37,0	37,0	3,6	21,6	2,0	26,1	1979
44,8	40,0	4,2	22,2	3,8	27,9	1982
50,0	49,4	5,5	23,5	3,9	28,0	-1986 1988
63,5	56,0	7,0	25,0	4,7	28,8	1994
68,7	61,3	8,3	26,3	7,1	31,2	*2004 تونس
41,2	27,0	/	20,8	/	27,2	1966
42,7	45,0	1,9	22,7	0,8	28,0	1975
51,9	59,0	3,5	24,3	0,9	28,1	1984
63,0	67,2	4,9	25,2	1,8	29,0	1989
71,8	72,3	5,5	26,3	2,6	29,8	1994
84,1	83,5	9,0	29,8	5,4	32,6	*2004

* التعدادات السكانية العامة، التطور المطلق بالنسبة لسنة 1966 (الجزائر) وكذلك تونس وسنة 1960 في المغرب.

المصدر: Aziz Ajbilou, op cit, P89

إن تحليل تطور نسب العزاب في فئات السن من 20 إلى 29 سنة عند الجنسين خلال الفترة الممتدة بين سنوات الستينات وإلى غاية الألفينيات تسمح لنا بالتعرف على أهم التطورات والتغيرات التي حدثت على مستوى سن الزواج الأول في الدول الثلاث.

فمن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن معدلات العزوبة بالنسبة للإناث في الفئة العمرية [20-24 سنة] ارتفعت بشكل هائل في الفترة ما بين سنوات الستينات وإلى غاية الألفينيات في كل من الجزائر والمغرب أين فاقت سبعة أضعاف. ففي الجزائر انتقلت هذه القيم من 11% سنة 1966 إلى 77,7% حسب تعداد 2008. أما في المغرب فقد انتقلت نسبة العازبات من 8% إلى 61,3% وذلك ما بين سنتي 1960 و2004. وفيما يخص تونس فقد بلغت هذه النسبة حسب تعداد 2004 (83,5%) في حين سجلت نسبة 27% عام 1966.

وبالنسبة للعزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة فقد بلغت نسبتهم في الجزائر حسب تعداد 2008 (82,4%) مقارنة مع سنة 1966 أين بلغت القيمة 19,3% وهذا يعني أن المعدل تضاعف بحوالي 4 مرات تقريبا خلال هذه الفترة وهي نسبة أقل من نسبة العازبات الإناث.

أما في المغرب فانتقلت نسبتهم من 21,9% سنة 1960 إلى 68,7% سنة 2004. بينما في تونس لم تكن الزيادة بنفس الحجم كما هو الحال في كل من المغرب والجزائر، حيث انتقلت تلك النسبة من 41,2% سنة 1966 إلى 84,1% سنة 2004 أي بما يقارب مرتين. وهذا الارتفاع في معدلات العزوبة إنما يعكس التطور في سن الزواج الأول في الدول الثلاث. ففي الجزائر ارتفع هذا المؤشر بشكل كبير لدى الإناث أكثر من الذكور وذلك بأزيد من 11 سنة خلال الفترة [1966-2008] حيث انتقل من 18,3 سنة إلى 29,3 سنة، أما في المغرب فقد انتقل هذا المؤشر من 18 سنة في فترة الستينات إلى 26,3 سنة في فترة الألفينيات أي بأزيد من 8 سنوات، في حين بلغت الزيادة في تونس حوالي 9 سنوات وذلك بأكثر من سنة ونصف السنة في ظرف العشر سنوات الأولى بعد الاستقلال وواصل متوسط عمر الزواج في الارتفاع بنفس الوتيرة خلال العشرينين التاليين. حيث انتقل من 24,3 سنة إلى 26,3 سنة خلال العشرية 1984-1994 ليصل إلى نسبة 29,8 سنة وذلك حسب تعداد 2004.

وفيما يخص فئة الذكور فقد سجلت الجزائر زيادة قدرها عشر سنوات، وفي المغرب لم تتجاوز هذه الزيادة سبع سنوات، في حين سجلت تونس زيادة قدرها 5 سنوات وذلك خلال الفترة بين سنوات الستينات وإلى غاية الألفينيات .

وعموما فإن دول المغرب العربي الثلاث تعرف تقريبا نفس المستوى فيما يخص سن الزواج الأول، حيث شهدت هذه الدول تغيرات هامة مست الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية.

4.4 الفرق في السن بين الزوجين:

مفهومه:

أ-من الجانب الإحصائي هو: الفرق في السن بين تاريخي ميلاد الزوجين.

ب-من الجانب الاجتماعي: هو متغير يترجم نمط التنظيم الاجتماعي والثقافي لأي مجتمع.

ويكون هذا المؤشر مرتفعا نسبيا في المجتمعات الأبوية التي تتميز بسلطة الرجل الكبيرة وضعف مكانة المرأة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، على عكس المجتمعات التي يكون فيها مساواة بين الرجل والمرأة فالفرق في هذه الحالة يكون أقل. والوضع في المجتمعات العربية يختلف عن المجتمعات الغربية أين تمنح المرأة حرية في اختيار شريك الحياة، في حين أن المرأة العربية لا تزال في كثير من الأحيان مقيدة بالمعايير الاجتماعية والثقافية التي تحدد توجهاتها في اختيار شريك الحياة ولعل العوامل النفسية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير كبير في اختلاف الفروق العمرية بين الأزواج وهذه الفروق تكون أقل في الأعمار الصغيرة وتزيد كلما تقدم السن، وزيادة الفروق بين الزوجين قد تؤثر على العلاقات بين الزوجين كما أنها تؤثر على الخصوبة.

« وحسب رأي آيت عمارة في دراسة حول نماذج الزواج في المغرب فإن الفرق في السن بين الزوجين يظهر جليا احترام المجتمع لقاعدة اجتماعية تتمثل أساسا في تفضيل الرجل وإعطاءه المكانة الرفيعة في مؤسسة الزواج » [9](p120)

وقد سجلت دول المغرب العربي الثلاث(الجزائر، تونس والمغرب) منذ سنوات الستينات (1960) انخفاضا في الفرق في السن بين الزوجين وهذا التراجع سجل خاصة خلال العقدين الأخيرين، أي منذ بداية القرن العشرين. ففي الجزائر وحسب المعطيات التي صنفها الباحث كمال كاتب خلال السنوات الأولى للقرن العشرين بلغ الفرق عند النساء اللاتي تزوجن قبل سن الخامسة عشر أكثر من 14 عاما [7](ص83)، وأرجع الكاتب هذه الفروق إلى زيادة نسب النساء في سن الزواج لأن الفتاة آنذاك كانت تتزوج عند بلوغها سن العاشرة من العمر، ومن جهة أخرى فإن ضرورة تقديم المهر واعتباره

شرطا أساسيا في الزواج جعل الرجال يؤخرون زواجهم حتى يتمكنوا من تحصيل قيمته. إلا أن هذه الفروق أخذت في التراجع حيث سجلنا فرق بأربع سنوات في تعداد 1987 و 3,7 في تعداد 2008. وتونس هي الأخرى شهدت انخفاضا في هذا المؤشر من 6,4 سنوات عام 1966 إلى 2,7 سنوات في تعداد 2004. أما في المغرب فقد سجلت نفس القيمة تقريبا إلى غاية 1982 وعرف هذا المؤشر تراجعا ملموسا خلال العقدين الأخيرين حيث بلغ سنة 1994 (3,8 سنة) لترتفع قيمته بحوالي سنة تقريبا في تعداد 2004.

وعموما فإن هذا الانخفاض في الفروق ظهر جليا حين ارتفع سن الزواج الأول والجدول التالي يوضح تطور الفروق في السن بين الأزواج في الدول الثلاث .

جدول رقم 18: الفرق في السن بين الزوجين في كل من: الجزائر، تونس والمغرب.

المغرب				تونس				الجزائر			
الفرق في السن	إناث	ذكور	سنة التعداد	الفرق في السن	إناث	ذكور	سنة التعداد	الفرق في السن	إناث	ذكور	سنة التعداد
6,1	18	24,1	1960	6,4	20,8	27,2	1966	5,5	18,3	23,8	1966
5,4	19,6	25	1971	5,3	22,7	28	1975	5,1	19,3	24,4	1970
5,7	22,2	27,9	1982	3,8	24,3	28,1	1984	4	23,7	27,7	1987
3,8	25	28,8	1994	3,5	26,3	29,8	1994	3,7	27,6	31,3	1998
4,9	26,3	31,2	2004	2,7	29,8	32,6	2004	3,7	29,3	33	2008

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التعدادات العامة للسكان والسكن للدول الثلاث.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا التراجع الملموس في الفروق في السن بين الأزواج في دول المغرب العربي الثلاث، وما يمكن الاتفاق عليه هو أنه كلما كانت سن المرأة عند الزواج صغيرة كلما كان الفرق بينها وبين زوجها أكبر. ففي سنوات الستينات كان الزواج مبكر والفرق في السن بين الزوجين مرتفعا وحاليا في الألفينات ومع ارتفاع السن عند أول زواج تراجع الفرق في السن بين الزوجين. وقد يعود ذلك التراجع إلى عدة عوامل متداخلة منها تراجع تدخل الوالدين في مسالة الزواج بالإضافة إلى بعض الخصائص والظروف الاجتماعية كمستوى التعليم والسن عند أول زواج.

5.4 العزوبة النهائية:

تعتبر بلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) كغيرها من الدول العربية أين يكتسي الزواج أهمية كبيرة، فدراسة العزوبة هو مؤشر هام لتتبع تطور نموذج الزواج في أي مجتمع وقد عرفت معدلات العزوبة خلال السنوات الأخيرة قفزة كبيرة عند الجنسين في مختلف الفئات العمرية.

فخلال العقود الماضية كانت معدلات العزوبة منخفضة جدا حتى في الأعمار الصغيرة حيث لم تتعد نسبة العازبات 8% من نساء المغرب في الفئة 20-24 سنة خلال الستينات، لكن التغيرات التي عرفتها دول المغرب العربي في السنوات الأخيرة، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أدت إلى انقلاب سريع لمعدلات العزوبة في كافة الفئات العمرية بحيث لم تتجاوز معدلات العزوبة النهائية (العزاب في سن الخمسين) في الدول الثلاثة 4% بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء وذلك خلال سنوات السبعينات، في حين كان أغلب السكان في الفئة العمرية 30-34 سنة متزوجين وذلك في فترة الستينات حيث بلغت نسبة العازبات في هذه الفئة 4% أما بالنسبة للعزاب الذكور فارتفعت قليلا، أين بلغت 5,8% في الجزائر (1970) و8,2% في المغرب (1960) والنسبة الكبيرة سجلت في تونس وقدرت بـ 16,2% (1966)، وبعد مرور ثلاثين سنة تزايدت هذه النسب بشكل كبير أين فاقت 30% للذكور و15% للإناث [9]. (p115)

من جهة أخرى فإن الفروق في نسب العزوبة عند الجنسين بين الريف والحضر تتفاوت من بلد لآخر ولكنها عموما تتجه نحو الارتفاع، فخلال فترة الستينات بلغت نسبة العازبات في الوسط الحضري في الفئة [30-34 سنة] 5,7% من مجموع النساء العازبات في تونس (1966) وحوالي 2% في كل من المغرب والجزائر، وقد فاقت هذه النسبة 18,1% في تونس سنة 1994 و29,4% في المغرب سنة 1997 وبلغت في الجزائر حسب نتائج تعداد (1998) نسبة 24,1%.

أما بالنسبة لفئة الذكور فسجلنا نسبة 41,1% من العزاب في الفئة 30-34 سنة وذلك في الجزائر خلال نفس السنة، وفي المغرب بلغت هذه النسبة سنة 1997 (46,5%). أما في تونس فحسب تعداد 2004 بلغت هذه النسبة (51,8%). أما في الوسط الريفي فتنخفض نسبة العزاب سواء بالنسبة للذكور أو الإناث على حد سواء مقارنة مع الوسط الحضري والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 19: تطور نسب العزاب (ذكور وإناث) حسب الجنس في الفئة العمرية 30-34 سنة منذ سنوات الستينات في دول المغرب العربي الثلاث.

البلد و السنة	نسب العزاب الذكور (%) في الفئة 30-34 سنة				نسب العازبات الإناث (%) في الفئة 30-34 سنة			
	المجموع	الوسط الحضري	الوسط الريفي	الحضر** (%)	المجموع	الوسط الحضري	الوسط الريفي	الحضر** (%)
الجزائر								
1970	5,8	6,4	5,2	23	1,9	2,5	1,6	56,3
1977	8,5	11,2	6,3	77,8	3,6	5,0	2,5	100,00
1987	17,2	21,1	10,4	102,9	9,3	12,3	5,4	127,8
1992	28,6	35,7	19,7	81,2	13,2	18,2	7,2	152,8
*1998	37,9	41,1	30,2	36,09	22,4	24,1	18,7	28,87
*2002	53,6	/	/	/	33,7	/	/	/
المغرب								
1960	8,2	9,6	7,6	26,3	2,0	2,1	1,9	10,5
1971	12,7	15,6	10,2	52,9	3,0	4,1	2,4	70,8
1982	16,4	22	10,6	107,5	6,3	9,8	3,4	188,2
1994	33,3	40,5	23,2	174,6	18,3	22,2	12,5	77,6
*1997	34,5	46,5	22,5	106,67	24,6	29,4	17,9	64,24
تونس								
1966	16,2	21,3	12,4	71,8	3,9	5,7	2,7	111,1
1975	14,0	19,5	12,4	57,3	4,8	7,1	4,3	65,1
1984	17,7	20,0	14,2	40,8	9,7	11,4	7,6	50,0
1994	31,1	34,0	25,0	36,0	18,1	18,1	18,0	0,55
*2004	50,1	51,8	46,2	12,12	28,0	25,8	32,3	

نسبة العزاب في الوسط الحضري-نسبة العزاب في الوسط الريفي

**الفرق النسبي والمحسوب بالطريقة التالية:

نسبة العزاب في الوسط الريفي

*مختلف التعدادات والمسوح.

Source :Aziz Ajbilou, op cit, p116.

من خلال البيانات الموضحة في الجدول السابق نلاحظ أن نسبة العازبات في الوسط الريفي بلغت في

الجزائر حسب تعداد 1998 (18,7%) بعد ما سجلنا 1,6% سنة 1970.

وفي تونس سجلت نسبة 32,3% سنة 2004 بعدما قدرت سنة 1966 ب(2,7%). ونفس التطور عرفه المغرب حيث بلغت نسبة العازبات حسب تعداد (1997) 17,9% وهذه النسب تعد منخفضة إذا ما قارناها بالمعدلات المسجلة في الوسط الحضري خلال نفس الفترة، وهذا الانخفاض لم يقتصر فقط على فئة الإناث، بل أيضا فئة الذكور وبلغت نسبتهم في الفئة 30-34 سنة في الوسط الريفي حسب تعداد 1998 في الجزائر 30,2% بعدما كانت 5,2% سنة 1970.

أما في تونس فقد انتقلت هذه النسبة من 12,4% سنة 1966 إلى 46,2% سنة 2004، وفي المغرب بلغت هذه النسبة 22,5% سنة 1997، في حين لم تتعد 7,6% سنة 1960.

وعموما فقد سجلنا ارتفاعا ملموسا في نسب العزاب في الفئة 30-34 سنة في دول المغرب العربي الثلاث ولكنه أكثر حدة عند الذكور منه عند الإناث وذلك خلال العهد الحالي مقارنة مع سنوات الستينات أو حتى السبعينات. وإذا كانت معدلات العزوبة ترتفع في مختلف الفئات العمرية ففي المقابل تبقى العزوبة النهائية أقل حدة. ففي تونس تشير الإحصائيات أن هذا المؤشر ضعيف نسبيا وقد ارتفع بشكل طفيف خلال تعداد 2004 حيث بلغ (4,3%) بالنسبة للذكور و(5,6%) بالنسبة للإناث مقارنة مع تعداد 1994.

وبالنسبة للجزائر انتقل هذا المؤشر من 1,4% إلى 2,4% بالنسبة للإناث في حين انخفضت هذه النسبة عند الذكور من 2,4% إلى 1,9% وذلك خلال الفترة [1998-1987].

جدول رقم 20: معدلات العزوبة النهائية في الجزائر.

التعداد العام للسكان والسكن 1998		التعداد العام للسكان والسكن 1987		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	الجنس
2,4	1,9	1,4	2,4	المستوى الوطني
0,8 (الواد)	0,9 (الواد)	0,2 (النعامة)	1,3 (عين الدفلى)	القيمة الدنيا
4,9 (الجزائر)	3,4 (إليزي)	2,4 (تلمسان)	4,8 (تمراست)	القيمة القصوى

source : Mohamed Bedrouni, op cit, p 145.

وفي المغرب هناك نسبة (2%) من السكان يبقون دون زواج (عزاب) في سن 50 سنة وذلك حسب تعداد 1994 ومن جهة أخرى فقد بلغ معدل العزاب في سن 55 سنة حسب تعداد 2004 حوالي 3% [49] (p3) أي أن هناك 97% من الأشخاص يتزوجون، من بينهم 96,3% في الوسط الحضري و98,1% في الوسط الريفي.

جدول رقم 21: معدلات العزوبة في سن 50 سنة (%) حسب الجنس ومكان الإقامة (في المغرب).

السنة	1960	1971	1982	1994
الوسط الحضري				
ذكور	2,7	4,2	2,7	3,7
إناث	1,7	3,9	1,1	1,0
الوسط الريفي				
ذكور	1,8	2,9	1,6	2
إناث	1,5	2,2	0,7	0,6
المجموع				
ذكور	2,4	3,4	2,1	2,9
إناث	2	2,6	0,8	0,8

source :RGPH , (1994) au Maroc.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدلات العزوبة في سن 50 سنة عرفت تطورا ملموسا عند الذكور والإناث خلال الفترة (1960-1994) وذلك في الوسطين الحضري والريفي، حيث ارتفعت خلال سنوات السبعينات في كلا الوسطين بالنسبة للجنسين ، وذلك مقارنة مع سنوات الستينات ،لتعاود الانخفاض في سنة 1982 ،وخلال سنوات التسعينات (1994) ارتفع هذا المؤشر عند الذكور في كلا الوسطين، أما عند الإناث فقد سجلنا تقريبا نفس القيمة مقارنة مع تعداد سنة 1982.

عموما فإن معدلات العزوبة عرفت تطورا ملحوظا بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء ولكنها أكثر حدة في فئات السن الصغيرة وهذا ما انعكس على تطور سن الزواج الأول ولكن على الرغم من هذا الارتفاع تبقى معدلات العزوبة النهائية ضعيفة نسبيا مقارنة مع معدلات العزوبة في الأعمار المبكرة.

6.4 سوق الزواج:

إن عدم التوازن بين عدد العازبات، والعزاب الذكور المرشحين للزواج يرجع عموما إلى إقبال الرجال على الزواج من نساء أقل منهم في السن، ذلك ما يجعل عدد النساء يفوق نسبيا عدد الرجال في سوق الزواج، وقد شهد هذا الأخير جملة من التغيرات في المجتمع المغربي منذ سنوات السبعينات إلى يومنا هذا، ويمكن توضيح ذلك بحساب مؤشر نسبة النساء العازبات في الفئة 15-24 سنة لكل مائة رجل عازب في الفئة 20-29 سنة، والجدول التالي يمثل معدل النساء العازبات لكل مائة رجل عازب حسب تعدادات السكان في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

جدول رقم 22: معدل النساء العازبات لكل مائة رجل عازب.

عدد العازبات في فئة 15-24 سنة / عدد الذكور العزاب في الفئة 20-29 سنة	البلد
	الجزائر
136	1977
119	1987
115	*1998
97	*2008
	المغرب
124	1971
115	1982
110	*2004
	تونس
140	1975
125	1984
113	*1994
110	*2004

* حساب شخصي انطلقا من معطيات التعدادات العامة للسكان في تونس ، الجزائر والمغرب.

Source : Aziz Ajbilou, op cit, p 126.

من تعداد 1977 في الجزائر نلاحظ عدم وجود توازن بين عدد العزاب الذكور والإناث، فهناك 136 امرأة عازبة في الفئة 15-24 سنة لكل 100 رجل عازب في الفئة 20-29 سنة، لتتخفص قيمة هذا المؤشر إلى 115 حسب تعداد 1998، واستمر في الانخفاض ليقابل كل مائة رجل عازب 97 امرأة عازبة وذلك حسب تعداد 2008. وفي المغرب عرف هذا المؤشر كذلك انخفاضا ما بين سنوات السبعينات والألفينات حيث انتقل من 124 (سنة 1971) إلى 110 سنة 2004، أما في تونس فقد انتقلت قيمته من 140 خلال تعداد 1975 إلى 110 سنة 2004.

إن الانخفاض المسجل في قيمة هذا المؤشر في الدول الثلاث، قد يعود إلى تراجع الفرق في السن بين الزوجين، والذي يمكن ربطه بعدة عوامل منها: ارتفاع سن زواج المرأة وتراجع تدخل الأهل في مسألة اختيار الشريك، وتقارب المستويات الثقافية بين الزوجين.

هذا ونلاحظ كذلك عدم التوازن بين الجنسين في الفئات العمرية المذكورة سابقا على المستوى الإقليمي لكل بلد، فخلال سنوات السبعينات تميزت ولايات جنوب الجزائر (أدرار، تمنراست، ورقلة والجلفة) وكل من إقليم ازيلال، الراشدية، الصويرة، القلعة، الخنيفرة، وبولمان في المغرب، وكذا

ولايات (تونس، بنزرت، بيجة وجندوبة) في تونس، بانخفاض في عدد النساء العازبات في الفئة 15-24 سنة، أما باقي المناطق فقد سجلت خلال نفس الفترة ارتفاعا في نسب العازبات في تلك الفئة مقارنة مع نسب العزاب الذكور في الفئة 20-29 سنة، حيث وصل إلى 160 امرأة عازبة لكل 100 رجل عازب بولاية أم البواقي في الجزائر، وأعلى قيمة لهذا المؤشر في المغرب سجلت بإقليم الحسيمة بـ 180، وحوالي 182 بولاية المهديّة في تونس، وقد يعود سبب عدم التوازن بين الجنسين في الفئات المذكورة سابقا إلى التمسك ببعض العادات والتقاليد التي من بينها اختيار الزوجة الأصغر سنا، بالإضافة إلى ظاهرة هجرة الشباب، وهذا بهدف البحث عن العمل وتحسين ظروف الحياة.

ونفس الشيء نلاحظه في سنوات الثمانينات حيث فاقت أعداد النساء العازبات بشكل عام أعداد الذكور العزاب في معظم مناطق الدول الثلاث، باستثناء ولايات الجنوب الجزائري، تندوف 61%، إليزي 65%، تمنراست 71%، أدرار 82%، وأعلى قيمة لهذا المؤشر سجلت بولاية شلف وبلغت 136 امرأة عازبة لكل 100 رجل عازب وذلك حسب نتائج تعداد 1987.

وفي المغرب (1982) تراوح معدل النساء العازبات ما بين 60% و178، وقد عرفت كل من الرباط، الجديدة، كلميم، وفكيك انخفاضا معتبرا في قيمة هذا المؤشر [9] (p129).

وخلال العشرية الموالية تراوحت قيمته في الجزائر (حسب تعداد 1998) ما بين 90% (اليزي) و132 (شلف)، والملاحظ أن أغلب ولايات الوطن فاقت فيها نسب العازبات نسب العزاب الذكور باستثناء ولاية اليزي (90%)، الجزائر (96%)، وعين تموشنت (97%).

أما في تونس وحسب تعداد 1994 تراوح هذا المؤشر ما بين 97% و142. عشر سنوات بعد ذلك (2004) تراوحت قيمته ما بين 92% (تونس) و163 (تطاوين)، وقد سجلت معظم الولايات ارتفاعا في نسب العازبات باستثناء ولاية تونس، أريانة ونابل.

أما في الجزائر (تعداد 2008) فقد سجلت كل من اليزي، تمنراست، عين تموشنت، الجزائر العاصمة، سيدي بلعباس، معسكر، تلمسان، نسبا منخفضة للنساء العازبات في الفئة 15-24 سنة وأخفض قيمة سجلت بولاية اليزي (77%)، أما باقي الولايات فلا زالت تتميز بارتفاع في معدل العازبات وأعلى قيمة عرفتها ولاية الجلفة بـ: (111)، في حين انتقل معامل الاختلاف من 13,7% إلى 7,83% خلال الفترة (1987-2008).

وقد يرجع هذا الاختلال إلى تمديد مدة الدراسة خاصة عند النساء والتي أدت إلى ارتفاع السن المتوسط للزواج وبالتالي ارتفاع نسبة العزوبة خاصة في الأعمار المتقدمة. إذ أن تأجيل الزواج من أجل متابعة الدراسة في المستويات العليا من شأنه أن ينقص من إمكانيات إيجاد شريك.

إضافة إلى ذلك فالرجال يفضلون عادة الزواج من النساء من نفس مستواهم الدراسي وبدرجة أقل من نساء أدنى مستوى ولكن نادرا ما يرتبطون بنساء أعلى درجة علمية منهم مما يقلل فرص الزواج لديهن وبالتالي يزيد احتمال بقاءهن عازبات لمدة أطول أو إلى الأبد أي الوقوع في عزوبة نهائية.

7.4 العوامل المؤثرة في تغير سن الزواج الأول:

يشهد سن الزواج الأول اليوم تطورا هاما، ولدراسة وتحليل تطور الزواج لابد من التطرق إلى أهم المتغيرات أو العوامل التي ساهمت في ارتفاع هذا المؤشر.

1.7.4 التعليم:

يعد التعليم أحد أهم العوامل التي تساهم في ارتفاع سن الزواج الأول سواءا بالنسبة للذكور أو الإناث. وباعتباره متغير سوسيولوجي فله تأثيرين على تغير سن الزواج الأول، تأثير مباشر ذلك أن طول فترة التمدن للفرد قد تؤخر سن زواجه لسنوات عديدة، وتأثير غير مباشر وهو أن التعليم يسمح للفرد بالتفتح على العالم الخارجي فكلما ارتفع المستوى التعليمي قل تأثير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المرتبطة بالزواج المبكر [9] (p144). والتعليم في تأثيره على تغير سن الزواج الأول يكون خاصة عند الإناث ذلك أن طول فترة التمدن لهن تسمح باتساع دائرة حريتهن في اختيار الشريك المناسب في التوقيت المناسب لهن. كما أن التعليم له دورا هاما في تعديل العلاقات بين الأفراد داخل العائلة، ذلك أن الشخص المتعلم يحتل مكانة خاصة في وسط العائلة وسلوكاته تؤثر في أفرادها.

جدول رقم 23: نسب العزاب (%) في الفئة [24-20 سنة] بالنسبة للإناث والفئة 29-25 سنة بالنسبة للذكور حسب المستوى التعليمي في كل من الجزائر والمغرب.

نسب (%) الإناث العزبات في فئة سنة 24-20	نسب (%) العزاب الذكور سنة 29-25	السنة والمستوى التعليمي
الجزائر		
12,2	16,5	1970 أمي
3,3	19,0	ابتدائي
50,8	32,5	ثانوي فما فوق
55,2	46,5	1992 أمي
71,0	71,4	ابتدائي
78,6	78,2	ثانوي فما فوق
79,3	71,4	2002* أمي
77,8	84,9	ابتدائي
97,1	95,6	ثانوي فما فوق
المغرب		
29,7	32,5	1982 أمي
57,0	45,9	ابتدائي
78,2	61,4	ثانوي فما فوق
43,2	40	1992 أمي
63,1	60,4	ابتدائي
78,2	78,8	ثانوي فما فوق

*Mohamed Bedrouni, op cit, p 159

Source :Aziz Ajbilou, op cit, p145

إن توسع ظاهرة التعليم وطول مدة التمدرس خاصة بالنسبة للإناث يشرح بشكل كبير ذلك التراجع في سن الزواج الأول وهو ما يوضحه الجدول السابق حيث تضاعفت نسبة العزوبة في الفئة العمرية 29-25 سنة بالنسبة للذكور ذوي المستوى التعليمي الثانوي ثلاث مرات ما بين 1970 و 2002،

وحوالي مرتين بالنسبة للإناث خلال نفس الفترة، حيث انتقلت عند الذكور من 32,5% سنة 1970 إلى 95,6% سنة 2002، أما عند الإناث فقد انتقلت هذه النسبة من 50,8% إلى 97,1% خلال نفس الفترة.

أما في المغرب فحسب نتائج المسح (1992) بلغت نسبة العزاب الذكور في الفئة [25-29 سنة] عند ذوي المستوى التعليمي الثانوي فما فوق 78,8%، وبالنسبة للإناث فبلغت هذه القيمة 78,2% في نفس المستوى التعليمي، في حين سجلنا سنة 1982 نسبة 61,4% من العزاب الذكور في الفئة العمرية [25-29 سنة] وذلك في نفس المستوى التعليمي.

ويبقى التعليم العامل الأكثر تأثيرا على سن الزواج الأول، فحسب نتائج المسح (1992) في الجزائر فإن الإناث ذوات المستوى التعليمي الثانوي يتزوجن في سن متأخرة بحوالي 7 سنوات مقارنة مع الأميات [50] (p6) وقد انتقل هذا المؤشر من 23,6 سنة عند الأميات إلى 30,3 سنة عند ذوات المستوى التعليمي الثانوي أو العالي، أما بالنسبة للذكور فتراوح هذا المؤشر ما بين 27,4 سنة و31,6 سنة.

وقد ارتفع هذا المؤشر عند الأميين كما عند المتعلمين والفروق بينهما قدرت بين الجنسين بـ 4,5 سنة بالنسبة للذكور و4,9 سنة بالنسبة للإناث وذلك سنة 2002، وفي سنة 2006 سجلنا الفروق التالية: 4,4 بالنسبة للذكور و4,5 بالنسبة للإناث والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم 24: متوسط سن الزواج الأول والمستوى التعليمي في الجزائر.

**2006		2002		1992		1986		المستوى التعليمي
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
28,7	30,4	28,3	31,0	23,6	27,4	18,6	/	أمي
29,6	32,9	28,7	32,2	25,6	31	20,1	/	ابتدائي
29	33,9	29,3	33,4	26,9	30,9	21,6	/	متوسط
29,6	33,8	30,7	33,2	30,3	31,6		/	ثانوي
33,2	34,8	33,2	35,5				/	عالي
4,5	4,4	4,9	4,5	7,3	/	3,0	/	الفرق
29,8	33,5	29,6	33	25,9	30,1		/	المجموع

**Mics 3, 2006, ONS Y compris les personnes alphabétisées

source :Mohamed Bedrouni,op cit,p160.

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود علاقة طردية بين المستوى التعليمي وسن الزواج الأول فكلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع سن الزواج الأول .

أما بالنسبة لتونس وحسب تعداد 2004 فإن 1/3 من الأشخاص صرحوا بأن لديهم مستوى تعليمي متوسط أو ثانوي وتضاعفت نسبة ذوي المستوى التعليمي العالي بين تعدادي 1994 و2004 لتبلغ 7,9% سنة 2004، وهذا ما يبرز مدى التطور السريع للمستوى التعليمي للمرأة التونسية إذ تضاعف عدد النساء اللاتي هن من مستوى التعليم العالي بأكثر من 3 مرات (286.2 ألف امرأة) سنة 2004 مقابل 83.7 ألف سنة 1994، كما تضاعف عدد النساء اللاتي هن من مستوى التعليم الثانوي بمرتين خلال نفس الفترة (1180.7 امرأة سنة 2004 مقابل 613.5 ألف سنة 1994).

2.7.4 التحضر والسن عند الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث:

للتحضر معان كثيرة استخدمها علماء الاجتماع للإشارة إلى العمليات التي يتم من خلالها اكتساب النمط الحضري.

ويشير المعنى العام للتحضر إلى أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن [3] (ص23)

ومن الناحية الديموغرافية، التحضر يعني زيادة تركز السكان في منطقة معينة وهذا يسمح بارتفاع حجم السكان الحضري، كما يشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين هما:

النمو السكاني الطبيعي للمجتمع والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة [3] (ص23)

وحسب المعطيات الإحصائية للتعدادات السكانية لدول المغرب العربي الثلاث تبين أن هناك اتجاه واسع لحركة السكان من الريف نحو المدن وتختلف من بلد لآخر وحتى داخل نفس البلد ومن تعداد لآخر. وقد عرف التطور الحضري المغربي تغيرات هامة، فخلال الثلاثين سنة الأخيرة انتقل معدل التحضر في الجزائر من 31% إلى 58,3% وذلك بين التعدادين (1966 و1998) إذ بلغ عدد السكان الحضري حسب تعداد 1998 (17,1 مليون نسمة)، في حين لم يتجاوز عددهم 3,7 مليون نسمة حسب تعداد 1966 [50] (p9) أما في سنة 2003 فبلغت نسبة سكان الجزائر الذين يعيشون في المدن حوالي 60%.

وفي المغرب ارتفع عدد السكان الحضر من 3,4 مليون نسمة عام 1960 إلى 16 مليون نسمة سنة 2004، وهذا يعني أن معدل التحضر خلال هذه الفترة انتقل من 29,1% إلى 55,1%. أما في تونس فقد انتقل معدل التحضر من (40,1%) سنة 1966 إلى 65,8% سنة 2008. جدول رقم 25: معدل التحضر في دول المغرب العربي الثلاث (%).

الجزائر*					البلد	
السنة	1966	1977	1987	1998	2003(*)	معدل التحضر
	31,4%	40%	49,7%	58,3%	60%	
المغرب**					البلد	
السنة	1960	1971	1982	1994	2004	معدل التحضر
	29,1	35,1	42,7	51,4	55,1	
تونس***					البلد	
السنة	1966	1975	1984	1994	2004	2008(**)
	40,1	47,5	52,8	61	64,9	65,8

المصدر: * التعدادات العامة للسكان والسكن،(*)نادية جرعون،مرجع سابق،ص54،(**)المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2008،المعهد الوطني للإحصاء،فيفري 2010،تونس.

**Recensement général de la population et de l'Habitat 2004,maroc(Rapport National). ** Recensement général de la population et del'habitat,tunisie 2004

وعموما فهناك نسبة 50% من سكان المغرب العربي يعيشون حاليا في المدن. وتجدر الإشارة أن النمو الزائد لسكان الحضر لم يأت فقط نتيجة التطور الصناعي والنمو الاقتصادي كما هو الحال في الدول الأوروبية وإنما هناك عدة عوامل ساهمت في تلك الحركة من الريف إلى المدينة وخاصة فئة الشباب وذلك بحثا عن العمل ولتحسين ظروف المعيشة. إن عملية التحضر وما تفرضه الحياة الاجتماعية الحضرية من متطلبات مختلفة ينعكس على تغير سن الزواج الأول في المغرب العربي، كما أن التغير في نمط المعيشة له دور هام في تطور الحالة الزوجية للأفراد أو السكان، ذلك أن كثيرا من الشباب يضطر إلى تأخير زواجهم لأعمار متقدمة جدا، نظرا للتعقيدات التي تفرضها الحياة في المدينة، أما بالنسبة للنساء فقد تحررت من بعض القيود والقيم الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالزواج حيث أصبحت لهن الحرية في اختيار الشريك المناسب للزواج وكذا في التوقيت المناسب. وقد عرف سن الزواج الأول ارتفاعا ملموسا في المناطق الحضرية والريفية عند كلا الجنسين ولكنه أكثر حدة في المناطق الحضرية.

جدول رقم 26: مؤشرات تغير سن الزواج الأول حسب مكان الإقامة في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).

البنات			الذكور			البلد والسنة
الحضر	الريف	الفرق (%)*	الحضر	الريف	الفرق (%)*	
نسب العزاب الذكور في الفئة 29-25 سنة والفئة 24-20 سنة بالنسبة للإناث						
الجزائر						
106,0	21,6	44,5	90,3	21,6	41,1	1977
49,5	40,8	61,0	61,6	37,0	59,8	1987
21,0	63,2	76,5	30,0	61,4	79,8	1992
المغرب						
164,9	11,7	31,0	53,3	24,4	37,4	1971
85,3	28,5	52,8	72,8	32,7	56,5	1982
31,0	47,8	62,6	41,8	50,9	72,2	1994
23,61	54,2	67,0	26,63	59,7	75,6	2004
تونس						
39,5	42,8	59,7	40,6	40,6	57,1	1975
17,4	53,6	62,9	28,3	44,5	57,1	1984
3,4	70,8	73,2	18,6	63,3	75,1	1994
متوسط السن عند أول زواج						
الجزائر						
17,3	19,1	22,4	9,5	24,1	26,4	1977
7,4	22,9	24,6	8,8	26,0	28,3	1987
9,8	24,3	26,7	7,8	28,6	30,8	1992
3,09	29,1	30,0	5,64	31,9	33,7	**2002
1,0	29,7	30,0	4,9	32,6	34,2	2006
المغرب						
10,3	18,4	20,3	7,4	24,2	26,0	1971
6,7	21,0	23,7	11,9	25,3	28,3	1982
11	23,6	26,2	9,4	27,5	30,0	1994
6,27	25,5	27,1	9,15	29,5	32,2	***2004
تونس						
7,2	22,2	23,8	4,1	26,7	27,8	1975
3,8	23,6	24,5	4,0	27,0	28,1	1984
/	26,3	26,3	4,0	28,9	30,1	1994

الحضر- الريف
الريف

*الفرق النسبي والمحسوب بالطريقة التالية:

**Mohamed bedrouni, op cit, p128.

Recensement général de la population et de l'Habitat(2004) au

***maroc

Source :Aziz Ajbilou ,op cit ,p140

من خلال الجدول السابق يتضح جليا ارتفاع معدلات العزوبة بالنسبة للذكور والإناث في الفئتين العمريتين [29-25 سنة] و[24-20 سنة] على التوالي وذلك بالنسبة للدول الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).

ففي الجزائر تراوح معدل العزاب الذكور في الفئة العمرية 29-25 سنة ما بين 41,1% و79,8% في الفترة 1992-1977، وخلال نفس الفترة انتقل معدل العازبات في الفئة 24-20 سنة من 44,5% إلى 76,5% وذلك في الوسط الحضري، أما في الوسط الريفي فارتفعت أيضا نسب العزوبة ولكنها أقل حدة مقارنة مع الوسط الحضري، حيث تراوح معدل العزاب (الذكور) ما بين 21,6% و61,4%، وعند الإناث ما بين 21,6% و63,2% خلال نفس الفترة. في المقابل ومع ارتفاع معدلات العزوبة لكلا الجنسين ارتفع سن الزواج الأول، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر سنة 2006 (34,2) سنة بعدما كان هذا المؤشر لا يتعدى 26,4 سنة عام 1977 وذلك بالنسبة للذكور في الوسط الحضري، أما في الوسط الريفي فقد انتقل هذا المؤشر خلال الفترة (2006-1977) من 24,1 سنة إلى 32,6 سنة، وبالنسبة للإناث انتقلت قيمة هذا المؤشر من 22,4 إلى 30 سنة خلال نفس الفترة وذلك في الوسط الحضري، في حين تراوحت قيمته ما بين 19,1 سنة و29,7 سنة في الوسط الريفي.

أما في المغرب فقد انتقل هذا المؤشر بالنسبة للذكور خلال الفترة 2004-1971 من 26 سنة إلى 32,2 سنة وذلك في الوسط الحضري، أما في الوسط الريفي فتراوح ما بين 24,2 و29,5 سنة. وفيما يخص فئة الإناث فقد بلغ متوسط سن الزواج خلال تعداد 2004 في الوسط الحضري 27,1 سنة في حين سجل في الوسط الريفي خلال نفس السنة 25,5 سنة وهذه القيمة تعتبر مرتفعة مقارنة مع سنوات السبعينات أين سجلنا 20,3 سنة في الوسط الحضري و18,4 سنة في الوسط الريفي. من جهة أخرى عرفت نسب العزوبة ارتفاعا ملموسا حيث انتقل معدل الذكور العزاب من 37,4% إلى 75,6% في الوسط الحضري خلال الفترة 2004-1971، ومن 24,4% إلى 59,7% في الوسط الريفي، وخلال نفس الفترة انتقل معدل العازبات في الفئة [24-20 سنة] من 31% إلى 67% وذلك في الوسط الحضري، أما في الوسط الريفي فتراوح هذا المؤشر بين 11,7% و54,2% خلال نفس الفترة.

تونس هي الأخرى شهدت نفس التطور، حيث انتقل معدل العزاب الذكور في الوسط الحضري من 57,1% إلى 75,1% خلال الفترة 1994-1975، ومن 40,6% إلى 63,3% في الوسط الريفي

خلال نفس الفترة، أما بالنسبة للعازبات في الفئة 20-24 سنة فقد تراوحت نسبتهم في الوسط الحضري بين 59,7% و73,2% وما بين 42,8% و70,8% في الوسط الريفي خلال نفس الفترة، ومع هذا الارتفاع المتزايد لمعدلات العزوبة، هناك تأخر في سن الزواج الأول في كلا الوسطين. فبالنسبة للحضر انتقل هذا المؤشر من 27,8 سنة إلى 30,1 سنة ومن 26,7 سنة إلى 28,9 سنة في الوسط الريفي وذلك بالنسبة للذكور، أما عند الإناث فتراوحت قيمة هذا المؤشر بين 23,8 سنة و26,3 سنة في الوسط الحضري وما بين 22,2 و26,3 سنة في الوسط الريفي.

الفصل 5

التباينات الإقليمية لمؤشرات الزواج الأول في دول المغرب العربي

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل دراسة التباينات الإقليمية لسن الزواج الأول ونسب العزوبة عند الذكور والإناث في كل من الجزائر، تونس والمغرب، ودراسة الارتباط المكاني، ومحاولة الكشف عن بعض العوامل ذات العلاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في الدول الثلاث.

1.5 تطور نسب العزاب في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور والفئة 20-24 سنة

بالنسبة للإناث في دول المغرب العربي الثلاث:

إن تفحص نسب العزاب في فئات السن المذكورة خلال الفترة الممتدة بين سنوات الثمانينات والألفينيات (1980-2000) يسمح لنا بالتعرف على التطورات التي حدثت على مستوى هذا المؤشر، وذلك بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب).

1.1.5 نسب العزوبة عند الجنسين في الجزائر:

عرفت نسب العزوبة لكلا الجنسين تطورا ملموسا خلال الفترة الممتدة ما بين (1987 و 2008) في مختلف ولايات الوطن (جدول 1.2 - ملحق 2). إن الاتجاه نحو الارتفاع لهذا المؤشر مس مختلف الولايات ولكن بنسب متفاوتة ومن تعداد لآخر، حيث انتقل عدد الولايات التي تفوق فيها نسب العزاب 60% سواء بالنسبة للذكور أو الإناث في الفئات العمرية 25-29 سنة و 20-24 سنة على التوالي من 7 و 9 ولايات حسب تعداد 1987 إلى 45 و 43 ولاية سنة 1998، في حين لازالت ظاهرة الزواج المبكر مرتفعة نسبيا في باقي الولايات، خاصة في جنوب البلاد (الجلفة، الواد، غرداية، تمنراست، إليزي) وذلك عند الجنسين في الفئات العمرية المذكورة. عشر سنوات بعد ذلك (2008) نلاحظ أن جميع الولايات تقريبا فاقت فيها نسب العزوبة 60% بالنسبة للذكور والإناث على حد

سواء، أما المعدل المتوسط للعزاب، فقد انتقل خلال الفترة (1987-2008) على التوالي من 46,6% إلى 82,2%. وتجدر الإشارة أن هناك بعض الولايات سجلت انخفاضا في معدلات العزوبة بالنسبة للذكور والإناث سنة 2008 مقارنة مع تعداد 1998 (جدول 1.2- الملحق 2)، ومن بين الولايات التي انخفضت فيها نسب العزاب الذكور (الجزائر، وهران، بومرداس وعين تموشنت) وهي ولايات تتميز بمستويات عالية من حيث التحضر، أما بالنسبة للإناث فالولايات المعنية بهذه الظاهرة هي (البلدية، تلمسان، الجزائر العاصمة، سعيدة، سيدي بلعباس، عنابة، قسنطينة، معسكر، وهران، بومرداس، تيبازة، عين الدفلى، النعامة، عين تموشنت) (جدول 2.2- ملحق 2).

جدول رقم 27: تطور نسب العزاب في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور والفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث في دول المغرب العربي الثلاث.

المغرب		تونس			الجزائر			
2004	1994	2004	1994	1984	2008	1998	1987	
العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة								
48	36	24	21	4	48	45	7	عدد الولايات التي تفوق فيها نسب العزاب 60%
0	0	0	0	2	0	0	1	عدد الولايات التي تقل فيها نسب العزاب عن 30%
67,5	61	84,4	70	49,6	82,2	76,3	46,6	المتوسط الحسابي
8,3	9,2	4	6,8	9,6	5,6	7,9	11	الانحراف المعياري
48,7 زاكورة	38,1 زاكورة	76 القصرين	57,5 القصرين	29,4 مدنين تطاوين	64,04 غرداية	56 الجلفة	26,8 الجلفة	القيمة الدنيا
81,8 الرباط	78,3 الرباط	92,9 قبلي	79,5 ولايات إقليم تونس الكبرى	60,6 ولايات إقليم تونس الكبرى	92,93 تيزي وزو	88 الجزائر العاصمة	77,2 الجزائر العاصمة	القيمة القصوى
12,2	15,1	4,7	9,7	19,3	6,8	10,4	23,6	معامل الاختلاف
الإناث العازبات في الفئة 20-24 سنة								
28	15	24	24	11	47	43	9	عدد الولايات التي تفوق فيها نسب العازبات 60%
0	1	0	0	0	0	0	5	عدد الولايات التي تقل فيها نسب العازبات عن 30%
59,4	52,1	84,2	72	57,1	77,1	74,1	46,7	المتوسط الحسابي

8,9	10,5	3,5	5,2	9,2	6,7	9,1	14,1	الانحراف المعياري
36,8	21,7	78,8	60,8	34,8	58,63	52	21,3	القيمة الدنيا
واد الذهب	أوسرد	نابل	مدنين تطاوين	مدنين تطاوين	غرداية	اليزي	الجلفة	
77,4	72,4	91,8	78,3	67,1	90,64	89	77,4	القيمة القصوى
الحسيمة	الرباط	قبلي	الكاف	بيجا	جيجل	جيجل	الجزائر	
15	20,1	4,1	7,2	16,2	8,7	12,3	30,1	معامل الاختلاف

من جهة أخرى فقد سجلت أخفض نسبة للعزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة بولاية الجلفة (26,8%) في حين أعلى قيمة كانت بولاية الجزائر (77,2%)، أما فيما يخص الإناث فقد تراوحت هذه القيمة ما بين 21,3% (الجلفة) و77,4% (الجزائر العاصمة) وذلك حسب تعداد 1987 (جدول رقم 27)، ثم ارتفعت هذه النسب في التسعينات (1998) لتتراوح ما بين 56% (الجلفة) و88% (الجزائر العاصمة) بالنسبة للذكور، وما بين 52% (اليزي) و89% (جيجل) بالنسبة للإناث.

ورغم الارتفاع المسجل في معدلات العزوبة بمختلف ولايات الوطن بما في ذلك ولايات الجنوب، إلا أن هذه الأخيرة لازلت (وحسب تعداد 2008) تسجل أخفض نسبة لهذا المؤشر مقارنة مع باقي الولايات، حيث سجلت أدنى نسبة للذكور العزاب (64,04%) وكذا الإناث (58,63%) بولاية غرداية. أما أعلى نسبة لهذا المؤشر بالنسبة للذكور فقد سجلت بولاية تيزي وزو (92,93%)، في حين تبوأ ولاية جيجل المرتبة الأولى عند الإناث (90,64%). وقد عرف معامل الاختلاف انخفاضا منذ سنة 1987 حيث انتقل من 23,6% بالنسبة للذكور و30,1% بالنسبة للإناث إلى 6,8% و8,7% خلال الفترة (1987 و2008). ويمكن أن نلاحظ من خلال الخرائط الجغرافية في (الملحق رقم 3) التغير المكاني لنسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور والفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث وكذا التطور الذي حصل على مستوى هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة بين سنوات الثمانينات (1987) وإلى غاية الألفينات (2008).

2.1.5 نسب العزوبة عند الجنسين في تونس:

تونس هي الأخرى عرفت تطورات هامة في معدلات العزوبة بالنسبة للجنسين وذلك في مختلف ولايات البلاد (جدول 3.2- ملحق 2). إن الارتفاع في معدلات العزوبة مس مختلف ولايات تونس ولكن بنسب متفاوتة، حيث انتقل عدد الولايات التي تفوق فيها نسب العزاب 60% بالنسبة للذكور أو الإناث في الفئات العمرية 25-29 سنة و20-24 سنة على التوالي من 4 و11 ولاية حسب تعداد 1984 إلى 21 و24 ولاية سنة 1994 (جدول رقم 27)، ومن بين الولايات التي ارتفعت فيها

ظاهرة الزواج المبكر (مدنين، تطاوين، قابس) في الجنوب، كما سجلت كل من قفصة، توزر وقبلي نسبة عزاب أقل من 60% وذلك سنة 1984. وفي سنوات التسعينات (1994) بقيت كل من مدنين وتطاوين تتميز بنمط الزواج المبكر خاصة لدى الذكور، إضافة إلى ولاية القصرين (جدول 3.2- ملحق 2)، وقد سجلت هذه الأخيرة أخفض نسبة للعزاب الذكور (57,5%) لترتفع قيمة هذا المؤشر (79,5%) في ولايات إقليم تونس الكبرى (تونس، أريانة، بن عروس، منوبة)، والملاحظ أن جميع ولايات تونس الأربعة والعشرون فاقت فيها نسب العازبات 60%، حيث انتقلت هذه النسبة من 60,8% في مدنين وتطاوين إلى 78,3% بولاية الكاف (جدول رقم 27). عشر سنوات بعد ذلك (2004) يلاحظ أن الارتفاع في معدلات العزوبة مس المناطق الجنوبية بشكل كبير وذلك بالنسبة للجنسين، حيث فاقت قيم هذا المؤشر 80% في ولايات الجنوب (قابس، مدنين، تطاوين، قفصة، توزر، قبلي والتي سجلت فيها أعلى قيمة لهذا المؤشر وقدرت ب 91,8% بالنسبة للإناث و92,9% بالنسبة للذكور، وأخفض نسبة للعزاب الذكور سجلت بولاية القصرين (76%) وعند الإناث بولاية نابل (78,8%)، أما معامل الاختلاف فقد عرف انخفاضا خلال الفترة (1984-2004) حيث انتقل من 19,3% بالنسبة للذكور و16,2% بالنسبة للإناث إلى 4,7% و4,1% على التوالي.

ويمكننا توضيح التغيير المكاني لنسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور والفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث وكذا التطور الذي حصل على مستوى هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة بين سنوات الثمانينات (1984) وإلى غاية الألفينات (2004) من خلال الخرائط الجغرافية (الملحق رقم 3).

عموما فإن معدلات العزوبة عند الجنسين عرفت ارتفاعا في جميع ولايات البلاد خلال تلك الفترة.

3.1.5 نسب العزوبة عند الجنسين في المغرب:

في المغرب سوف نعتمد معدلات العزوبة حسب تعداد 1994 وتعداد 2004 وذلك لعدم توفرنا على معطيات تعداد 1982 والمتعلقة بنسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور والفئة 20-24 سنة عند الإناث وذلك على المستوى الإقليمي للبلاد، ولكن تجدر الإشارة أن الدراسة التي قام بها الباحث عزيز جبيلو حول تغيير سن الزواج الأول في المغرب العربي خلال الفترة (1970-1980) تطرق فيها لدراسة معدلات العزوبة عند الجنسين معتمدا في ذلك على نتائج تعداد 1982 بالمغرب ومتمنيا التقسيم الإداري لسنوات السبعينات (1970)، وقد تراوحت نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة ما بين 23,2% (ورزازات) و58% (كازبلانكا) مع معامل اختلاف 23,8%، أما

بالنسبة للإناث فقد تراوحت نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة ما بين 14,2 (ورزازات) و57,7% (كازبلانكا) وبلغت قيمة معامل الاختلاف 31,1% وانتقل عدد الأقاليم والعمالات التي تفوق فيها نسب العزاب 60% بالنسبة للذكور أو الإناث من 36 و15 حسب تعداد 1994 إلى 48 و28 سنة 2004، أما باقي المناطق فلازلت تتميز بظاهرة الزواج المبكر (جدول 4.2- ملحق2). وقد سجلت أخفض قيمة لهذا المؤشر بالنسبة للذكور خلال سنتي 1994 و2004 بإقليم زاكورة (38,1% و48,7%) وأعلى قيمة سجلت بالرباط (78,3% و81,8%) (جدول رقم27)، وعند الإناث تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 21,7% بإقليم أوسرد و72,4% بالرباط وذلك حسب تعداد 1994، وما بين 36,8% (وادي الذهب) و77,4% (الحسيمة) حسب تعداد 2004، أما معامل الاختلاف فقد انخفض منذ سنة 1982 وانتقل من 15,1 بالنسبة للذكور و20,1% بالنسبة للإناث إلى 12,2% و15% على التوالي خلال الفترة (1994-2004).

وعليه فإن معدلات العزوبة عرفت ارتفاعا ملموسا عند كلا الجنسين خلال الفترة (1994-2004) باستثناء بعض المناطق التي انخفضت فيها قيم هذا المؤشر عند الجنسين ولكن بشكل طفيف (إقليم وادي الذهب، النواصر)، أما في مراكش فقد مس الانخفاض فئة الإناث فقط في حين حافظ الذكور على نفس النسبة المسجلة سنة 1994 (جدول 8.2- ملحق2).

عموما يلاحظ أن نسب العزوبة عند الذكور في الفئة 25-29 سنة والإناث في الفئة 20-24 سنة عرفت ارتفاعا ملموسا على المستوى الإقليمي لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة بين الثمانينات وإلى غاية الألفينات باستثناء بعض المناطق في الجزائر والمغرب، أين شهد هذا المؤشر انخفاضا طفيفا خاصة بين سنوات التسعينات والألفينات.

2.5 تطور سن الزواج الأول بين التعدادات على المستوى الإقليمي لكل بلد:

عرف سن الزواج الأول تطورا ملحوظا في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) ابتداء من سنوات الثمانينات إلى يومنا هذا، وذلك نتيجة التحولات والتغيرات التي عرفتتها هذه الدول في مختلف المجالات ولاسيما الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

1.2.5 تطور سن الزواج الأول في الجزائر:

بالنسبة للجزائر هناك تغيّر واضح لهذا المؤشر ما بين سنوات الثمانينات (1987) والتسعينات (1998) حيث شهد هذا الأخير ارتفاعا في جميع ولايات الوطن، وقد بلغ مقدار الارتفاع 2,7 في الجزائر العاصمة و4,9 سنوات في ولاية تيزي وزو وذلك بالنسبة للذكور، في حين تراوحت الزيادة لدى الإناث بين 2,6 سنة في الجزائر العاصمة و5,5 سنوات في كل من تيزي وزو وتسمسليت (جدول 2.2-ملحق2). وبقي هذا المؤشر مرتفعا بين سنوات التسعينات والألفينات (1998-2008) في معظم الولايات: 0,8 (بومرداس) و3,4 سنة في ولاية تيزي وزو وذلك بالنسبة لفئة الذكور، والملاحظ أن الارتفاع في هذا المؤشر مس أيضا المناطق الجنوبية بشكل واضح. أما بالنسبة للإناث فقد تراوحت قيمة الارتفاع في هذا المؤشر ما بين 0,5 (ولاية البليدة) و4,4 سنوات بولاية أدرار. ولكن تجدر الإشارة أن هناك انخفاض طفيف في سن الزواج الأول في الجزائر العاصمة بقيمة 0,1 سنة (عند الإناث) خلال الفترة 2008-1998 كما يوضحه (الجدول 5.2-ملحق2).

2.2.5 تطور سن الزواج الأول في تونس:

فيما يخص تونس فإن الارتفاع في سن الزواج الأول مس فئة الذكور والإناث على حد سواء، ولكنه أكثر حدة لدى الإناث وذلك في جميع ولايات البلاد دون استثناء، فخلال الفترة (1984-1994) تراوحت قيمة الارتفاع في هذا المؤشر ما بين 0,8 سنة (المهدية) و2,8 سنة في كل من القيروان، مدينين وتطاوين وذلك بالنسبة للذكور، وما بين 0,5 سنة (صفاقص) و2,9 سنة (سيدي بوزيد) بالنسبة للإناث (جدول 6.2-ملحق2). وبقي هذا المؤشر مرتفعا خلال الفترة (1994-2004)، حيث انتقل من 1,5 سنة (نابل وسوسة) إلى 4,2 سنة (جندوبة) لدى الذكور، أما بالنسبة للإناث فنلاحظ أن ولايات بنزرت، سليانة وتوزر حافظت على نفس القيمة لمتوسط السن عند أول زواج خلال نفس الفترة، في حين هناك بعض الولايات انخفضت فيها قيمة هذا المؤشر بشكل طفيف حسب تعداد 2004 مقارنة مع سنة 1994 وهي: القيروان (0,7)، مهدية (0,5) وسيدي بوزيد بقيمة 0,9. (جدول 7.2-ملحق2)، أما في باقي الولايات فقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا تراوح بين 0,1 سنة (نابل) و2,1 سنة (جندوبة) خلال نفس الفترة (1994-2004).

3.2.5 تطور سن الزواج الأول في المغرب:

نظرا لعدم تمكننا من الحصول على قيم المؤشرات المتمثلة في متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور ومتوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث خلال تعداد (1982) وذلك على المستوى الإقليمي للمغرب، سنحاول تسليط الضوء على الفترة بين التسعينات والألفينات

(1994-2004). خلال هذه الفترة نلاحظ أن جميع أقاليم المغرب عرفت ارتفاعا في سن الزواج الأول عند الذكور باستثناء إقليم النواصر الذي حافظ على نفس القيمة خلال التعدادين 1994 و2004.

أما بالنسبة للإناث فإن الارتفاع في قيمة هذا المؤشر مس معظم المناطق باستثناء إقليم النواصر ومراكش حيث انخفض بنفس القيمة (0,3) وذلك خلال نفس الفترة (جدول 8.2- ملحق 2).

عموما يمكننا القول أن هناك ارتفاعا ملموسا في سن الزواج الأول عند الذكور والإناث في دول المغرب العربي الثلاث خلال الفترة الممتدة بين سنوات الثمانينات وإلى غاية الألفينات. ولعل نمط الزواج في هذه الدول يتأثر بعوامل عديدة، حيث تشير العديد من الدراسات السابقة إلى أن ما طرأ على سن الزواج من تغير في المجتمعات العربية بما فيها المجتمع المغربي هو نتيجة الظروف المادية الصعبة أكثر منها نتيجة الاختيار الحر لهذا التأخير، فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انعكست على ظاهرة الزواج أدت بدورها إلى تحولات عميقة مست العادات الاجتماعية والأفكار المرتبطة بهذه الظاهرة والتي انجر عنها ارتفاع في سن الزواج الأول (بدروني 2007، وجبيلو 1998).

ولعل تطور التعليم خلال السنوات الأخيرة وانتشاره بشكل واسع خاصة بالنسبة للإناث، وتوفير فرص التكوين والعمل فتح أمامهن أبوابا عديدة لتحسين ظروف الحياة وضمن مستقبل كريم، حيث منحت المرأة الاستقلالية الاقتصادية مما حررها من بعض القيود والقيم الاجتماعية خاصة المرتبطة بتوقيت الزواج والاختيار المناسب للشريك. والتعليم لا يؤخر زواج الفتاة فقط إذ أن الشاب أيضا لا يستطيع التفكير في الزواج إلا بعد انتهائه من الدراسة بالدرجة الأولى ثم الاستقرار المادي والاستعداد للزواج الذي أصبح مسؤولية كبيرة تقع على كاهل الشباب، دون أن ننسى ظاهرة انتشار نمط الأسر النووية التي تسعى إلى تحقيق ظروف معيشية جديدة في ظل الاستقلالية الاقتصادية والانفصال عن الأسرة الأصلية، لذلك فإن تكوين هذا النموذج من الأسر يتطلب عوامل عديدة أهمها السكن المستقل الذي قد يستغرق وقتا طويلا لتوفيره إضافة إلى تكاليف الزواج التي تعتبر من أولويات بناء الأسرة الجديدة وهو ما يستدعي في كثير من الأحيان تأخير توقيت الزواج، كما أن تفشي ظاهرة البطالة التي تحول دون حصول الشباب على فرصة عمل تدر عليه دخلا ثابتا يمكنه من تحمل أعباء الزواج، إضافة إلى تدهور القدرة الشرائية وغلاء المعيشة جعل بالنسبة للكثير الزواج الذي يعتبر نصف الدين من كماليات الحياة، ومن وجد إليه سبيلا فإن الدخل المتواضع الذي يتقاضاه لا يتحمل مصاريف الزفاف ولهذا يمتنع عن الزواج ما دام غير قادر ماديا، فالبطالة مشكلة من أعقد المشاكل

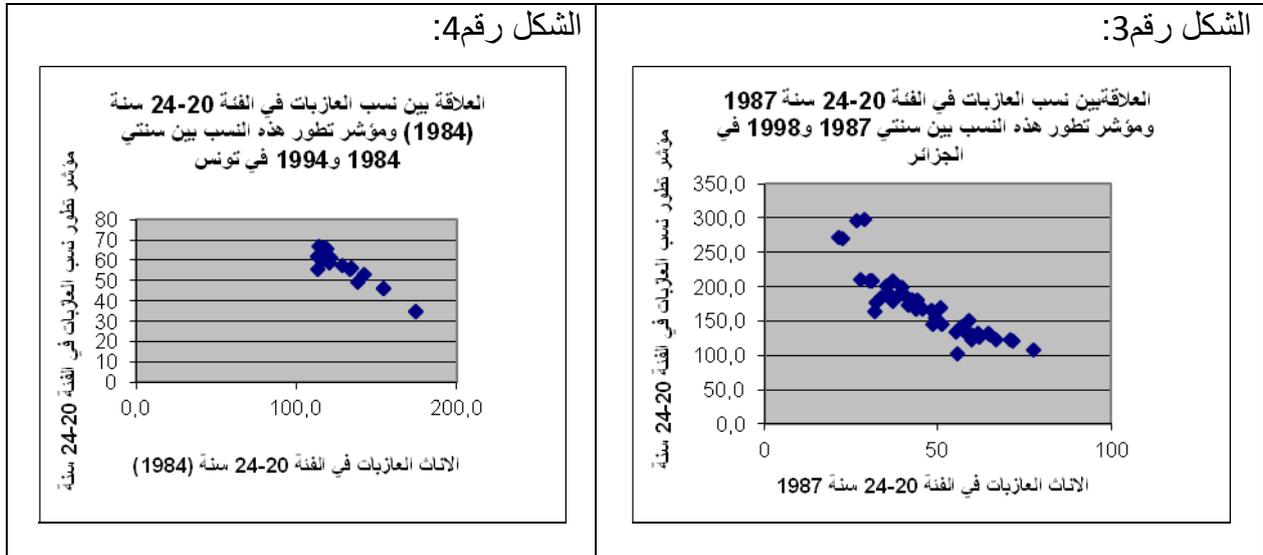
التي لا تزال تؤرق بال الشباب في المغرب العربي وتتصدر قائمة الأسباب المؤدية إلى تأخر سن الزواج بالنسبة للذكور والإناث .

3.5 التغيرات الملاحظة والمستويات الابتدائية لنسب العزوبة:

يمكننا أيضا أن نتساءل عن مصير المناطق التي كانت تتميز بنمط الزواج المبكر خلال سنوات الثمانينات (1980) إن كانت قد لحقت بالركب وسجلت تطورات سمحت لها بتدارك باقي المناطق المتميزة بنمط الزواج المتأخر أم أنها لازالت محافظة على نفس الميزة السابقة. إذ أن التغيرات المختلفة الملاحظة بين سنوات الثمانينات (1980) وإلى غاية سنوات الألفينات (2000) تسمح لنا بالإجابة عن هذا السؤال.

1.3.5 التغيرات الملاحظة بين فترتي الثمانينات والتسعينات:

من خلال الشكلين 3 و4 نلاحظ وجود علاقة قوية سالبة بين نسب العزاب الإناث في الفئة 20-24 سنة خلال سنوات الثمانينات ومؤشر تطور هذه النسب بين فترتي الثمانينات والتسعينات حيث بلغت معاملات الارتباط $-0,874$ في الجزائر و $-0,943$ في تونس.

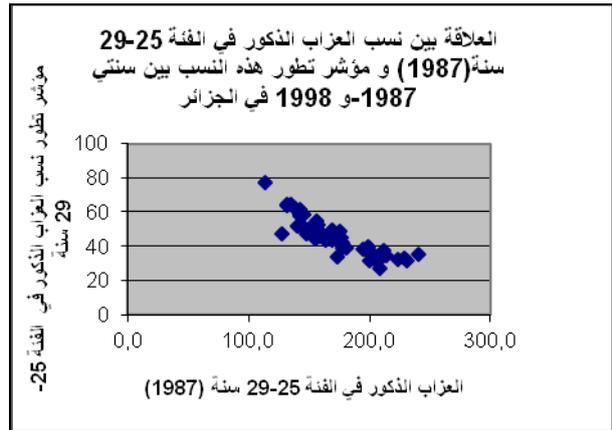


أما بالنسبة للمغرب فكما ذكرنا أنفا فقد تعذر علينا الحصول على معطيات تعداد (1982) والمتمثلة في نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة وكذا نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة وبالتالي

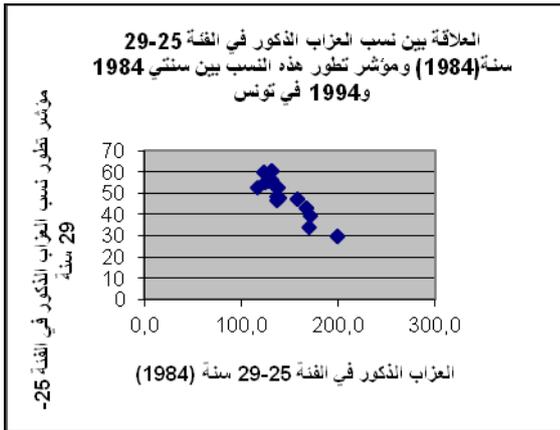
سنحاول دراسة هذه النقطة والمتمثلة في مدى تدارك المناطق التي تميزت بالزواج المبكر بتلك التي كان فيها الأشخاص يتزوجون في سن متأخرة ما بين سنوات التسعينات والألفينات (1994-2004) وذلك بالنسبة للجنسين.

وفيما يخص فئة الذكور فإن الأشكال الموالية (5 و6) توضح وجود علاقة قوية سالبة (ارتباط سالب) بين العزاب في الفئة 25-29 سنة خلال سنوات (1980) ومؤشرات التطور الخاصة بها بين فترتي الثمانينات (1980) والتسعينات (1990)، حيث بلغت معاملات الارتباط $-0,877$ في الجزائر و $-0,91$ في تونس. وعليه فإن قيم معاملات الارتباط المحسوبة بالنسبة للذكور والإناث في كل من الجزائر وتونس تسمح لنا بالتأكد أن المناطق التي تميزت بالزواج المبكر خلال سنوات الثمانينات (1980) حققت تطورات جد هامة بين فترتي الثمانينات والتسعينات سمحت لها بتدارك باقي المناطق التي تأخر فيها سن الزواج.

الشكل رقم 5:



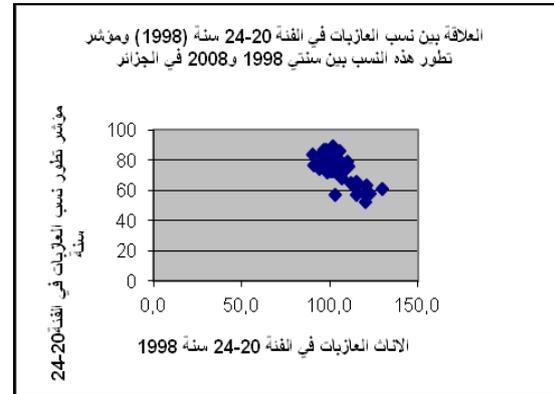
الشكل رقم 6:



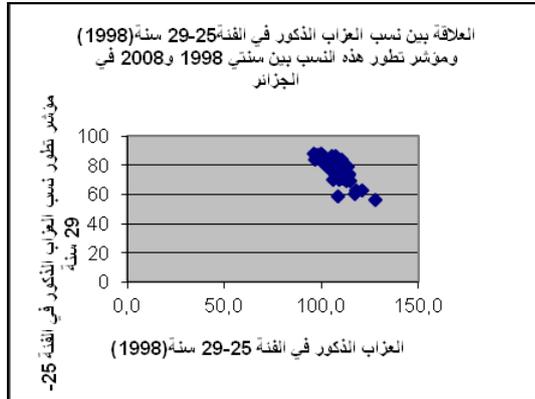
2.3.5 التغيرات الملحوظة بين فترتي التسعينات والألفينات:

إن الارتفاع في نسب العزوبة بالنسبة للجنسين خاصة بالنسبة للإناث مس كل الوحدات الجغرافية لكل بلد سواء الشمالية أو الجنوبية ولكنه أكثر حدة في الشمال. من جهة أخرى فالأشكال 7، 8، 9 و 10 توضح وجود علاقة قوية سالبة بين نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة والعزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة خلال سنوات التسعينات (1990) ومؤشرات التطور الخاصة بها بين سنوات التسعينات والألفينات وذلك بالنسبة للجزائر والمغرب، إذ بلغت معاملات الارتباط $-0,733$ و $-0,818$ بالنسبة للجزائر، أما في المغرب فقد بلغت على التوالي $-0,643$ و $-0,62$.

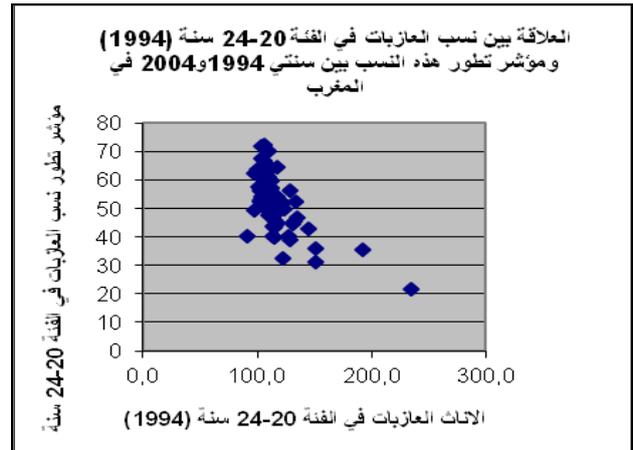
الشكل رقم 7:



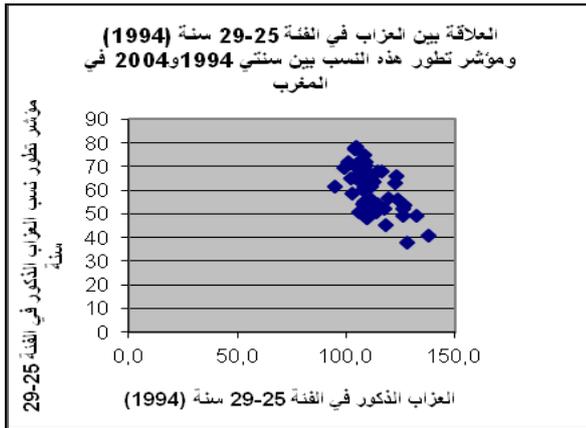
الشكل رقم 8:



الشكل رقم 9:



الشكل رقم 10:



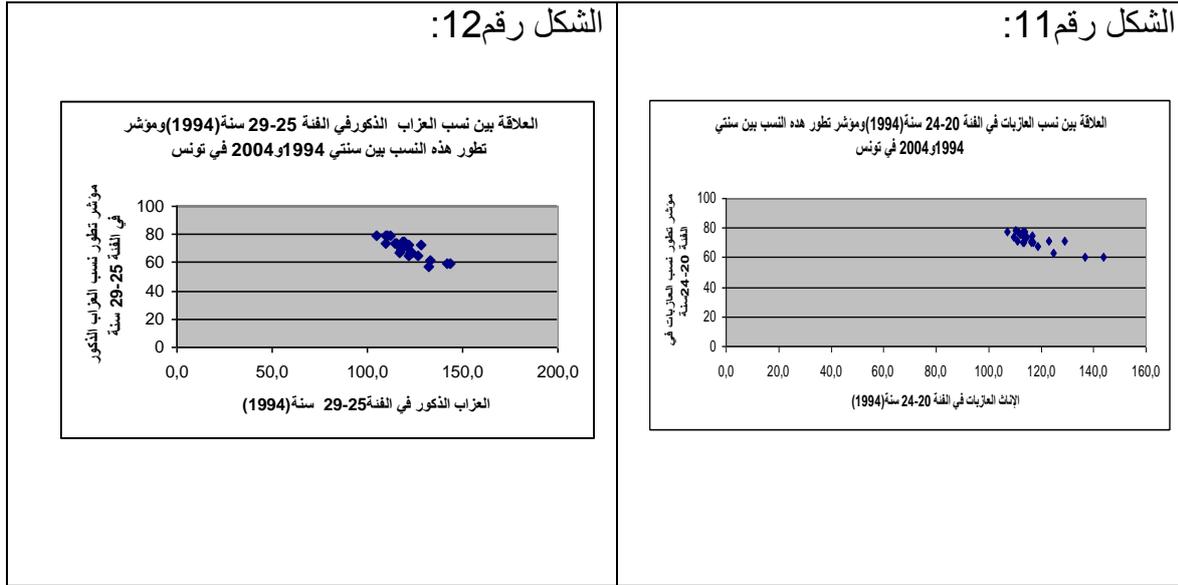
هذا يعني أن المناطق التي تم فيها الزواج في سن مبكرة خلال سنوات التسعينات (1990) في كل من الجزائر والمغرب حاولت تحقيق تقدم جعلها في نفس المرتبة مع المناطق التي تميزت بالزواج المتأخر.

وتجدر الإشارة أن هناك بعض الولايات في الجزائر انخفضت فيها نسب العزوبة عند الجنسين حسب تعداد 2008 مقارنة مع تعداد 1998 وهي: الجزائر العاصمة، وهران، بومرداس، عين تموشنت بالنسبة للذكور، وكل من (البلدية، تلمسان، الجزائر العاصمة، سعيدة، سيدي بلعباس، عنابة، قسنطينة، معسكر، وهران، بومرداس، تيبازة، عين الدفلى، عين تموشنت والنعام) بالنسبة للإناث. وقد يعود ذلك الانخفاض إلى الاستفادة من المشاريع السكنية الضخمة التي ساهمت في إقبال الشباب على

الزواج، حيث اتخذت الدولة إجراءات مختلفة لإنعاش قطاع السكن كالتنوع في الأنماط السكنية الحضرية والاعتماد على آليات مختلفة في تمويل المشاريع السكنية فهناك مجموعة من الجهود والإجراءات التي قامت بها الدولة كإعادة الاعتبار لكل من السكن الاجتماعي والترقوي، وهذا ابتداء من سنة 1993 والتنوع في الأنماط السكنية الحضرية وظهور صيغة السكن التساهمي في سنة 1995، ووضعية البيع بالإيجار سنة 2001، بالإضافة إلى سياسة التشغيل التي شهدتها ولايات الوطن حيث تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على معالجة البطالة معالجة فعالة، فعقود ما قبل التشغيل امتصت نوعا ما من البطالة، حيث يهدف هذا المشروع إلى مكافحتها وتحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية .

إن الانخفاض في نسب العزاب الذكور والإناث في تلك الولايات تزامن مع ارتفاع سن الزواج الأول فيها ، باستثناء ولاية الجزائر التي عرفت انخفاضا في هذا المؤشر عند الإناث بقيمة (0,1).

وفي المغرب شهد كل من إقليم وادي الذهب والنواصر انخفاضا في معدلات العزاب خلال تعداد 2004 مقارنة مع تعداد 1994 في حين حافظ إقليم مراكش على نفس النسبة للعزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة خلال تعدادي 1994 و 2004 بقيمة (2,70%)، أما باقي المناطق فقد عرفت ارتفاعا ملموسا في قيمة هذا المؤشر، وفيما يخص الإناث فقد انخفضت نسب العازبات حسب تعداد 2004 مقارنة مع النسب المسجلة سنة 1994 وذلك في كل من: وادي الذهب، مراكش، النواصر، والفروق المسجلة هي: 3,6، 1,4، 1,2 على الترتيب. أما بالنسبة لتونس فالشكلا 11، 12 يوضحان وجود علاقة قوية سالبة بين نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة والعزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة خلال سنوات التسعينات (1994) ومؤشرات التطور الخاصة بها ما بين (1994 و 2004). ومعاملات الارتباط المحسوبة: (-0,83) و(-0,879) توضح أن الولايات التي تميزت بالزواج المبكر خلال سنوات التسعينات (1994) تحاول تعويض التأخر للحاق بالولايات التي تقدمت عليها فيما يخص سن الزواج الأول.



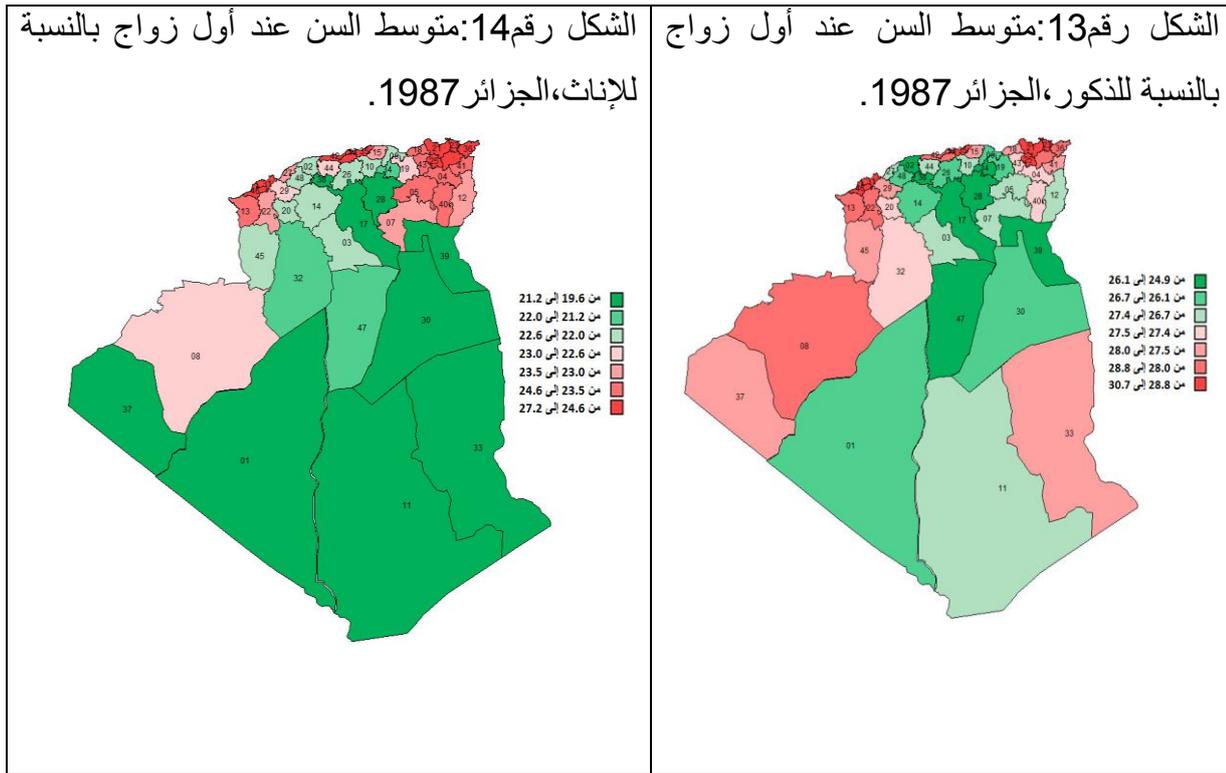
من جهة أخرى نلاحظ أن الارتفاع في سن الزواج الأول مس المناطق الجنوبية بشكل كبير ففي ولايات مدنين، تطاوين، قفصة، توزر وقبلي فاقت قيمة هذا المؤشر 31 سنة بالنسبة للذكور و26 سنة عند الإناث وذلك سنة 2004، في حين تميزت هذه الولايات بالزواج المبكر خلال سنوات الثمانينات (1984).

عموما فإن أغلب المناطق في الدول الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) شهدت ارتفاعا في سن الزواج الأول خلال الفترة (1980-2000)، باستثناء بعض المناطق على مستوى كل بلد كما ذكرنا سابقا إذ انخفضت قيمة هذا المؤشر خاصة في الفترة بين التسعينات والألفينات. وسنحاول في العنصر الموالي توضيح التغير المكاني لسن الزواج الأول عند الذكور والإناث خلال الفترة الممتدة بين الثمانينات وإلى غاية الألفينات وذلك من خلال الخرائط الجغرافية .

4.5 التوزيع المجالي لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث:

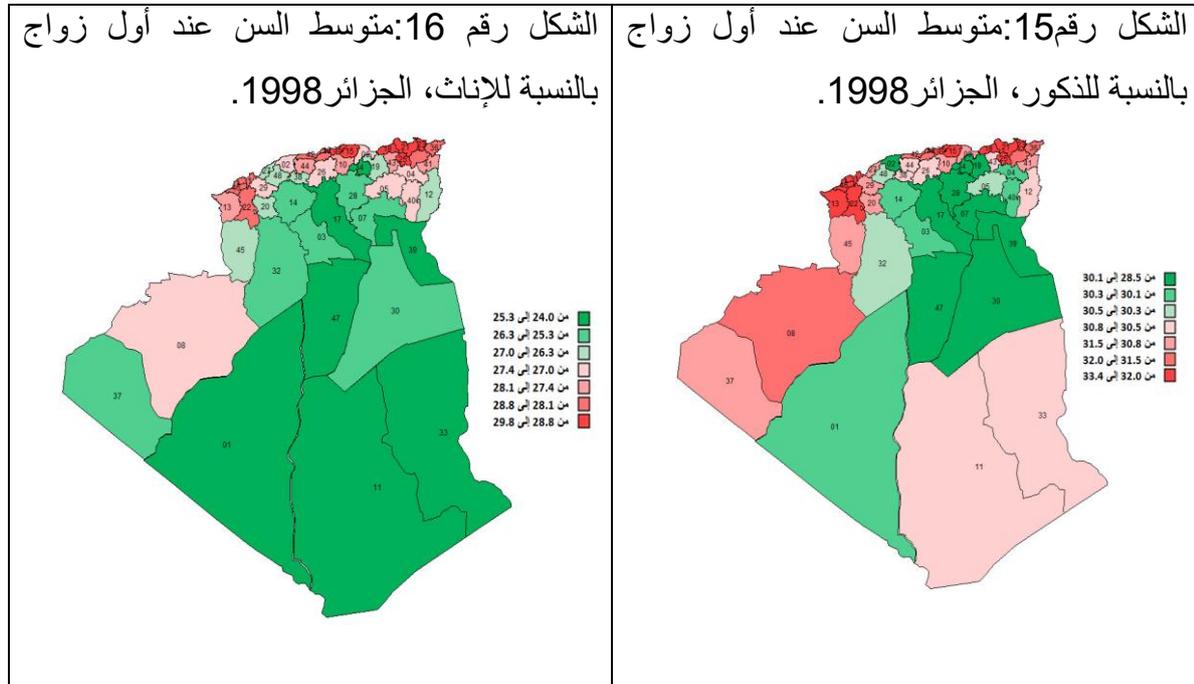
إن متابعة تطور سن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث منذ سنوات الثمانينات وإلى يومنا هذا وذلك بالنسبة للذكور والإناث يمثل قاعدة هامة لدراسة التغير المكاني لهذا المؤشر من بلد لآخر، ففي الجزائر وحسب تعداد 1987، تراوحت قيمة هذا المؤشر ما بين 24,9 (الجلفة) و30,7 سنة (الجزائر العاصمة) بالنسبة للذكور، وبين 19,6 سنة (الجلفة) و27,2 سنة (الجزائر العاصمة) عند الإناث، وقد معامل الاختلاف بـ4,4% عند الذكور و7,6% عند الإناث (جدول رقم 28)، ومن بين الولايات التي كانت فيها الفتيات تتزوج في سن مبكرة (في حدود 20 سنة) نذكر: أدرار، الجلفة،

تمنراست، إليزي، تندوف، الواد، في حين ارتفعت قيمة هذا المؤشر بحيث فاقت 25 سنة في كل من الجزائر العاصمة، قسنطينة، سكيكدة، عنابة، قالمة وهران. ومن بين الولايات التي تميزت بزواج الذكور في سن متأخرة (في حدود 29 سنة) نذكر: عنابة، قسنطينة، وهران، بومرداس، عين تموشنت وقد سجلت ولاية الجزائر أعلى قيمة لهذا المؤشر 30,7 سنة (جدول 9.2- ملحق 2).

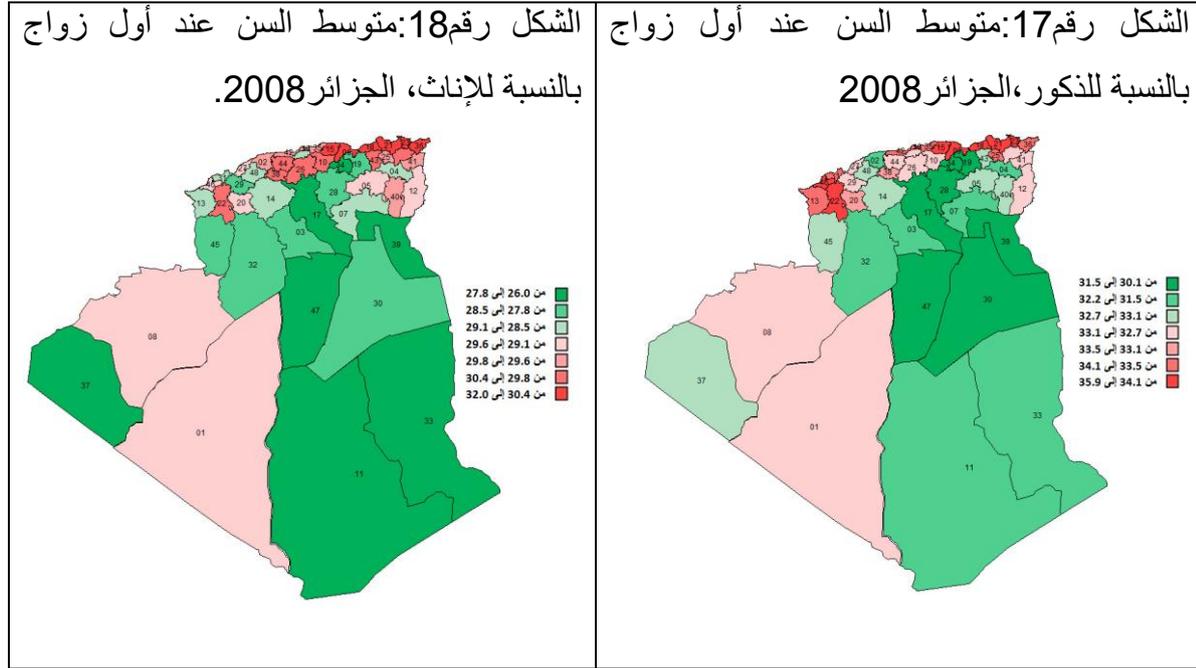


إحدى عشر سنة بعد ذلك (1998) عرف هذا المؤشر تراجعاً بقيمة 3,6 سنة بالنسبة للذكور و4,4 سنة عند الإناث وذلك بالنسبة للقيم الدنيا، في حين أن التراجع بالنسبة للقيم القصوى كان بحوالي 2,6 سنة عند الإناث و2,7 سنة عند الذكور، وفي المقابل انخفض معامل الاختلاف بحوالي نقطتين من 7,6% إلى 5,5% مقارنة مع تعداد 1987 خاصة لدى الإناث، أما بالنسبة للذكور فقد تميزت كل من الجزائر العاصمة، بومرداس، عين تموشنت، عنابة، تيزي وزو، سيدي بلعباس، وهران، قسنطينة، سكيكدة، تلمسان وجيجل بارتفاع سن الزواج الأول (32 سنة فما فوق)، وقد سجلت أعلى قيمة في الجزائر العاصمة (33,4 سنة)، ومن بين الولايات التي لا يزال فيها الذكور يتزوجون في سن مبكرة نذكر: غرداية، الواد، برج بوعريريج والجلفة التي سجلت بها أدنى قيمة لهذا المؤشر (28,5 سنة)، وفيما يخص الإناث فتعتبر ولايات الجنوب أكثر الولايات التي لازلت تميز

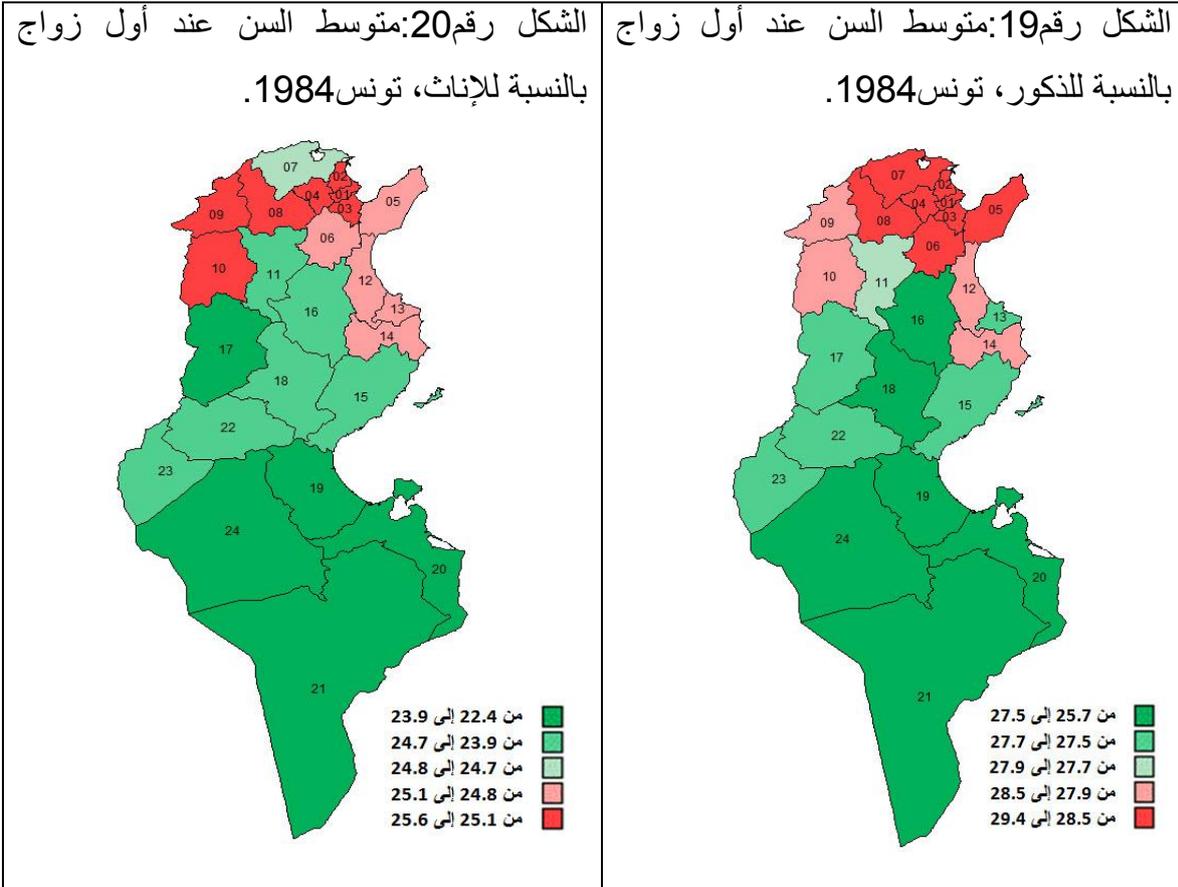
بنمط الزواج المبكر (اليزي، الجلفة، الواد، غرداية، تمنراست وأدرار)، وذلك قبل سن 25 سنة، في حين ترتفع قيمة هذا المؤشر (فوق 28.8 سنة) في كل من الجزائر العاصمة، جيجل، عنابة وبومرداس، تيزي وزو، سكيكدة وقسنطينة.



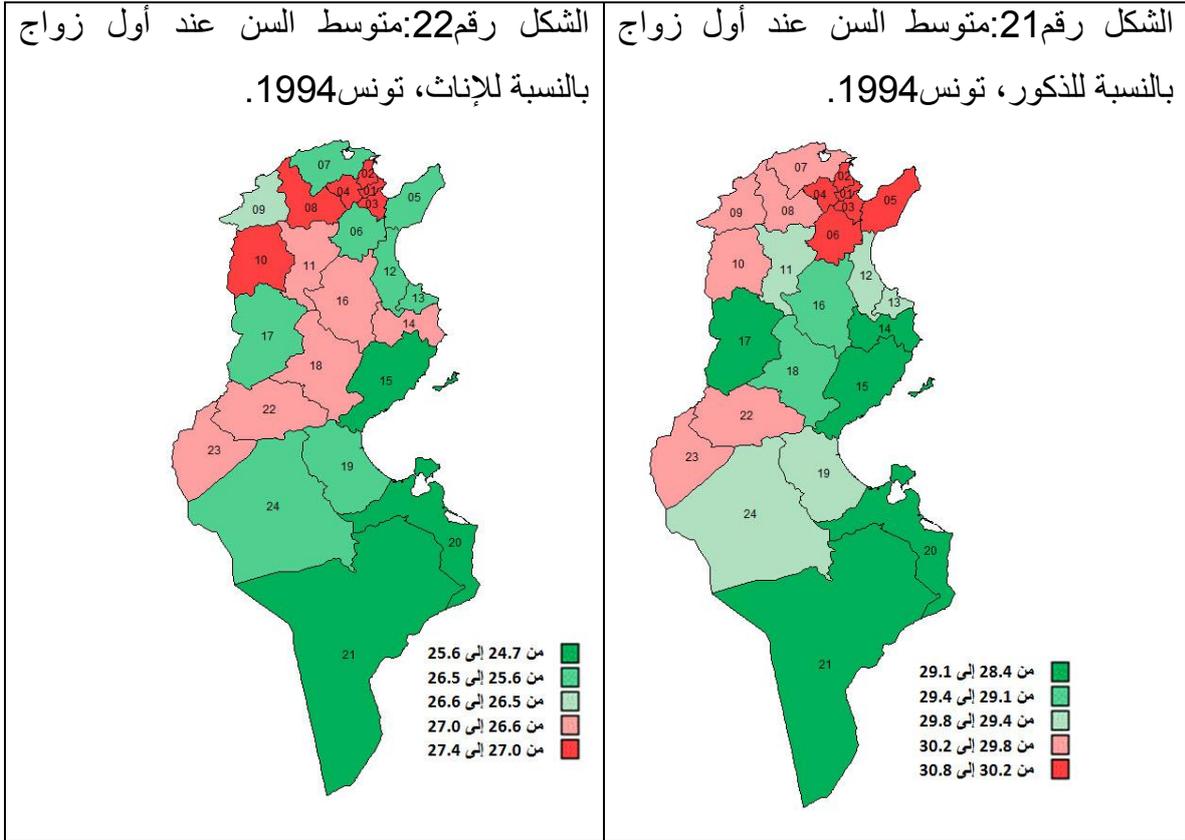
عموما فإن أدنى قيمة لهذا المؤشر سجلت بولاية اليزي (24 سنة) وأعلىها بالجزائر العاصمة (29,8 سنة) وبلغت قيمة معامل الاختلاف في هذه السنة 5,5%. عشر سنوات بعد ذلك (2008) سجلت الولايات الآتية: بجاية، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، جيجل، سكيكدة، سيدي بلعباس، عنابة، عين تموشنت إرتقاعا ملموسا في سن الزواج الأول حيث فاق 34 سنة وأعلى قيمة سجلت بولاية تيزي وزو (35,9 سنة)، وأدناها بولاية الواد (30,1 سنة)، وقد بلغت قيمة هذا المؤشر في كل من: غرداية، برج بوعريريج، ورقلة، مسيلة، سطيف، الجلفة، أم البواقي، شلف، بسكرة (في حدود 31 سنة) وذلك بالنسبة للذكور (جدول 9.2- ملحق 2). وفيما يخص الإناث فلازلت ولايات جنوب البلاد تحافظ على نمط الزواج المبكر منذ الثمانينات ويتعلق الأمر بولاية تمنراست، اليزي، الواد، غرداية. أما ولاية تيزي وزو، جيجل، سكيكدة، بجاية، الطارف، تسمسليت وعنابة فيفوق فيها سن الزواج الأول 30 سنة.



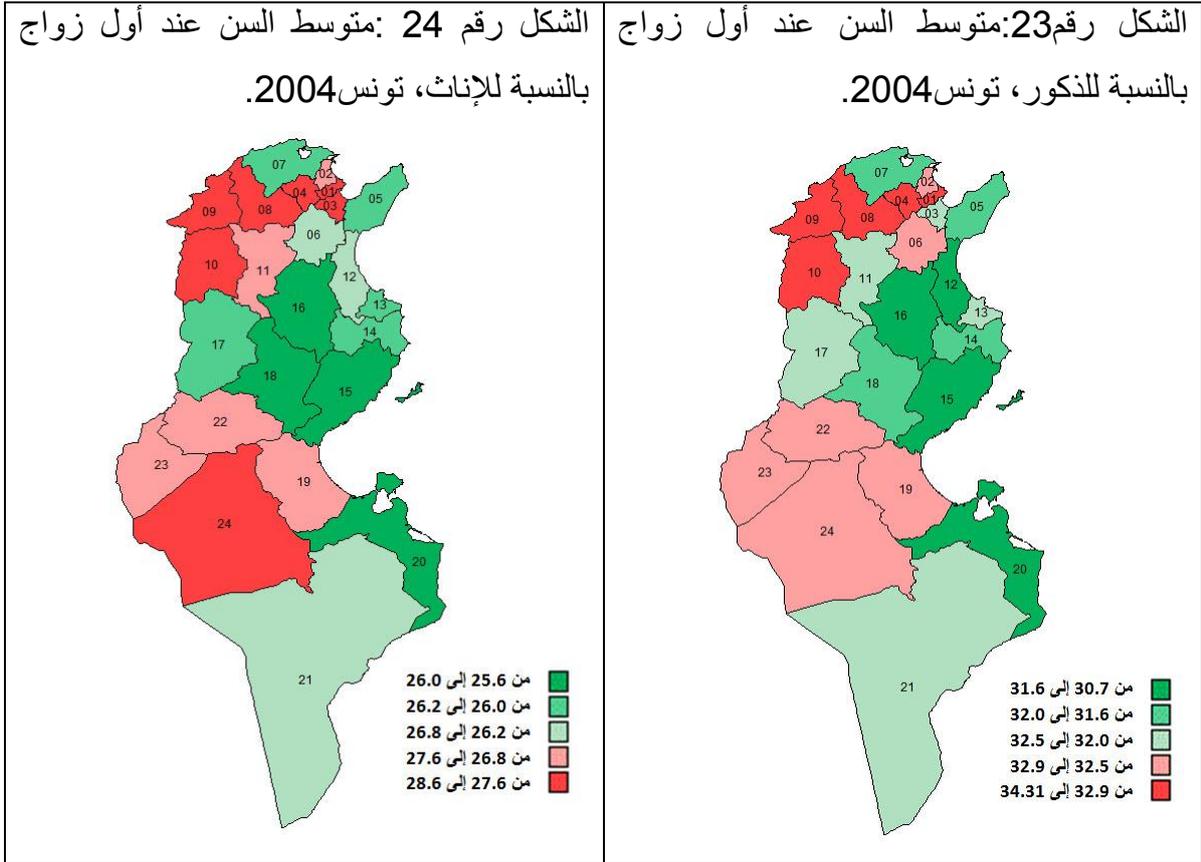
أما بالنسبة لتونس فحسب تعداد 1984 تراوح سن الزواج الأول بين 25,7 سنة في كل من مدينين وتطاوين، و29,4 سنة (تونس، أريانة، بن عروس، منوبة) عند الذكور، كما ترتفع قيمة هذا المؤشر في ولايات الشمال الشرقي (نابل، زغوان، بنزرت) وولايات الشمال الغربي (بيجا، جندوبة، الكاف)، وكذا ولاية سوسة وذلك بمعدل يفوق 28 سنة، أما بالنسبة للإناث فكن يتزوجن في سن مبكرة في كل من مدينين، تطاوين، قابس، وكذا ولاية القصرين (23,4 سنة)، في حين ارتفعت قيمة هذا المؤشر لتفوق (25,1 سنة) في كل من (بيجا، تونس، أريانة، بن عروس، منوبة، جندوبة، الكاف). وقد بلغت قيمة معامل الاختلاف في هذه السنة 3,9% بالنسبة للذكور و3,8% بالنسبة للإناث.



عشر سنوات بعد ذلك (1994) عرف سن الزواج الأول تراجعاً بالنسبة للجنسين حيث تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 28,4 سنة (القصيرين) و30,8 سنة (تونس، أريانة، بن عروس، منوبة) بالنسبة للذكور، إضافة إلى أن ولايات نابل، زغوان، بيجا، جندوبة سجلت قيم تفوق 30 سنة. والملاحظ في هذه السنة (1994) أن ولايات الجنوب (قفصة، توزر وقبلي) سجلت ارتفاعاً ملموساً لهذا المؤشر مقارنة مع تعداد (1984) وذلك بالنسبة للذكور، أما بالنسبة للإناث فتراوحت قيمة هذا المؤشر بين 24,7 سنة (مدنين، تطاوين) و27,4 سنة بولاية الكاف، كما ترتفع تلك القيم (في حدود 27 سنة) كذلك في كل من (تونس، أريانة، بن عروس، منوبة، بيجا) (جدول 10.2-ملحق 2)، وقدّر معامل الاختلاف في هذه السنة 2,6% (ذكور) و2,9% بالنسبة للإناث.



وحسب تعداد 2004 فقد ارتفع سن الزواج الأول في أغلب ولايات البلاد، وأخفض قيمة لهذا المؤشر قدرت بـ 30,7 سنة (القيروان) وأعلىها في ولاية جندوبة (34,3 سنة) في الشمال والملاحظ خلال هذه الفترة أن كل من مدينين وتطاوين سجلتا قيم مرتفعة لهذا المؤشر مقارنة مع تعدادي 1984 و1994 و قدرت بـ 31 و32 سنة بالنسبة للذكور، وبلغ معامل الإختلاف 2,7%، في حين لازلت مدينين تسجل أخفض قيمة لسن الزواج الأول بالنسبة للإناث (25,6 سنة) وأعلى قيمة سجلت بولاية جندوبة (28,6 سنة) مع معامل إختلاف بقيمة 3,3% (جدول رقم 28).



للإشارة فإن ولايات الجنوب خاصة مدينين وتطاوين تميزت خلال سنوات الثمانينات بنمط الزواج المبكر عند الجنسين ليرتفع سن الزواج الأول ما بين 31 سنة و32 سنة بالنسبة للذكور في فترة التسعينات (1994) وكذا الألفينات (2004)، كما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كذلك في كل من قفصة، توزر، قبلي، في حين لازلت الفتيات تتزوج في سن مبكرة منذ سنوات الثمانينات في ولايتي مدينين وتطاوين.

جدول رقم 28: التباينات الإقليمية لمتوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور والإناث في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب).

المغرب		تونس			الجزائر			
2004	1994	2004	1994	1984	2008	1998	1987	
الذكور								
30,8	29,4	32,2	29,7	27,9	32,8	30,9	27,4	المتوسط الحسابي
1,4	1,3	0,9	0,8	1,1	1,2	1,2	1,2	الانحراف المعياري
27,8	25,9	30,7	28,4	25,7	30,1	28,5	24,9	القيمة الدنيا
زاكورة	زاكورة	القيروان	القصرين	مدنين تطاوين	الواد	الجلفة	الجلفة	
33,5	32,2	34,3	30,8	29,4	35,9	33,4	30,7	القيمة القصوى
الرباط، بركان	الرباط	جنوبية	اقليم تونس الكبرى	اقليم تونس الكبرى	تيزي وزو	الجزائر العاصمة	الجزائر العاصمة	
4,4	4,4	2,7	2,6	3,9	3,6	3,8	4,4	معامل الاختلاف
الإناث								
26	24,4	26,8	26,3	24,5	29,1	27	23	المتوسط الحسابي
1,5	1,7	0,9	0,8	0,9	1,3	1,5	1,7	الانحراف المعياري
22,4	21,3	25,6	24,7	22,4	26	24	19,6	القيمة الدنيا
واد الذهب	أزيلال	مدنين	مدنين تطاوين	مدنين تطاوين	اليزي	اليزي	الجلفة	
29,9	28	28,6	27,4	25,6	32	29,8	27,2	القيمة القصوى
الحسيمة	الرباط	جنوبية	الكاف	بيجا	جيجل تيزي وزو	الجزائر العاصمة	الجزائر العاصمة	
5,7	6,8	3,3	2,9	3,8	4,5	5,5	7,6	معامل الاختلاف

والمغرب هو الآخر عرف تغيرات عميقة تمثلت عموما في ارتفاع سن الزواج الأول وزيادة نسب العزاب عند كلا الجنسين وذلك على المستوى الإقليمي باستثناء بعض الأقاليم التي انخفضت فيها قيم هذه المؤشرات، ولكن عموما أصبح نمط الزواج المبكر خلال السنوات الأخيرة نادر الحدوث وفي مناطق معينة، وسوف تقتصر دراستنا لتطور سن الزواج الأول في المغرب على المستوى الإقليمي على الفترة بين التسعينيات (1994) والألفينات (2004)، ولكن من خلال الدراسة التي قام بها الباحث عزيز أجبيلو (1998) واعتمادا على نتائج تعداد 1982، فقد تراوحت قيمة سن الزواج الأول بين 24,7 سنة (شافساون) و29,3 سنة (كازبلانكا) وذلك بالنسبة للذكور وبلغت قيمة معامل الاختلاف 4,1%، أما بالنسبة للإناث فقد تراوحت قيمة هذا المؤشر بين (19,9 سنة) بإقليم ورزازات

و24,9 سنة (كازبلانكا) وقدر معامل الاختلاف ب5,4%. عشر سنوات بعد ذلك (1994) تراوحت قيمة متوسط السن عند أول زواج بين 25,9 سنة (زاكورة) و32,2 سنة (الرباط) عند الذكور، وبين 21,3 سنة (أزيلال) و28 سنة (الرباط) عند الإناث، وقد بلغت قيم معاملات الاختلاف لهذه السنة بالنسبة للذكور والإناث على التوالي (4,4% و6,8%) (جدول رقم28)، ومن بين المناطق التي تأخر فيها الذكور عن الزواج في هذه الفترة: بركان، وجدة، كازبلانكا، حيث فاق فيها سن الزواج الأول 31 سنة (جدول11.2- ملحق2) ،في حين بلغت قيمة هذا المؤشر في كل من: مولاي يعقوب، ورزازات، تارودانت، شيشاوة، أزيلال، الراشدية، بولمان، شيفشاوة حوالي 27 سنة، أما بالنسبة للإناث فتميزت كل من: أوسرد، وادي الذهب، بوجدور، أسالزاك، السمارة، ورزازات، زاكورة، قلعة السراغنة، الرشيدية، بولمان، الخنيفرة، أزيلال بنمط الزواج المبكر خلال هذه الفترة (في حدود 22 سنة)، في حين ترتفع قيمة هذا المؤشر (فوق 26 سنة) في كل مراكش، ناظور، وجدة، كازبلانكا، الرباط، مكناس، الحسيمة، بركان. وحسب تعداد 2004 فقد ارتفعت قيمة هذا المؤشر في جميع أقاليم المغرب تقريبا، لتتراوح بين 27,8 (زاكورة) و33,5 سنة) في كل من بركان والرباط وذلك عند الذكور، أما بالنسبة للإناث فتراوحت قيمة هذا المؤشر بين 22,4 (وادي الذهب) و29,9 سنة (الحسيمة)، وبلغت قيمة معامل الاختلاف 4,4 بالنسبة للذكور و5,7 عند الإناث. إن الارتفاع في سن الزواج الأول مس تقريبا جميع المناطق في المغرب باستثناء كل من: مراكش والنواصر أين شهد هذا المؤشر انخفاضا طفيفا بحوالي (0,3)، خلال الفترة 1994-2004، وذلك عند فئة الإناث . عموما فإن سن الزواج الأول عرف تطورات هامة خلال الفترة (1980-2000) في دول المغرب العربي الثلاث، والاتجاه نحو الارتفاع لهذا المؤشر مس تقريبا جميع المناطق على مستوى كل بلد.

5.5 الفرق في السن بين الزوجين على المستوى الإقليمي لكل بلد:

إن تراجع سن الزواج الأول في المغرب العربي قد هز التوازن التقليدي للعائلة المبني على فارق السن بين الزوجين والذي يمنح السلطة التامة للزوج باعتبار الزوجة أصغر منه. وكون الزوجة أصغر سنا منه يجعلها أقل خبرة في الحياة من الزوج وبالتالي تنصاع لأوامره بسهولة وحتى النساء من جهتهن يحبذن أن يكون الرجل أكبر منهن سنا [10](p150) ولكن فارق السن بين الزوجين أخذ في التقلص مع مرور الزمن. ففي الجزائر كان الفرق قبل الاستقلال يصل إلى 6 سنوات وخلال سنوات السبعينات تراوحت قيمة هذا المؤشر ما بين 2,7 و6,8 سنوات ويزداد الفرق في السن بين الزوجين

خاصة في ولايات الجنوب (أدرار، تمنراست، الأغواط، الجلفة وورقلة) ويتقلص في كل من الجزائر العاصمة، قسنطينة ووهران [9](p121). ومع مطلع الثمانينات تراجع الفرق إلى 4 سنوات وذلك على المستوى الإقليمي، ولأن دراستنا تقتصر على الفترة بين الثمانينات والألفينات فسنحاول تسليط الضوء على التطورات التي عرفها هذا المؤشر خلال هذه الفترة. ففي سنوات الثمانينات (1987) تراوح الفرق في السن بين الزوجين ما بين 2,9 (قسنطينة) و7,1 سنة (تندوف واليزي) وبلغ معامل الاختلاف 22,85% (جدول 12.2- ملحق 2)، وقد سجلت الفروق الكبيرة خاصة في ولايات الجنوب (أدرار، اليزي، تمنراست، تندوف)، في حين انخفض هذا المؤشر في كل من أم البواقي، قالمة، قسنطينة، ميلة. إحدى عشر سنة بعد ذلك (1998) انخفضت هذه الفروق لتتراوح بين 2,6 سنة (ميلة) و6,7 سنة (اليزي) وبلغ معامل الاختلاف 21,17%، وقد سجلت كل من البيض، تندوف، عين الدفلى والجلفة انخفاضا ملموسا لهذا المؤشر مقارنة مع تعداد 1987 في حين حافظت ولايات: قالمة، عين تموشنت ومستغانم على نفس القيمة خلال الفترة (1998-1987)، لترتفع في كل من (قسنطينة، تيبازة، تلمسان، الجزائر العاصمة ووهران). وحسب تعداد 2008 تراوحت قيم هذا المؤشر ما بين 2,2 (شلف) و6 سنوات (اليزي)، وبلغ معامل الاختلاف 22,9%، وقد بقيت الفروق مرتفعة بولايات الجنوب (تمنراست، اليزي، تندوف). ومقارنة مع تعداد 1998 فقد انخفضت هذه الفروق في 33 ولاية من ولايات الوطن، في حين حافظت كل من غرداية، قالمة وعين الدفلى على نفس القيمة، أما الولايات التي ارتفعت فيها قيم هذا المؤشر هي: الجزائر العاصمة، قسنطينة، عين تموشنت، سيدي بلعباس، عنابة، معسكر، وهران، بومرداس، تيبازة، البليدة، تيزي وزو وتلمسان. ولعل ذلك التباين بين مختلف الولايات يعود إلى درجة تحكم العادات والتقاليد الاجتماعية في مسألة الزواج.

أما في تونس فقد تراوح الفرق في السن بين الزوجين بين 2 سنة (القيروان) و4,1 سنة (القصرين) وبلغ معامل الاختلاف 15,5% وذلك سنة 1984 (جدول 13.2- ملحق 2). والولايات التي سجلت فيها فروق كبيرة في هذه الفترة (1984) هي: نابل، زغوان، القصرين، قبلي، قابس، كما سجلت ولايات إقليم تونس الكبرى نفس القيمة (3,9 سنة)، في حين انخفض الفرق في ولايات (القيروان، سيدي بوزيد، المنستير، مهدية). أما في تعداد 1994 فتراوحت قيم هذا المؤشر بين 2,1 سنة (مهدية) و4,2 سنة في كل من نابل وزغوان وقدر معامل الاختلاف ب 17,3%. ويلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف لهذا المؤشر في الولايات التالية: نابل، جنوبة، منستير، القيروان، قفصة، توزر، صفاقص، مدينين، تطاوين وذلك مقارنة مع تعداد 1984، في حين حافظت كل من بيجاء، بنزرت، سوسة على نفس القيمة خلال الفترة 1994-1984، وانخفضت في كل من (الكاف، سليانة، مهدية، القصرين،

سيدي بوزيد، قبلي، قابس) وبشكل طفيف بولايات إقليم تونس الكبرى. عشر سنوات بعد ذلك (2004) تراوحت قيمة هذا المؤشر ما بين 4,7 (سوسة) و6,1 (زغوان) وبلغ معامل الاختلاف (7,6%) وقد سجلت الفروق الكبيرة في كل من (زغوان، بنزرت، منستير، تطوين، توزر) وانخفضت في كل من تونس، بن عروس، سوسة، القيروان، قبلي.

أما بالنسبة للمغرب فنظرا لعدم توفرنا على معطيات التعداد العام للسكان والسكن (1982) والمتعلقة بمؤشرات الزواج الأول وذلك على المستوى الإقليمي، فسوف نعرض ما توصل إليه الباحث عزيز جيلو في دراسته حول تغير سن الزواج الأول في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (1970-1980)، وحسب نتائج تعداد 1982 فقد تراوحت قيم مؤشر الفرق في السن بين الزوجين ما بين 3,2 سنة (الحسيمة) و6,1 سنة (كلميم) جنوب المغرب، وقدر معامل الاختلاف ب (15,3%) مقارنة مع 11,4% خلال فترة السبعينات [9](p122). وحسب تعداد 1994 تراوحت الفروق بين 2,9 (الحسيمة) و8,6 (أوسرد) ومعامل اختلاف قدر ب 24,9% (جدول 14.2-ملحق2). وارتفعت قيمة هذا المؤشر في المناطق التالية: أوسرد، وادي الذهب، بوجدور، أسالزاك، السمارة، طانطان، العيون)، في حين انخفضت في كل من إقليم طاطا، الناظور، مولاي يعقوب، الحسيمة، تاونات، تازة، الحاجب و(تارودنت، تزنييت) سجلنا قيمة 3,9 سنة ، وقد سجلت الفروق الكبيرة في جنوب المغرب . وفي العشرية الموالية (2004) تراوحت الفروق في السن بين الزوجين ما بين سنتين بإقليم طاطا و8,5 سنة بإقليم وادي الذهب وبلغ معامل الاختلاف 23,5%، وترتفع الفروق خاصة في الجنوب (أوسرد، وادي الذهب، بوجدور، العيون، أسالزاك، السمارة)، في حين تنخفض في كل من: مولاي يعقوب، الحسيمة، تاونات، شفشاون، تارودانت، شيشاوة، زاكورة، تزنييت، طاطا. وبالمقارنة مع تعداد 1994 فقد ارتفع هذا المؤشر في المناطق التالية: واد الذهب، القنيطرة، بن سليمان، خوربيقة، سطات، مراكش، بركان، الناظور، جرادة، بالإضافة إلى عدة أقاليم أخرى، كما هو موضح في (جدول 14.2-ملحق2).

إن الانخفاض المسجل في مؤشر الفرق في السن بين الزوجين في أغلب مناطق الدول الثلاث يمكن ربطه بجملة من العوامل منها تراجع تدخل الأهل في زواج الأبناء، حيث أصبح الشباب يتمتع بحق الحرية المطلقة في عملية اختيار الشريك (ة)، ارتفاع سن زواج المرأة، وتوسع دائرة التعليم، حيث أن لهذا الأخير أيضا أثر واضح في انخفاض قيمة هذا المؤشر

6.5 الارتباط المكاني لمؤشرات الزواج الأول في دول المغرب العربي:

الهدف من بحثنا هذا يكمن في دراسة التباينات الإقليمية فيما يتعلق بسن أول زواج بالنسبة لكل من الجزائر، تونس والمغرب، ومحاولة البحث عن وجود ارتباط مكاني لمؤشرات الزواج الأول بين هذه المناطق. ونعني بالارتباط المكاني معرفة ما إذا كانت المناطق التي لها حدود مشتركة فيما بينها لها نفس السلوك الزواجي، ولدراسة هذا الارتباط قمنا بحساب معامل مورن بالنسبة لمختلف مؤشرات الزواج الأول، والمتمثلة في:

- متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور.
- متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث.
- نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور.
- نسب العزوبة في الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث.

وذلك اعتمادا على التعدادات السكانية العامة التي أجريت في الدول الثلاث خلال سنوات الثمانينات، التسعينات والالفينات.

التعدادات السكانية لسنوات: 1987، 1998 و2008 بالنسبة للجزائر، وفي تونس خلال سنوات: 1984، 1994 و2004. أما بالنسبة للمغرب فنظرا لعدم توفر المعطيات الخاصة بالتعداد السكاني لسنة 1982 والمتعلقة بالمؤشرات الأربعة السابقة الذكر وذلك على المستوى الإقليمي، فسوف نقصر على نتائج التعدادين 1994 و2004. وفي الدراسة التي أجراها الباحث عزيز أجيلو (1998) تطرق فيها لدراسة الارتباط المكاني في هاته الدول فيما يتعلق بسن الزواج الأول، وبالنسبة للمغرب فقد اعتمد الباحث على معطيات التعداد السكاني (1982) متبنيا التقسيم الإداري لسنوات السبعينات، وقد توصل إلى وجود ارتباط مكاني بين المناطق المتجاورة (المناطق التي لها حدود مشتركة فيما بينها) فيما يخص تغير سن الزواج الأول وذلك خلال سنوات الثمانينات (تعداد 1982).

جدول رقم 29: قيم معامل مورن خلال تعداد 1982 (في المغرب).

العزبات في الفئة 24-20 سنة	العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة	متوسط السن عند أول زواج (إناث)	متوسط السن عند أول زواج (ذكور)	المؤشرات سنة التعداد
0,26	0,21	0,28	0,22	1982

Source :Aziz ajbilou ,op cit ,p111

والجدول التالي يمثل قيم معامل مورن المحسوبة خلال التعدادات السكانية بالنسبة للدول الثلاث

جدول رقم 30: قيم معامل مورن المطبق على مستوى المؤشرات الآنية ومؤشرات التطور لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث.

المؤشرات الآنية ومؤشرات التطور لسن الزواج الأول				
العزاب الإناث في فئة 20-24 سنة	العزاب الذكور في فئة 25-29 سنة	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	
0,46	0,40	0,59	0,52	الجزائر
0,55	0,55	0,59	0,53	1987
0,35	0,35	0,40	0,43	1998
0,11	0,11	0,38	0,37	2008
0,41	0,46	0,28	0,13	1998-1987
				2008-1998
0,55	0,58	0,55	0,59	تونس
0,22	0,38	0,16	0,46	1984
0,31	0,34	0,29	0,34	1994
0,56	0,59	0,43	0,37	2004
0,40	0,43	0,23	0,26	1994-1984
				2004-1994
0,27	0,20	0,32	0,20	المغرب
0,30	0,23	0,27	0,18	1994
0,13	0,12	0,37	0,16	2004
				2004-1994

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التعدادات السكانية لسنوات: 1987، 1998، 2008 بالنسبة للجزائر، وسنوات: 1984، 1994، 2004 بالنسبة لتونس، وسنتي: 1994، 2004 في المغرب (وذلك باستخدام برنامج EXEL).

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن قيم معامل مورن المحسوبة كلها موجبة وتختلف هذه القيم من بلد لآخر ومن تعداد لآخر وذلك حسب المؤشرات المعتمدة في دراستنا (متوسط السن عند أول زواج عند الجنسين، ونسب العزوبة بالنسبة للذكور في الفئة 25-29 سنة والفئة 20-24 سنة عند الإناث)، وحسب النتائج التي توصلنا إليها: يوجد ارتباط مكاني موجب لسن الزواج الأول بالنسبة لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنوات الثمانينات، التسعينات والألفينات وذلك مهما كانت نوعية المتغير المعتمد في الدراسة. فبالنسبة للجزائر ومن خلال قيم معامل مورن الموضحة في الجدول السابق يتبين لنا أن قيم هذا المعامل كلها موجبة وذلك خلال التعدادات السكانية الثلاث 1987، 1998، 2008، وهذا يعني أن المناطق التي لها حدود مشتركة مع بعضها البعض لها نفس السلوك الزواجي. فالتيغير في سن الزواج الأول عند الجنسين يكون بنفس الوتيرة بالنسبة للمناطق المتجاورة، حيث أن الارتفاع في هذا المؤشر يمس المناطق التي لها حدود مشتركة مع بعضها البعض بنفس

الحجم وبلغت قيم معامل مورن حسب تعداد 1987: 0,52 بالنسبة لمؤشر متوسط السن عند أول زواج لدى الذكور و0,59 بالنسبة لمؤشر متوسط السن عند أول زواج لدى الإناث، وهذا يعني وجود تشابه قوي بين الولايات المتجاورة. كما أن التغيير في نسب العزوبة بالنسبة للذكور في الفئة 25-29 سنة والإناث في الفئة 20-24 سنة يكون بنفس الوتيرة وبلغت قيم معامل مورن: 0,40، 0,46 على التوالي، وفي تعداد 1998 نلاحظ أن التغيير في سن الزواج الأول وكذا نسب العزوبة عند الجنسين متشابه في جميع المناطق المتجاورة وقد بلغت قيم معامل مورن: 0,53، 0,59، 0,55، 0,55 بالنسبة للمؤشرات الأربعة السابقة الذكر، هذا يعني وجود ارتباط مكاني موجب وشديد نسبيا بين الولايات التي لها حدود مشتركة فيما بينها. عشر سنوات بعد ذلك (2008) نلاحظ أن تلك القيم انخفضت مقارنة مع سنتي 1987، 1998 وهي على التوالي: 0,43، 0,40، 0,35، 0,35، ولكن تبقى الولايات المتجاورة تسلك نفس السلوك الزواجي.

وفيما يخص سرعة تغيير أو تطور المؤشرات المعتمدة في الدراسة من تعداد لآخر فتتم بنفس الوتيرة في المناطق المتجاورة وهذا ما توضحه قيم معامل مورن لمؤشرات التطور بين سنتي 1987 و1998 في الجدول السابق، والملاحظ أن الارتباط كان ضعيفا فيما يخص مؤشرات تطور نسب العزوبة عند الذكور والإناث (بقيمة 0,11) مقارنة مع مؤشرات التطور لمتوسط السن عند أول زواج لكلا الجنسين (0,37، 0,38).

كذلك نلاحظ أن قيم مورن المحسوبة بين سنتي 1998-2008 كلها موجبة، ولكن الارتباط كان ضعيفا نسبيا (0,13) بالنسبة لمؤشر تطور سن الزواج الأول عند الذكور. وعليه فالسلوكات الزواجية في المناطق المتجاورة خلال سنوات 1987، 1998، 2008 متماثلة (متشابهة).

أما في تونس فمن خلال قيم معامل مورن المحسوبة والموضحة في (الجدول رقم 30) نلاحظ وجود ارتباط مكاني موجب بين المناطق المتجاورة وبلغت قيم معامل مورن بالنسبة للمؤشرات الأربعة على التوالي: 0,59، 0,55، 0,58، 0,55 وذلك حسب تعداد 1984، أما القيم المسجلة سنة 1994 فهي قيم منخفضة مقارنة مع تلك المحسوبة سنة 1984 وأخفض قيمة كانت بالنسبة لمؤشر سن الزواج الأول عند الإناث (0,16). وهذا يعني وجود ارتباط مكاني موجب ضعيف بين المناطق المتجاورة بالنسبة لهذا المؤشر. وحسب تعداد 2004 تراوحت قيم معامل مورن ما بين 0,29 و0,34. وفيما يخص سرعة تطور المؤشرات الأربعة فقد كانت بنفس الوتيرة بين سنتي 1984 و1994 بالنسبة للمناطق المتجاورة وبلغت قيم هذا المؤشر على التوالي: 0,37، 0,43، 0,59، 0,56، أما خلال الفترة 1994-2004 فنلاحظ أن سرعة تغيير أو تطور مؤشر سن الزواج الأول ونسب العزوبة هي نفسها بين مختلف مناطق تونس المتجاورة (الجدول رقم 30).

نفس الظاهرة لوحظت في المغرب، حيث توضح قيم معامل مورن المحسوبة خلال التعدادين 1994، 2004 أن هناك ارتباط مكاني موجب بين المناطق التي لها حدود مشتركة مع بعضها البعض وذلك فيما يتعلق بتغير سن الزواج الأول ونسب العزوبة عند الجنسين، ولكن نلاحظ أن تلك القيم منخفضة مقارنة مع القيم المسجلة في كل من الجزائر وتونس وذلك خلال سنوات التسعينات والألفينات، أي أن الارتباط بين المناطق المتجاورة في المغرب ضعيف مقارنة مع الجزائر وتونس، (الجدول رقم 30) وقد يعود ذلك إلى كون مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي متقاربة نسبيا في الولايات المتجاورة في الجزائر وتونس ومتباعدة في المغرب. وفيما يخص سرعة تغير تلك المؤشرات بين سنتي 1994 و2004 فهي نفسها بين المناطق التي لها حدود مشتركة فيما بينها. ومع أن قيم معامل مورن المحسوبة كانت منخفضة في المغرب مقارنة مع كل من الجزائر وتونس إلا أن الارتباط موجب بين المناطق المتجاورة في المغرب.

عموما نقول أن التغير في سن الزواج الأول ونسب العزوبة عند الجنسين في منطقة معينة يكون بنفس الوتيرة في المناطق التي لها حدود مشتركة معها، كما أن سرعة التطور بالنسبة لمؤشرات الزواج الأول المذكورة سابقا هي نفسها في مختلف مناطق المغرب العربي المتجاورة وذلك بين سنوات الثمانينات وإلى غاية الألفينات. إذن فالمناطق المتجاورة في كل من الجزائر، تونس والمغرب لها نفس السلوك الزواجي. مما يؤكد صحة الفرض :

يوجد ارتباط مكاني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب).
وكما ذكرنا في الفصل الثاني، هناك مؤشر آخر يمكن من خلاله كذلك قياس الارتباط المكاني وهو مؤشر جيرري، فمن خلال (جدول 15.2-ملحق 2) يتضح لنا أن قيم معامل جيرري المحسوبة كلها موجبة وأقل من الواحد وتختلف هذه القيم من بلد لآخر ومن تعداد لآخر وذلك بالنسبة للمؤشرات الأربعة المذكورة سابقا، وهذا يعني وجود ارتباط مكاني موجب لسن الزواج الأول بين مختلف المناطق المتجاورة التي لها حدود مشتركة فيما بينها في كل من: الجزائر، تونس والمغرب. وعليه فالسلوكات الزواجية بين المناطق المتجاورة في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنوات الثمانينات، التسعينات والألفينات متماثلة (جدول 15.2-ملحق 2).

7.5 تحليل التغير المكاني والزمني لمؤشرات الزواج الأول حسب بعض العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية:

يهدف هذا الجزء إلى الكشف عن بعض العوامل أو الأسباب ذات العلاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج عند الذكور والإناث، ووصولاً لهذا الهدف تم اختبار العلاقة القائمة بين المتغيرات

المستقلة والتابعة باستخدام معامل الارتباط للكشف عن وجود علاقة بين: التعليم، التحضر، البطالة، ومؤشرات الزواج الأول المتمثلة في: متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور، متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث، نسب العزوبة عند الذكور في الفئة 25-29 سنة، نسب العزوبة عند الإناث في الفئة 20-24 سنة.

1.7.5 العلاقة بين معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة (le taux

d'alphabétisme) عند الذكور والإناث ومؤشرات الزواج الأول:

يعتبر التعليم أحد المقومات الأساسية في حياة المجتمعات الحديثة سواء كانت متقدمة أو متخلفة والدليل على ذلك ما تخصصه بلدان العالم من ميزانيات كبيرة وامتزايدة لتطوير مناهجه ووسائله وتحسين مردوده على كل المستويات، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وغيرها من أجل حياة أفضل [4](ص58)

جدول رقم 31 : معاملات الارتباط بين معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة عند الذكور والإناث
(le taux d'alphabétisme) والمؤشرات (الآنية وتطورها) لسن الزواج الأول خلال
التعدادات الثلاث الأخيرة.

المؤشرات الآنية سنة التعداد	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	نسب العزبات الذكور في الفئة 29-25 سنة	نسب العزبات في الفئة 20-24 سنة
الجزائر 1987 1998 2008	0.66 0.575 0.211	0.706 0.536 0.113	0.583 0.562 0.133	0.591 0.362 *0.034
مؤشرات التطور الفترة	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	نسب العزبات الذكور في الفئة 29-25 سنة	نسب العزبات في الفئة 20-24 سنة
1998-1987 2008-1998	0.341 0.176	0.522 0.564	0.666 0.555	*-0.434 0.684
تونس 1984 1994 2004	/ 0.315 *-0.143	0.508 0.05 *0.031	0.370 0.342 0.301	0.589 0.056 0.35
مؤشرات التطور الفترة	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	نسب العزبات الذكور في الفئة 29-25 سنة	نسب العزبات في الفئة 20-24 سنة
2004-1994	0.764	*-0.020	0.586	0.289
المغرب 1982	/	0.718	0.391	0.709

/غير موجود،*لاتوجد دلالة إحصائية.

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التعدادات العامة للسكان والسكنى (باستخدام برنامج

(spss

يبين الجدول السابق علاقة التعليم مقاسا بمعدل المعرفة بالقراءة والكتابة لدى الفئة 10 سنوات فما فوق (le taux d'alphabétisme) عند الذكور والإناث بمتوسط السن عند أول زواج وكذا نسب العزوبة عند الجنسين بالنسبة للدول الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب). إذ تظهر هذه العلاقة موجبة وشديدة نسبيا في فترة الثمانينات، بينما نلاحظ أن شدتها تناقصت نسبيا مع نهاية التسعينات وضعفت هذه الشدة مع نهاية العشرية الموالية، حيث انتقلت قيم معاملات الارتباط في الجزائر بالنسبة لمؤشر متوسط السن عند أول زواج عند الذكور من 66% (حسب تعداد 1987) إلى 21% سنة 2008، أما عند الإناث فقد انتقلت تلك القيم من 71% إلى 11% خلال نفس الفترة. وفيما يخص مؤشر نسب العزوبة فقد انتقلت قيم معامل الارتباط من 58% إلى 13% بالنسبة للذكور في الفئة 25-29 سنة خلال الفترة (1987-2008)، ومن 59% إلى 36% عند الإناث خلال الفترة (1987-1998).

أما فيما يخص مؤشرات التطور فنلاحظ وجود ارتباط موجب شديد نسبيا بين وتيرتي تطور معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة عند الجنسين ومؤشرات التطور لسن الزواج الأول (تغير متوسط السن عند أول زواج لدى الإناث وتغير نسب العزاب في الفئة 25-29 سنة)، فقد بلغت قيم معاملات الارتباط على التوالي: 52%، 66% وذلك خلال الفترة بين 1987 و1998. أما في الفترة بين التسعينات والألفينات (1998-2008) فنلاحظ وجود علاقة موجبة قوية بين وتيرة تطور معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة عند الإناث وتيرتي تطور مؤشري الزواج الأول: متوسط السن عند أول زواج عند الإناث ونسب العازبات في الفئة 20-24 سنة، إذ بلغت قيم معاملات الارتباط على التوالي: 56% و68%. وفيما يخص الارتباط بين وتيرتي تطور متوسط السن عند الزواج الأول لدى الذكور ومعدلات المعرفة بالقراءة والكتابة فهو ضعيف نسبيا خلال الفترتين الأولى والثانية.

إن المجهودات المبذولة من طرف الدولة في سبيل نشر التعليم والقضاء على الأمية، كان لها أثر بارز على السلوكيات الديموغرافية عموما والزواجية على وجه الخصوص، فكلما تزايدت وتيرة التعليم صاحبها تأخر في سن الزواج عند الجنسين والبقاء في حالة عزوبة مدة أطول، بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم يتدخل في عملية اختيار القرين إذ أنه كلما كان المستوى التعليمي للشخص مرتفعا كلما كانت له إمكانية ليس فقط لتأخير زواجه وإنما لاختيار شريكه أيضا وفيما يخص النساء فإن الإمكانية تكون أكثر حدة عندما يكن حاصلات على شهادات جامعية ومندمجات في الحياة المهنية، إذ تعتبر سنوات العزوبة عند بعضهن فترة تراكم رأسمال من الخبرات والموارد المادية، كما تعتبر فرصة للبناء الذاتي. وقد أثبت تحقيق قام به المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكان والتنمية (GENEAP) سنة 2001، حول العلاقة بين تحول الخصوبة والزواجية وديناميكية البنى الأسرية أنه "بغض النظر عن الظروف الاجتماعية -الاقتصادية التي مست العائلة الجزائرية والتي

تقتضي عمل المرأة، فإن النساء المستجوبات يرين في عملهن وسيلة في إثبات ذاتهن وتأمين استقلاليتهن، وبالنسبة للجامعات منهن أن العمل يمثل تنويعا لجهودهن الدراسية ويسمح بالحصول على دور اجتماعي أكثر قيمة ويتجاوز مجرد الدور الإيجابي الذي تميزت به المرأة لمدة طويلة" [8](ص50)، كما أنه لم يعد ينظر للمرأة بنفس الطريقة كما في السابق حيث كان الأولياء يعتقدون أن الذكور أنفع لرعايتهم في الكبر وقد أثبتت بعض الدراسات (لبصاري، 2000) CREAD أن البنات يعتنين أكثر من الذكور بأولياهم المسنين.

أما بالنسبة لتونس فقد انتقلت تلك القيم من 37% إلى 30% خلال الفترة (1984-2004) بالنسبة لمؤشر نسب العزاب في الفئة 25-29 سنة ومن 59% إلى 35% بالنسبة لمؤشر نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة خلال نفس الفترة، في حين كان الانخفاض شديدا بالنسبة لمؤشر متوسط السن عند أول زواج لدى الإناث حيث انتقل من 51% (1984) إلى 3% (2004)، أما بالنسبة للذكور فقدّر هذا المؤشر حسب تعداد 1994 بـ(32%) وتعتبر تونس من الدول التي تقدمت كثيرا في مجالات الحياة المختلفة سواء كانت التعليمية أو الاقتصادية أو الثقافية، وأهم إنجاز قامت به البلاد وبدون منازع هو تعميم التعليم وهذه التجربة ساهمت في تحسين وضعية المرأة والنهوض بها معرفيا وتنوير ذهنها وتحرير طاقتها وقدراتها الهائلة، وهذا يمثل الخطوة الأساسية الأولى التي فتحت أمامها الباب لتعي بحقوقها وبمكانتها المركزية في المجتمع وبضرورة أن تكون عضوا فاعلا فيه ناهضا لتحقيق أهدافه مثلها مثل الرجل. وفيما يخص مؤشرات التطور فمن خلال الجدول السابق نلاحظ وجود ارتباط موجب قوي (76%) بين وترتيبي تطور مؤشر متوسط السن عند أول زواج لدى الذكور ومعدل المعرفة بالقراءة والكتابة. وفيما يخص مؤشر التطور لنسب العزاب في الفئة 25-29 سنة فقد بلغ معامل الارتباط 59% في الفترة بين التسعينات والألفينات (1994-2004)، في حين كان الارتباط ضعيفا (حوالي 29%) بالنسبة لمؤشر تطور نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة. إن تعميم التعليم وطول فترة الدراسة يمثلان عاملا مهما في تغيير السلوكات الزوجية للأشخاص، فكلما تزايدت وتيرة التعليم تأخر سن الزواج الأول وهذا التأخر نتج عنه ارتفاع في عدد العزاب.

أما في المغرب فمن خلال الدراسة التي قام بها الباحث عزيز أجيبيلو (1998)، واعتمادا على نتائج تعداد 1982 توصل الباحث إلى وجود علاقة موجبة قوية بين معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة ومؤشري الزواج الأول: متوسط السن عند أول زواج عند الإناث ونسب العازبات في الفئة 20-24 سنة وبلغت قيم معاملات الارتباط على التوالي: 72% و71%، أما بالنسبة لمؤشر نسب العزاب الذكور فقد بلغت تلك القيمة 39%، ولكن نظرا لعدم تمكننا من الحصول على معدلات المعرفة

بالقراءة والكتابة عند الجنسين خلال تعدادي 1994 و2004، فقد تعذر علينا دراسة العلاقة السابقة الذكر خلال هذه العشرية، وقد أشرنا في الفصل الرابع لوجود علاقة طردية موجبة بين المستوى التعليمي ونسب العزوبة عند الذكور والإناث في الفئات العمرية 25-29 سنة و20-24 سنة على التوالي حسب نتائج مسح 1992. فهناك أعداد كبيرة من الشباب الذكور والإناث يلتحقون بالمراحل العديدة للتعليم لاسيما التعليم العالي والذي له أثر واضح في رسم مستقبل الفتاة حيث أصبحت هذه الأخيرة لا تقدم على الزواج إلا بعد إتمام فترة الدراسة والحصول على عمل ملائم، وكذلك نجد الأمر بالنسبة للرجل فغالبا ما يرفض الزواج قبل إنهاء دراسته الجامعية والحصول على منصب عمل دائم يضمن به دخلا مناسباً له مما يساهم في تمديد فترة العزوبة وارتفاع نسبها. عموماً فإن العلاقة بين التغير المكاني لسن الزواج الأول والتعليم طردية موجبة، وقد كانت شديدة نسبياً خلال سنوات الثمانينات في الدول الثلاث أين كانت الفوارق بين الولايات جد معتبرة، فالتباين الكبير في مستويات التعليم بين المناطق كان يفسر الاختلاف في مستويات مؤشر سن الزواج الأول، ومع توسع ظاهرة التعليم وتقلص تلك الفوارق بين الولايات في هذا الميدان ضعفت العلاقة السابقة الذكر جداً كما نلاحظه من خلال تعدادات الدول الثلاث. من جهة أخرى نلاحظ أن الارتباط بين وترتي تطور معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة ومؤشرات سن الزواج الأول موجب بالنسبة للجزائر وتونس.

ويبقى للتعليم تأثير على تأخر سن الزواج خاصة لدى الإناث وذلك بسبب إصرارهن على استكمال تعليمهن وخروجهن للعمل، فهو أحد أهم وسائل تمكين المرأة وتسليحها بما يلزم من معارف ومهارات وثقة بالنفس. ولكن التعليم لم يؤخر فقط زواج الفتاة بل إن الشاب أيضاً لا يستطيع التفكير في الزواج قبل إنهاء تعليمه وإيجاد عمل مستقر يدر عليه دخلاً مناسباً، فهو لا يستطيع في فترة التعليم توفير المال والقيام بواجباته تجاه الأسرة.

مما سبق يمكننا القول إذن أن الفرضية التي تنص على أنه للتعليم علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأولى صحيحة وذلك بالنسبة لمجمل دول المغرب العربي المعنية بهذه الدراسة والتي أمكن الحصول على المعطيات المتعلقة بالمؤشرات المستعملة.

2.7.5 العلاقة بين التغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول والتحضر:

إن التحول الكبير إلى نمط الحياة الحضرية وما يتبعها من متطلبات واسعة للعيش كان له أثر كبير على تغير سن الزواج الأول في دول المغرب العربي والجدول التالي يوضح العلاقة بين معدلات التحضر ومؤشرات الزواج الأول والمتمثلة في متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور، متوسط

السن عند أول زواج بالنسبة للإناث، نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة، ونسب العازبات في الفئة 20-24 سنة، وذلك بالنسبة للجزائر، تونس والمغرب خلال سنوات الثمانينات، التسعينات والألفينات.

جدول رقم 32: معاملات الارتباط بين معدلات التحضر والمؤشرات (الآنية وتطورها) لسن الزواج الأول خلال التعدادات الثلاث الأخيرة.

المؤشرات الآنية سنة التعداد	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة	نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة
الجزائر 1987	0.479	0.340	0.466	0.276
1998	0.178	0.073	0.077	*-0.06
2008	0.09	*-0.256	*-0.043	*-0.263
مؤشرات التطور الفترة	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة	نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة
1998-1987	0.262	0.223	0.19	*0.01
2008-1998	0.503	0.547	0.263	0.370
تونس 1984	0.414	0.263	0.370	0.237
1994	0.412	*0.003	0.414	0.068
2004	*-0.06	0.048	0.221	0.087
مؤشرات التطور الفترة	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة	نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة
1994-1984	0.124	*-0.238	0.168	*-0.19
2004-1994	0.253	*0.039	0.478	0.370
المغرب **1982	/	0.695	0.821	0.692
1994	0.732	0.410	0.714	0.359
2004	0.665	0.297	0.700	0.394
مؤشرات التطور الفترة	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة	نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة
2004-1994	*-0.114	*-0.105	0.092	*-0.12

/غير موجود،*لا توجد دلالة إحصائية،**Aziz Ajbilou op cit,p 313

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التعدادات العامة للسكان والسكن (باستخدام برنامج

(spss)

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود علاقة موجبة بين معدلات التحضر ومؤشرات الزواج الأول، وقد كانت هذه العلاقة شديدة نسبيًا خلال فترة الثمانينات وضعفت بشدة خلال فترة الألفينات خاصة في الجزائر وتونس. ففي الجزائر انتقلت قيم معاملات الارتباط بالنسبة لمؤشر متوسط السن عند أول زواج لدى الذكور من 48% سنة 1987 إلى 9% في تعداد 2008، أما عند الإناث فقد انتقلت هذه القيم من 34% إلى 7% خلال الفترة 1987-1998، وفيما يخص علاقة التحضر بمؤشر نسب العزوبة فقد سجلنا قيمة 47% بالنسبة للذكور و28% بالنسبة للإناث وذلك خلال فترة الثمانينات وضعفت هذه العلاقة بشدة خلال العشرية الموالية كما توضحه قيم معاملات الارتباط في الجدول السابق، أما بالنسبة لمؤشرات التطور فنلاحظ عموماً وجود علاقة موجبة ضعيفة بين وترتي تطور معدلات التحضر ومؤشرات تطور سن الزواج الأول وذلك خلال الفترتين (1987-1998) و(1998-2008)، إلا أن تلك العلاقة كانت شديدة نسبيًا بالنسبة لمؤشر متوسط السن عند أول زواج لدى الذكور والإناث وذلك خلال الفترة الثانية وقد بلغت قيم معاملات الارتباط على التوالي: 50% و55%. إن التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري كان لها أثر كبير على البنى الأسرية والسلوكيات تجاه ظاهرة الزواجية ومن بين تلك التحولات نجد ظاهرة التحضر والتي صاحبها ظهور أنماط معيشية جديدة كان لها أثر بالغ في تغيير نمط الزواج في الجزائر ذلك أن الحياة في المدن تفتح أمام الشباب أبواباً عديدة لتحسين ظروف المعيشة كما أنها تحرر المرأة من بعض القيود والقيم الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالزواج سواء من حيث التوقيت أو الاختيار المناسب للشريك، فكلما تزايدت وتيرة التحضر صاحبها تأخر في سن الزواج عند الجنسين والبقاء في حالة عزوبة مدة أطول.

أما في تونس فقد انتقلت قيم معامل الارتباط بالنسبة لمؤشر نسب العزاب الذكور من 37% إلى 22% خلال الفترة 1984-2004، ومن 24% إلى 9% بالنسبة لمؤشر نسب العازبات خلال نفس الفترة، وفيما يخص مؤشر متوسط السن عند أول زواج لدى الإناث فقد انتقلت تلك القيم من 26% إلى 5% بين سنوات الثمانينات والألفينات، في حين سجلنا تقريباً نفس القيمة بالنسبة لمتوسط سن الزواج الأول عند الذكور في الفترة 1984-1994 وقدرت بحوالي 41%. أما عن مؤشرات التطور فمن خلال قيم معاملات الارتباط الموضحة في الجدول السابق نلاحظ وجود علاقة موجبة ضعيفة بين وتيرة تطور معدلات التحضر وترتي تطور مؤشري الزواج الأول: متوسط السن عند أول زواج عند الذكور ونسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة وذلك خلال الفترة بين 1984-1994، أما في الفترة بين التسعينات والألفينات (1994-2004) فنلاحظ أن العلاقة بين وترتي التطور لمؤشر نسب العزاب الذكور ومعدل التحضر شديدة نسبيًا حيث بلغت قيمة معامل

الارتباط 48 %، وضعفت هذه العلاقة بالنسبة لمؤشر نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة وكذا متوسط السن عند أول زواج لدى الذكور وبلغت تلك القيم 37 % و 25 % على التوالي. يمكن ترجمة التحضر في مجموعة من الخصائص، من بينها الاستقلالية الفردية في العمل ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وكذا دور الإعلام المتقدم في رسم ملامح الحياة الحضرية، ولعل من نتائج الاندماج في هذا المحيط الاجتماعي حدوث تغيير على مستوى التنظيمات الاجتماعية التقليدية كظاهرة الزواج، ففي الريف لا تزال العادات والتقاليد تشجع على نمط الزواج المبكر خاصة لدى الإناث في حين أن الحياة الحضرية وما تتطلبه تؤثر على قيم الزواج التقليدي لجعله يتماشى مع التصورات والمتطلبات المتجددة عن تلك الحياة، وبالتالي ألزمت الشباب في كثير من الأحيان على تأخير زواجهم وتمديد فترة العزوبة .

أما في المغرب فنلاحظ وجود علاقة موجبة قوية بين التحضر ومؤشرات الزواج الأول وانتقلت قيم معاملات الارتباط من 73% سنة 1994 إلى 67% سنة 2004 بالنسبة لمتوسط السن عند أول زواج لدى الذكور، ومن 82% سنة 1982 إلى 70% سنة 2004 بالنسبة لنسب العزوبة عند الذكور في الفئة 25-29 سنة ، كما نلاحظ كذلك أن العلاقة بالنسبة لمؤشر متوسط السن عند أول زواج لدى الإناث كانت قوية خلال الثمانينات ثم تناقصت في سنوات الالفينات حيث انتقلت قيم معامل الارتباط من 70% سنة 1982 إلى 30% سنة 2004 ومن 69% إلى 39% بالنسبة لمؤشر نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة خلال نفس الفترة، ذلك أن الحياة الحضرية بكل متطلباتها لها تأثير هام على تغيير نموذج الزواج في المغرب، كما أن توفير فرص التعليم والعمل وزيادة حرية الفرد في اختيار شريك الحياة باتباع معايير معينة لهذا الاختيار كالتوافق في المستوى الثقافي والاجتماعي أدى إلى تراجع سن الزواج الأول عند الجنسين. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى ما كتبه اليومية المغربية "الرأي" في تحقيق لها حول الشباب المغربي وقضية الزواج وهذا تحت عنوان: "وللعزوف أسباب" حيث كشفت أن غلاء المعيشة وأزمة السكن والتحرر الاقتصادي أسباب كلها دفعت بأغلبية الشباب للعزوف عن الزواج وتأجيله لأجل غير مسمى. وفي نفس الموضوع دائما أضافت : إذا كانت الزيجات في الأرياف لازالت تتم بطريقة تقليدية وتتكفل العائلات بتنظيمها فإن المدن الكبرى شهدت تحررا في الأفكار والذهنيات وأصبح الشباب يتمتع بحق الحرية المطلقة في عملية اختيار الشريك(ة) [6](ص ص86-87)، في حين أن التغيير في مستويات التحضر أصبح ييسر بوتيرة متباطئة خلال العشرية الأخيرة(1994-2004) مقارنة بالعشرية السابقة (1982-1994) لأن العديد من الولايات قد سجلت مع منتصف التسعينات معدلات معتبرة، لهذا السبب فإن الارتباط بين وتيرة التغيير في معدل التحضر وتيرة تغيير مؤشرات الزواج الأول كان ضعيفا جدا.

إن انتشار التحضر بين مختلف المناطق أدى إلى تضاؤل تأثير هذا العامل على ظاهرة الزواج خاصة في الجزائر وتونس، ولكن عموماً يبقى للتحضر تأثير في تغير سن الزواج الأول. مما يؤكد صحة الفرضية : للتحضر علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثالث.

3.7.5 العلاقة بين التغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول والبطالة:

تعد البطالة من الظواهر التي وجهت لها عناية خاصة في المجتمع العربي بشكل عام والمغربي بشكل خاص باعتبارها مشكلة اقتصادية واجتماعية في آن واحد، وهي تعكس وصفا سلبا للاقتصاد ينعكس بدوره على الوضع الاجتماعي للعاطلين عن العمل ولمن حولهم والجدول التالي يبين العلاقة بين البطالة (معدلات البطالة لدى الذكور) ومؤشرات الزواج الأول (الأنية وتطورها)

جدول رقم 33 : معاملات الارتباط بين معدلات البطالة والمؤشرات (الأنية وتطورها) لسن الزواج الأول في الجزائر وتونس.

المؤشرات الأنية سنة التعداد	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة	نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة
الجزائر(*) 1987	/	-0.253	-0.424	-0.059
1998	/	-0.397	-0.464	-0.368
مؤشرات التطور الفترة	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة	نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة
*1998-1987	لا توجد دلالة إحصائية	لا توجد دلالة إحصائية	لا توجد دلالة إحصائية	لا توجد دلالة إحصائية
تونس 1994	-0.207	0.186	-0.221	0.141
2004	0.537	0.388	0.047	0.257
مؤشرات التطور الفترة	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للذكور	متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث	نسب العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة	نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة
2004-1994	-0.206	0.258	-0.529	-0.212

* Mohamed Bedrouni, op cit, p164-165

المصدر: حساب شخصي انطلاقا من معطيات التعدادات العامة للسكان والسكن (باستخدام برنامج

(spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود علاقة سالبة بين معدلات البطالة عند الذكور ومؤشرات الزواج الأول وذلك حسب نتائج التعدادين 1987 و1998، وهو ما أشار إليه الباحث محمد بدروني في دراسته حول الديموغرافيا الإقليمية في الجزائر، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط: -0.253، -0.424، -0.059- بالنسبة للمؤشرات الأنية على التوالي وذلك خلال سنوات الثمانينات (1987)، في حين بلغت تلك القيم حسب تعداد 1998: -0.397، -0.464، -0.368- على الترتيب.

وعليه فإن بعض الولايات تضاول الاختلاف فيما بينها فيما يخص معدلات البطالة، وقد يعود ذلك لكون الولايات أو المناطق التي تنتشر فيها البطالة غالبا ما تختص كذلك بمؤشرات ضعيفة من حيث التعليم والتحضر لذا نجد أن متوسط العمر عند الزواج الأول يكون منخفضا ونسب العزوبة تقل، بالإضافة إلى ذلك يمكننا الإشارة إلى قضية التصريح بالوضع المهنية، إذ يعتبر الكثيرون بأن فقط شغل وظيفة دائمة في القطاع العام أو الخاص يعتبر شغلا فجدهم يصرحون أنهم متزوجون وفي نفس الوقت عاطلين عن العمل.

من جهة أخرى فإن معدلات البطالة سنة 2007 قد مست نسبة 4.2% من المتزوجين، 24% من العزاب، 11.3% من المطلقين و4.2% من الأرامل وهذا عند الجنسين معا [8] (ص53) أما بالنسبة لتونس فقد تعذر علينا حساب معاملات الارتباط خلال سنوات الثمانينات وذلك لعدم توفرنا على معدلات البطالة على المستوى الإقليمي.

وللإشارة فإن الباحث عزيز أجيلو أشار في دراسته (1998)، واعتمادا على نتائج التعداد السكاني (1984) أن معدلات العازبات في الفئة 20-24 سنة ترتفع بارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير الفلاحي مع معامل ارتباط 53%، حيث منحت المرأة الاستقلالية الاقتصادية والعمل خارج المنزل مما حررها من بعض القيود والقيم الاجتماعية خاصة تلك المرتبطة بالزواج سواء في توقيته أو الاختيار المناسب للشريك، كذلك توصل الباحث لوجود علاقة موجبة بين نسبة النساء العاملات في القطاع غير الفلاحي ومعدلات العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة وبلغت قيمة معامل ارتباط 57%، فخرج المرأة للعمل خاصة في القطاع غير الفلاحي ساهم في تأخير زواجها وبالتالي ترتفع معدلات العازبات.

وحسب تعداد 1994 نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود ارتباط موجب ضعيف جدا بين معدلات البطالة ومؤشري الزواج الأول المتمثلة في متوسط السن عند أول زواج بالنسبة للإناث ونسب العازبات في الفئة 20-24 سنة وقدرت معاملات الارتباط ب 19% و14% على الترتيب، كما نلاحظ وجود علاقة موجبة بين معدلات البطالة ومؤشرات الزواج الأول الأربعة السابقة الذكر ولكنها شديدة نسبيا بالنسبة لمؤشر متوسط السن عند أول زواج لدى الذكور حيث بلغت قيمة معامل

الارتباط 54%، أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى فبلغت قيم معاملات الارتباط على التوالي: 39%، 5%، 26% وذلك حسب تعداد 2004، وقد تميزت هذه الفترة بانتشار السلوك الخصوبي الحديث وارتفاع مستوى التحضر. وتعتبر تونس في نظر الدول العربية الأخرى بلدا متفتحا أو متحررا إلا أن شبابها يعيش عزوبته في ظل الصعوبات الاقتصادية والرقابة الثقافية والدينية وقد أعطت التحاليل الرسمية لآخر تعداد عام للسكان سنة 2004، تفسيراً متعدد العوامل لتطور ظاهرة العزوبة في تونس. إذ قدمت جوانب ايجابية له من بينها التمدن والتعليم خاصة عند الإناث، فوزارة التربية والتعليم العالي لهذا البلد تفتخر بأن 42% على الأقل من الفتيات بين 20 و24 سنة يشغلن مقعداً في الجامعة في مرحلة التدرج، لكن البطالة عند حاملي الشهادات الجامعية هي التي أدت إلى تسجيلهم بعد سن الثلاثين في الدراسات الطويلة الأمد لما بعد التدرج وساهمت بذلك في ارتفاع سن الزواج [8] (ص31)، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الشباب أثناء بحثهم عن منصب عمل، فغلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الزواج ساهم في جعل بعض الشباب يصرفون النظر عن الارتباط بسبب عجزهم عن توفير الشروط الملائمة لتكوين أسرة بفعل البطالة، حيث تؤثر هذه الظاهرة هي الأخرى مباشرة على السلوكات الزوجية .

أما بالنسبة لمؤشرات التطور فنلاحظ أن العلاقة بين وترتي تطور معدلات البطالة ومؤشر متوسط السن عند الزواج الأول لدى الإناث في تونس ضعيفة جداً وذلك خلال الفترة 1994-2004 وقيم معامل الارتباط في الجدول السابق توضح ذلك ، وفيما يخص قيم معاملات الارتباط ذات القيمة السالبة فقد يعود ذلك إلى قضية التصريح بالوضع المهنية، حيث أن هناك مناطق لا يصرح فيها الأشخاص بممارستهم لعمل معين، وهناك مناطق على الرغم من انتشار البطالة فيها غير أنهم يتزوجون فيها في سن مبكرة.

وفيما يخص المغرب فلم نتمكن من الحصول على معدلات البطالة بالنسبة للذكور خلال العشريات الثلاث الأخيرة، إلا أن الباحث عزيز أجبيلو (1998) توصل في دراسته إلى وجود علاقة موجبة بين معدلات البطالة ومؤشرات تغير سن الزواج الأول في دول المغرب العربي خلال سنوات الثمانينات [9] (p161) وفي نفس الدراسة خلص الباحث إلى وجود ارتباط سالب بين نسب الذكور العاملين في القطاع الفلاحي ومؤشرات الزواج الأول المتمثلة في متوسط السن عند أول زواج لدى الإناث ونسب العزوبة عند الذكور في الفئة 25-29 سنة والإناث في الفئة 20-24 سنة وبلغت قيم معاملات الارتباط حسب تعداد 1982: -0,625، -0,721، و-0,607 على الترتيب، ومن جهة أخرى هناك ارتباط موجب قوي بين مؤشرات تغير سن الزواج الأول ونسب العاملين في القطاع غير الفلاحي

وبلغت قيم معاملات الارتباط بالنسبة للمؤشرات السابقة الذكر على التوالي: 0,629، 0,75 و0,621 وذلك بالاعتماد على نتائج تعداد 1982، وقد خلص الباحث للنتيجة التي فحواها أن ذوي النشاط الزراعي يتزوجون في سن مبكرة على عكس غير الزراعيين الذي يؤخرون سن الزواج.

عموما فإن مشكل البطالة يعتبر من أخطر المشاكل التي تؤرق بال الشباب في المغرب العربي. أما العلاقة السالبة بين مؤشر معدل البطالة ومؤشرات الزواج الأول عند الجنسين يمكن تفسيرها كون ظاهرة البطالة تأثيرها ضعيف على مؤشرات سن الزواج الأول وذلك لعدة أسباب من بينها: مشكل التصريح بالوضع المهنية، نوعية المعطيات الخاصة بالشغل،..... الخ

نتائج عامة

لقد تناولنا في بحثنا هذا موضوع التغيير المكاني والزمني لسن الزواج الأول في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة بين الثمانينات وإلى غاية الألفينيات وقد تمكنا من الوصول إلى نتائج عديدة تؤكد على التغيير الذي شهده نموذج الزواج في هذه الدول خلال تلك الفترة، حيث نلاحظ أنه من بين ما يميز دول المغرب العربي الثلاث هو انتشار ظاهرة الزواج الداخلي منذ عقود طويلة واستمرار هذا النمط إلى يومنا هذا ولكن بدرجات متفاوتة. ففي الجزائر بلغت قيمة هذا المؤشر في تحقيق 1986 (38%) من مجموع الزيجات لتتراجع هذه النسبة في تحقيقي 1992 و2002 إلى حدود 35% و33,3% على التوالي وذلك بالنسبة لمجموع النساء اللاتي شملهن التحقيق.

أما في تونس فمن خلال التحقيق الذي أجري سنة 2000 تبين أن نسبة زواج الأقارب لا تزال مرتفعة مقارنة مع إحصاء 1975 حيث انخفضت من 19,24% لتصل إلى 18,2% وقد بلغت هذه النسبة في المناطق الريفية 25,36% مقابل 16,13% في المناطق الحضرية.

أما في المغرب فمن خلال الدراسة التي قام بها الباحث بن حمادي واعتمادا على تحقيقي DHS₁ وDHS₂ قدرت قيمة مؤشر الزواج الداخلي 33% من مجموع العينة التي شملها التحقيق سنة 1987 وهي قيمة مرتفعة مقارنة مع تلك المسجلة سنة 1992 والتي بلغت 29% وعلى الرغم من التغييرات التي شهدتها الدول الثلاث في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بما فيها ارتفاع المستوى التعليمي خاصة لدى الإناث ودخول المرأة مجال العمل إلا أن هذا النمط لازال مستمرا إلى غاية يومنا هذا ولكن بدرجات متفاوتة.

وفيما يخص نظام تعدد الزوجات فقد كان ممنوعا في تونس منذ عام 1956، أما في الجزائر فمن خلال نتائج المسح (PAPFAM 2002) يتبين أن نسبة النساء المتزوجات بأزواج متعددي الزوجات قدرت بـ: 3,1% من مجموع النساء المتزوجات في السن [15-49 سنة] كما أن هذه النسبة ترتفع كلما ارتفع سن هاته النساء.

وتتحكم في هذه الظاهرة مجموعة من العوامل حيث تكون أكثر حدة عند النساء غير المتعلقات، في حين ينخفض انتشار هذه الظاهرة كلما ارتفع المستوى التعليمي، كما يمثل مكان الإقامة محددًا واضحًا في نظام التعدد.

أما في المغرب فتختلف شدة هذه الظاهرة من منطقة إلى أخرى فحسب نتائج مسح (1987) نلاحظ أن هناك 5% من النساء متزوجات من أزواج متعددي الزوجات، كما أن النساء الأصغر سنا أقل احتمالا أن يكون أزواجهن متعددي الزوجات إذا ما قورن مع النساء الأكبر سنا ولكن مستوى التعدد عرف انخفاضا ملموسا سنة 1997، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر حوالي 3,5% لترتفع مرة أخرى نسبة التعدد حسب نتائج مسح 2003-2004 لتصل إلى 5% من النساء المتزوجات بأزواج متعددي الزوجات وهناك عدة عوامل تؤثر في ظاهرة التعدد كالتعليم ومكان الإقامة.

ومن نتائج هذه الدراسة يتبين التغير الواضح في الحالة الزوجية للسكان الأكبر من 15 سنة حيث يظهر جليا الارتفاع المستمر لمعدلات العزوبة عند الذكور والإناث على حد سواء.

ففي الجزائر انتقلت هذه النسب من 37,1% سنة 1977 إلى 51,1% سنة 2008 وذلك بالنسبة للذكور ومن 21,8% إلى 41,6% بالنسبة للإناث خلال نفس الفترة وفي المقابل سجل انخفاضا ملموسا في معدلات الزواج عند الجنسين حيث تراجعت هذه النسب من 60,7% سنة 1977 إلى 47,9% عام 2008 بالنسبة للذكور ومن 62,3% إلى 49,4% بالنسبة للإناث، أما في تونس فقد بلغت نسب العزوبة عند الجنسين 42,2% حسب تعداد 2004 في حين سجلنا سنة 1984 (37,9%)، وفيما يخص نسب المتزوجين فعرفت تدرج بقراءة النقطتين من تعداد لآخر إذ انتقلت من 56,3% في (1984) إلى 52% عام 2004.

وفي المغرب انتقلت نسب العزوبة بين سنتي 1994 و 2004 من 38,5% إلى 39,7% وقد مس هذا الارتفاع فئة الإناث أكثر من الذكور، في حين عرفت نسب المتزوجين انخفاضا خلال نفس الفترة وذلك من 53,3% إلى 52,7%.

من جهة أخرى فإن تحليل تطور نسب العزاب في فئات السن من 20 إلى 29 سنة عند الإناث والذكور خلال الفترة بين الثمانينات وإلى غاية الألفينات تسمح لنا بالتعرف على أهم التطورات التي حدثت على مستوى سن الزواج الأول في دول المغرب العربي الثلاث.

فقد عرفت نسب العازبات في الفئة 20-24 سنة ارتفاعا واضحا خلال تلك الفترة. ففي الجزائر انتقلت من 52% (1987) إلى 77,7% (2008)، وفي المغرب من 40% إلى 61,3% خلال الفترة (1982-2004)، أما في تونس فقد بلغت نسب العازبات حسب تعداد 2004 (83,5%) في حين لم تتعد هذه السنة (59%) سنة 1984. وفيما يخص فئة الذكور فقد انتقلت نسب العزاب في الفئة 25-29 سنة من 49,6% إلى 82,4% خلال الفترة (1987-2008) وذلك في الجزائر في حين انتقلت تلك القيم من 51,9% إلى 84,1% بالنسبة لتونس خلال الفترة (1984-2004).

وفي المغرب بلغت نسب العزاب الذكور حسب تعداد 2004 حوالي (68,7%) في حين سجلنا خلال الثمانينات (1982) نسبة قدرت بـ: 44,8%.

إن الارتفاع في معدلات العزوبة في فئات السن المذكورة سابقا عند الجنسين يعكس التطور الواضح في سن الزواج الأول في الدول الثلاث. فبالنسبة للجزائر ارتفع هذا المؤشر عند الذكور من 27,7 سنة إلى 33 سنة، وعند الإناث من 23,7 سنة إلى 29,3 سنة وذلك خلال الفترة (1987-2008)، وفي المغرب انتقلت قيمة هذا المؤشر من 27,9 سنة (1982) إلى 31,2 سنة (2004) عند الذكور ومن 22,2 سنة إلى 26,3 سنة خلال نفس الفترة عند الإناث.

أما في تونس فقد انتقلت تلك القيم عند الذكور من 28,1 سنة (1984) إلى 32,6 سنة (2004) وبالنسبة للإناث من 24,3 سنة إلى 29,8 سنة خلال نفس الفترة.

عموما فإن دول المغرب العربي الثلاث تعرف مستويات متقاربة فيما يخص سن الزواج الأول ومع ارتفاع هذا المؤشر انخفضت الفروق في السن بين الأزواج في الدول الثلاث، ففي الجزائر سجلنا فرق بأربع سنوات في تعداد 1987 و3,7 سنة في تعداد 2008. وتونس هي الأخرى شهدت انخفاضا في هذا المؤشر من 6,4 سنوات (1966) إلى 2,7 سنوات (2004).

أما في المغرب فقد انتقل هذا المؤشر من 5,7 سنة (1982) إلى 4,9 سنة (2004) ويمكن ربط هذا الانخفاض في الفروق بعدة عوامل متداخلة منها تراجع تدخل الوالدين في مسألة الزواج وبعض الخصائص كمستوى التعليم والسن عند أول زواج.

ومن بين العوامل المرتبطة بالتغير في سن الزواج نذكر: مستوى التعليم ومكان الإقامة، فمستوى التعليم يتماشى ايجابيا مع سن الزواج ذلك أن توسع التعليم وطول مدة التمدرس خاصة بالنسبة للإناث يشرح بشكل كبير ذلك التراجع في سن الزواج الأول، فحسب نتائج المسح (1992) في الجزائر فإن الإناث ذوات المستوى التعليمي الثانوي يتزوجن في سن متأخرة بحوالي 7 سنوات مقارنة مع الأميات حيث بلغ متوسط السن عند الزواج الأول 23,6 سنة عند الأميات و30,3 سنة عند ذوات المستوى التعليمي الثانوي والعالي، أما بالنسبة للذكور فتراوح هذا المؤشر ما بين 27,4 سنة و31,6 سنة واستمرت الفروق بين الأميين والثانويين أو الجامعيين في تحقيق 2002 حيث بلغت 4,5 سنة عند الذكور (من 31 إلى 35,5 سنة) وأكثر من 5 سنوات عند الإناث (من 27,9 إلى 33,2 سنة).

أما في المغرب فحسب نتائج المسح (1992) بلغت نسبة العزاب الذكور في الفئة 25-29 سنة عند ذوي المستوى التعليمي الثانوي فما فوق 78,8% وبالنسبة للإناث بلغت تلك النسبة 78,2% في نفس المستوى التعليمي وعليه فكلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع سن الزواج الأول، كما أن هذا المؤشر عرف ارتفاعا ملموسا في المناطق الحضرية والريفية عند كلا الجنسين ولكنه أكثر حدة في المناطق الحضرية حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في الجزائر سنة 2006 (34,2 سنة) في حين لم تتعد تلك القيمة 26,4 سنة (1977) وذلك بالنسبة للذكور في الوسط الحضري أما في الوسط الريفي فقد انتقل سن الزواج الأول من 24,1 سنة إلى 32,6 سنة خلال نفس الفترة، أما عند الإناث فقد انتقلت قيمة هذا المؤشر من 22,4 سنة إلى 30 سنة وذلك في الوسط الحضري، في حين تراوحت القيمة ما بين 19,1 سنة و29,7 سنة في الوسط الريفي خلال نفس الفترة (1977-2006).

أما في المغرب فقد انتقل هذا المؤشر بالنسبة للذكور خلال الفترة (1971-2004) من 26 سنة إلى 32,2 سنة في الوسط الحضري، أما في الوسط الريفي فتراوح بين 24,2 سنة و29,5 سنة وفيما يخص الإناث فقد انتقل من 20,3 سنة إلى 27,1 سنة في الوسط الحضري ومن 18,4 سنة إلى 25,5 سنة في الوسط الريفي خلال نفس الفترة.

وفي تونس أيضا عرف سن الزواج تراجعاً في كلا الوسيطين ففي الوسط الحضري انتقل هذا المؤشر من 27,8 سنة إلى 30,1 سنة بالنسبة للذكور، ومن 23,8 سنة إلى 26,3 سنة عند الإناث وذلك خلال الفترة (1975-1994)، أما في الوسط الريفي فقد انتقل سن الزواج الأول من 26,7 سنة إلى 28,9 سنة بالنسبة للذكور ومن 22,2 سنة إلى 26,3 سنة بالنسبة للإناث.

أما على المستوى الإقليمي فنلاحظ أن سن الزواج الأول عرف تطورات هامة خلال الفترة (1980-2000) في دول المغرب العربي الثلاث والاتجاه نحو الارتفاع لهذا المؤشر مس تقريبا جميع المناطق والولايات على مستوى كل بلد وذلك بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن المناطق التي تميزت بنمط الزواج المبكر خلال سنوات الثمانينات حققت تطورات جد هامة خلال الفترة بين الثمانينات والتسعينات سمحت لها بتدارك باقي المناطق التي تأخر فيها سن الزواج الأول، كما أن الارتفاع في نسب العزوبة بالنسبة للجنسين مس كل الوحدات الجغرافية لكل بلد سواء الشمالية أو الجنوبية ولكنه أكثر حدة في الشمال، ونفس الظاهرة لوحظت خلال الفترة بين التسعينات والألفينات إذ أن المناطق التي تميزت بالزواج المبكر خلال سنوات التسعينات حاولت تعويض التأخر للحاق بالمناطق التي تقدمت عليها فيما يخص سن الزواج الأول، وللاشارة فإن هناك بعض المناطق في الجزائر والمغرب سجلت انخفاضا طفيفا في نسب العزوبة بالنسبة للذكور في الفئة 25-29 سنة والإناث في الفئة 20-24 سنة وذلك خلال الفترة (1990-2000).

ولكن عموما هناك ارتفاعا ملموسا في سن الزواج الأول عند الجنسين في دول المغرب العربي الثلاث خلال الفترة بين الثمانينات وإلى غاية الألفينات، وفي المقابل أخذ الفرق في السن بين الزوجين في التقلص على المستوى الإقليمي لكل بلد.

وقد حاولنا من خلال بحثنا هذا دراسة الارتباط المكاني لمؤشرات الزواج الأول بين تلك المناطق وتوصلنا إلى النتيجة التي فحواها أن المناطق المتجاورة التي لها حدود مشتركة فيما بينها لها نفس السلوك الزواجي (أي أن السلوكات الزواجية بين المناطق المتجاورة متشابهة ومتماثلة).

ولعل نمط الزواج في الدول الثلاث يتأثر بعدة عوامل ذلك أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انعكست على ظاهرة الزواج، أدت بدورها إلى تحولات عميقة مست العادات الاجتماعية والأفكار المرتبطة بهذه الظاهرة والتي انجر عنها ارتفاع سن الزواج الأول.

وقد توصلنا إلى وجود علاقة موجبة طردية بين التغير المكاني لسن الزواج الأول والتعليم وقد كانت شديدة نسبيا خلال سنوات الثمانينات في الدول الثلاث أين كانت الفوارق بين المناطق جد معتبرة، فالتباين الكبير في مستويات التعليم بين المناطق كان يفسر الاختلاف في مستويات مؤشر سن الزواج الأول.

ومع توسع ظاهرة التعليم وتقلص الفوارق بين الولايات أو المناطق في هذا الميدان ضعفت العلاقة السابقة الذكر جدا، كما نلاحظه من خلال التعدادات السكانية للدول الثلاث. من جهة أخرى فإن الارتباط بين وتيرتي معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة ومؤشرات سن الزواج الأول موجب بالنسبة للجزائر وتونس وعليه فالتعليم علاقة بالتغير المكاني والزمني لسن الزواج الأول وهذه الفرضية صحيحة بالنسبة لمجمل دول المغرب العربي المعنية بهذه الدراسة والتي أمكن الحصول على المعطيات المتعلقة بالمؤشرات المستعملة.

ومن خلال الدراسة يتضح وجود علاقة موجبة بين معدلات التحضر ومؤشرات الزواج الأول وقد كانت تلك العلاقة شديدة نسبيا خلال فترة الثمانينات وضعفت بشدة خلال الألفينات خاصة في الجزائر وتونس على غرار المغرب أين كانت العلاقة السابقة الذكر شديدة نسبيا خلال الفترة بين الثمانينات والألفينات، وفيما يخص ظاهرة البطالة فقد توصلنا لوجود ارتباط موجب ضعيف بين معدلات البطالة لدى الذكور ومؤشري الزواج الأول (متوسط السن عند أول زواج عند الإناث ونسب العازبات في الفئة 20-24 سنة وذلك حسب تعداد 1994 في تونس، أما في تعداد 2004 فقد كانت العلاقة شديدة نسبيا بين معدلات البطالة ومتوسط السن عند أول زواج عند الذكور (حوالي 54%)، أما بالنسبة للإناث فقد بلغ معامل الارتباط حوالي (39%).

وفيما يخص قيم معاملات الارتباط السالبة (الارتباط السالب) فقد يعود ذلك لعدة أسباب منها قضية التصريح بالوضع المهنية، نوعية المعطيات الخاصة بالشغل.....إلخ.

من جهة أخرى يمكن ربط الارتفاع في سن الزواج الأول بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث بعدة عوامل أخرى بالإضافة للتعليم والتحضر خاصة بعد تراجع شبكة العلاقات الاجتماعية، واستبدال شكل الأسرة الممتدة بنموذج الأسر النووية التي تسعى إلى تحقيق ظروف معيشية جيدة في ظل الاستقلالية الاقتصادية والانفصال عن الأسرة الأصلية، إلى جانب ذلك تعتبر أزمة السكن من الأسباب التي ساهمت في تأخر سن الزواج، بالإضافة إلى المغالاة في المهور وتكاليف الزواج التي أصبحت تثقل كاهل الشباب المقبل على الزواج.

الخاتمة:

أدت التحولات السوسيو-اقتصادية التي شهدتها دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال العشرينات الثلاث الأخيرة إلى إحداث تغييرات عميقة على مستوى أنماط العيش وكذا على مستوى الذهنيات والمواقف تجاه العديد من مظاهر الموروث الثقافي وبشكل أخص مؤسسة الزواج، فقد ساهمت عدة عوامل في تراجع سن الزواج الأول لدى الشباب، في مقدمتها انخراط المرأة في مسلسل التمدرس وفي سوق الشغل، حيث اهدت المرأة المغاربية في الوقت المعاصر إلى ضرورة مشاركة الرجل في ميادين ظلت طيلة عقود من الزمن حكرا على هذا الأخير، وأصبحت واعية بأهمية التكوين والتعليم في حياتها وتحقيق ذاتها وبالذور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه التكوين بشأن ارتقائها الاجتماعي، فبادرت إلى الاستفادة من التعليم، ولم تعد مقتنعة بالبقاء في البيت تنتظر فارس أحلامها وهي محرومة من التعليم ومن العمل.

أما بالنسبة للرجل فإن تراجع فرص الحصول على عمل وانتشار ظاهرة البطالة خاصة في صفوف المتخرجين من الجامعة جعل شريحة واسعة من الشباب تؤجل فكرة الزواج إلى ما بعد الحصول على عمل، حيث أصبحت الأولوية بالنسبة للشباب هو ولوج عالم الشغل بمرتب يؤهله للاستقلال بالسكن والاستقلال عن أسرته ويؤهله للزواج، ذلك أن الرجل هو المسؤول عن المسكن وتأثيثه وتجهيز العروس من مهر وهدايا، بالإضافة إلى تكاليف العرس وغيرها من مستلزمات الزواج دون أن ننسى أن هذا الشاب هو المسؤول على الإنفاق على هذه الأسرة بعد الزواج.

من جهة أخرى فإنه حتى وإن توفر منصب العمل فإن الغلاء الفاحش في كل شيء يأسر الشباب ويجعلهم يؤخرون زواجهم إلى سن متأخرة.

إن عملية التغير الديموغرافي والسوسولوجي-الاقتصادي التي طرأت على المجتمع المغربي في العقود الأخيرة عجلت بإحداث قطيعة مع التصور التقليدي لمؤسسة الزواج، فالاستقلالية عن الأسرة أصبحت المطلب الأساسي للشباب المغربي، وقد لعبت الظروف الاجتماعية والاقتصادية كأزمة السكن، غلاء المعيشة، ارتفاع قيمة المهور، ضعف الدخل النقدي لدى الفرد في المغرب العربي دورا حاسما في ارتفاع سن الزواج الأول.

قائمة المراجع

1. جهاد ذياب الناقولا، العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج عند الشباب و منعكساته، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة دمشق، 2002-2003.
2. همت محمد أحمد محمد، التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و أثرها على تأخر سن الزواج، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة جنوب الوادي، 2004.
3. بويعلي وسيلة، زواج الأقارب في المجتمع الحضري و انعكاسه على الأسرة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة، 2004-2005.
4. صبيحة قشطولي، عوامل تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري، رسالة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة الجزائر، 2008-2009.
5. مصطفى الخشاب، الشباب العربي و التغيير الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1981.
6. مليكة لبيديري، الزواج و الشباب الجزائري إلى أين؟ دراسة اجتماعية، دار المعرفة، الجزائر، 2005.
7. عمرية ميمون، تغير نموذج الزواج في الجزائر، رسالة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة باتنة، 2008-2009.
8. نادية جرعون، العزوبة عند النساء الجامعيات العاملات، رسالة ماجستير في علم اجتماع العائلة و السكان، جامعة الجزائر، 2009-2010.
7. نادية بن فليس، تعدد الزوجات في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة، 2004-2005.
8. هلا بهاء أحمد العلمي، تأخر سن الزواج و ظاهرة العنوسة في الأردن، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، 2001.

9. Aziz Ajbilou, Analyse de la variabilité spatio-temporelle de la primo-Nuptialité au Maghreb (1970-1980), thèse de doctorat en démographie, Belgique : Académia Bruylant, 1998.

10. Mohamed Bedrouni, la démographie régionale en Algérie : Analyses comparatives, thèse de doctorat d'état en démographie, université saad Dahleb, Blida, 2007.

11. نادية بن فليس، تعدد الزوجات في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة، 2004-2005.

12. الملخص في مناهج البحث، ملتقى أهل الحديث

[www. Ahlahdeeth. Com/Vb/ show thread.php? t= 272360](http://www.Ahlahdeeth.Com/Vb/show_thread.php?t=272360)

13. مناهج البحث في علم الاجتماع

www.mygsio.gsio-iraq.org/neshat/3.pdf.

14. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

15. Le découpage administratif en Tunisie, communication au séminaire «Aménagement du territoire et découpage administratif» Oran (Algérie), Mai 1991, vol 13 n° 2 :pp :3-25, amor-belhadi-voila.net/découpadmin.htm.

16. مدينة زغوان في تونس.

www.Startimes.com/f.aspx?t=18913301

17. governorat de la manouba-wikipedia

[http://fr. Wikipédia.org/wiki/gouvernorat de la manouba.](http://fr.wikipedia.org/wiki/gouvernorat_de_la_manouba)

18. Francis Gendreau, Françoise Gubry, Louis Lohle-Tart, Etienne Vande Walle, Dominique Waltisperger, manuel de yaounde, estimations indirectes en démographie africaine, union internationale pour l'étude scientifique de la population, institut de formation et de recherches démographiques (IFORD), groupe de démographie africaine (GDA : IDP-INED-INSEE-MinCoop-ORSTOM), 1985.

19. جيلالي جلاطو، الإحصاء مع تمارين و مسائل محلولة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

20. أحمد فراج حسين، أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1997.

21. سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1983.

22. هلا بهاء أحمد العلمي، تأخر سن الزواج و ظاهرة العنوسة في الأردن، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، 2001.

23. حفيظة شقير، دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة و الأسرة في المغرب العربي: تونس، المغرب و الجزائر، الحوار المتمدن-العدد: 926.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22036>, 15/8/2004.

24. Clair géroudet, démographie et histoire agraire du bassin versant du Merguellil, Tunisie centrale, partie III : evolution démographique de 1966 à nos jours, INAP-G, décembre 2004.

<http://www.iwmi.cgiar.org/assessment/files/word/projectdocuments/merguellil/partie3a.pdf>

25. علي عبد الواحد وافي، قصة الزواج و العزوبة في العالم، الطبعة الثانية، القاهرة، دار النهضة مصر للطباعة و النشر، بدون تاريخ.

26. مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1985.

27. سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون تاريخ.

28. Enquête Algérienne sur la santé de la mère et l'enfant 1992, PAPCHILD.

29. Enquête Algérienne sur la santé de la FAMILLE 2002, rapport principal, 2004.

30. Enquête Algérienne sur la santé de la FAMILLE 2002, PPFAM.

31. Nacer-eddine Hammouda (*), Kahina Cherfi Feroukhi (**), la Nuptialité en Algérie : quelle transition?, (*) CREAD division économie sociale, Alger, (**) CREAD, Alger.

32. Enquête nationale sur la planification, la fécondité et la santé au Maroc (ENPSI) 1987.

33. Enquête nationale sur la planification, la fécondité et la santé au Maroc (ENPSII) 1992.

34. Enquête de panel sur la population et la santé au Maroc (EPPS) 1995.

35. Enquête nationale sur la population et la santé de la famille (EPSF), Maroc 2003-2004.

36. Enquête nationale sur la santé de la mère et de l'enfant (ENSME) Maroc 1997.

37. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، دار النهضة العربية، 1999.

38. Mohamed Bedrouni, La Nuptialité Algérienne : variation dans le temps et l'espace, 25 congrès international de la population poster N° 1405, université Saad dahleb blida, Algerie, <http://www.iussp2005.princeton.edu/download>.

39. Enquête nationale algérienne sur la fécondité (ENAF), 1986.

40. Lamya Ben Mrad, Nourddine chalbi, Milieu de résidence origine des conjoints et consanguinité en Tunisie, Antropo, 2006, www.didac.ehu.es/antropo.

41. Recensement général de la population et de l'habitat, 1987.

42. Recensement général de la population et de l'habitat, 1998.

43. Recensement général de la population et de l'habitat, 2008.

44. Recensement général de la population et de l'habitat de 1984, Tunis.

45. Institut Nationale de la statistique, (1994), RGPH de 1994, premiers résultats, Tunis.

46. Institut Nationale de la statistique, RGPH de 2004, premiers résultats, Tunis.

47. Recensement de 1994 au Maroc.

48. Recensement de 2004 au Maroc.

49.Kamel Kateb Scolarisation féminine massive, Système matrimonial et rapport de genre au Maghreb, xxvle congrès international de démographie, IND.

<http://www.iussp2009.princeton.edu/download.asp? SubmissionId=90016>.

50.Zahia oudah-Bedidi, KAMEL Kateb, l'actualité démographique du Maghreb, INED.

<http://www.media.edu.Scol.education>.

الملاحق

ملحق 1

جدول 1.1 نسب النساء المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات حسب بعض العوامل.

النسبة	الوضع الحالي للعمل	النسبة	المستوى التعليمي	النسبة	المدة من الزواج الأول
4	العمل الحالي	4,2	أمي	3	04-00
6,6	هل عمل خلال 12 شهر الأخيرة	3,3	يقرأ و/أو يكتب	1,6	09-05
4,9	هل عمل في الماضي	1,7	ابتدائي	2,5	14-10
2,9	لم يعمل طيلة حياته	1,6	متوسط	3,3	19-15
0	غير مصرح به	2	ثانوي فما فوق	3,4	24-20
				5	25 سنة فما فوق

source :Mohamed Bedrouni,op cit ,p138

جدول 2.1 نسب النساء المتزوجات من أزواج متعددي الزوجات حسب السن و بعض الخصائص

الاجتماعية و الديموغرافية، المغرب (ENSME , 1997).

كل الأعمار	سن المرأة							الخصائص السوسيو-ديموغرافية مكان الإقامة
	49-45	44-40	39-35	34-30	29-25	24-20	19-15	
3,4	4,9	5	4	2,9	1,7	0,8	4,6	حضري
3,5	5,3	4,9	4,6	3,8	3,4	1,3	0,5	ريف
								المستوى التعليمي
4,2	5,8	6	5	3,6	3,5	1,8	1,1	أمي
2	3	2,6	2,6	3,5	1	0	3,1	ابتدائي
0,7	0	0	1,4	1,2	0	0	0	ثانوي فما فوق
3,5	5,1	5	4,3	3,3	2,6	1,1	1,6	المجموع

source : ENSME, Maroc 1997

جدول 3.1 توزيع النساء في تحقيق 1986 حسب صلة القرابة مع الزوج و كذا المجموعة اللغوية (%).

المناطق				
شمال الجزائر	العرب	الشاوية	القبائل	
16,2	14,8	32,3	13,3	بنت العم
11,5	11,9	7,9	11,5	بنت الخال
11,3	11,7	12,1	7,8	صلة أخرى
3,8	4,1	2,5	2,2	الجار
57,2	57,4	45,3	65,2	بدون صلة
4480	3586	406	488	العدد

المصدر: عمرية ميمون، مرجع سابق، ص 100.

جدول 4.1 توزيع الأزواج حسب صلة القرابة و مستوى تعليم المرأة (%).

المجموع	عالي	ثانوي	ابتدائي	أمي	المستوى التعليمي
					صلة القرابة
52,21	0,37	4,78	14,15	32,91	وجود صلة قرابة
47,79	0,62	5,40	18,37	23,34	بدون صلة قرابة
100	1,05	10,18	32,52	56,25	المجموع

المصدر: عمرية ميمون، مرجع سابق، ص 101.

جدول 5.1 معدل الزواج الداخلي في المغرب حسب مستوى تعليم المبحوثات وفق تحقيق 1987 و
 1992 (%).

1992		1987		
المجموع	الزواج الداخلي	المجموع	الزواج الداخلي	
3318	34,6(1174)	3883	36,5(1399)	أمي (بدون مستوى)
603	23,7(143)	479	30,5(146)	ابتدائي
438	15,3(67)	320	18,4(59)	ثانوي
75	6,7(5)	44	2,3(1)	عالي
4508	30,8(1389)	4676	34,3(1605)	المجموع

المصدر: عمريّة ميمون، مرجع سابق، ص 95.

ملحق 2

الجدول 1.2. تطور نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور و الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث في الجزائر (1987، 1998، 2008)

2008		1998		1987		الولاية
الإناث العازبات	الذكور العزاب	الإناث العازبات	الذكور العزاب	الإناث العازبات	الذكور العزاب	
79.09	84.74	61	74	22.6	34.6	أدرار
78.94	78.82	77	73	42.7	32.6	الشلف
76.03	79.1	66	69	37	44.5	الأغواط
73.9	74.23	73	70	59.6	47.5	أم البواقي
78.22	79.11	74	74	51.1	43.7	باتنة
87.04	89.86	79	79	39.5	37.4	بجاية
75.88	77.95	71	71	48.7	43.5	بسكرة
74.59	83.28	73	82	43.6	52.8	بشار
73.83	83.14	75	83	59.7	58.4	البلدية
80.89	84.21	77	75	42.7	38.6	البويرة
69.48	81.65	58	73	27.6	46.1	تمنراست
84.31	83.55	76	73	49.3	45.5	تبسة
69.46	85.28	74	85	55.4	58.4	تلمسان
73.92	77.97	71	69	35.3	38.8	تيارت
90.61	92.93	86	84	50.9	49.7	تيزي-وزو
79.77	84.82	84	88	77.4	77.2	الجزائر
71.35	71.55	58	56	21.3	26.8	الجلفة
90.64	92.51	89	86	59	48.9	جيجل
73.38	76.69	73	70	43.6	38.7	سطيف
75.44	82.71	76	76	41.2	44.9	سعيدة
86.78	90.75	86	86	64.7	60.1	سكيكدة
77.16	86.77	80	86	48.3	54.9	سيدي بلعباس
85.13	87.29	87	85	70.9	64.7	عنابة
83.14	86.48	82	82	66.6	57.7	قالمة
84.11	86.38	87	86	71.7	62.3	قسنطينة

79.27	85.11	77	76	37	33.2	المدينة
77.92	82.15	76	75	45.6	42.2	مستغانم
72.68	76.12	65	63	31.2	31.5	مسيلة
69.93	82.91	77	79	44	44.8	معسكر
71.95	78.78	64	71	30.7	35	ورقلة
74.59	81.48	78	84	62.1	63.5	وهران
72.87	79.76	68	74	35.8	46.7	البيض
62.64	78.92	52	72	31.9	51.4	اليزي
71.11	74.37	62	63	33.5	30.5	برج بوعريريج
75.83	85.2	84	87	64.8	64.4	بومرداس
86.16	88.27	86	84	28.9	34.9	الطارف
76.26	84.87	63	75	30.2	50	تندوف
83.5	84.88	78	75	61.2	52.4	تسمسليت
65.77	70.49	57	60	55.6	47.2	الواد
83.29	81.15	78	72	26.4	31.2	خنشلة
83.53	84.67	80	78	56.9	46.7	سوق-أهراس
77.73	84.27	78	83	59.7	52.6	تبيازة
81.94	83.59	81	76	61.5	47.4	ميلة
78.82	83.04	80	79	44.1	39.7	عين النفلى
70.8	81.6	72	79	41.4	50.7	النعامة
73.61	87.75	78	88	57.4	61.8	عين تموشنت
58.63	64.04	57	59	32.3	34.1	غرداية
77.13	81.14	73	74	38.7	37.3	غليزان
77.1	82.2	74.1	76.3	46.7	46.6	المتوسط الحسابي
6.7	5.6	9.1	7.9	14.1	11	الانحراف المعياري
58.63	64.04	52	56	21.3	26.8	القيمة الدنيا
90.64	92.93	89	88	77.4	77.2	القيمة القصوى
8.7	6.8	12.3	10.4	30.1	23.6	معامل الاختلاف

جدول 2.2. التطور المطلق والنسبي لسن أول زواج و كذلك نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور و الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث، الجزائر(1987-1998)

التطور المطلق				التطور النسبي				الولاية
الإناث	الذكور	م،س،ز	م،س،ز	الإناث	الذكور	م،س،ز	م،س،ز	

	العاذبات	العاذبات	إناث	ذكور	العاذبات	العاذبات	إناث	ذكور	
	38.4	39.4	4.7	3.9	269.9	213.9	123.4	114.9	أدرار
	34.3	40.4	4.5	3.9	180.3	223.9	120.0	115.0	الشلف
	29	24.5	3.4	2.8	178.4	155.1	115.2	110.3	الاعواط
	13.4	22.5	2.9	2.8	122.5	147.4	111.9	110.2	أم البواقي
	22.9	30.3	3.7	3.4	144.8	169.3	115.7	112.6	باتنة
	39.5	41.6	5.1	4.8	200.0	211.2	123.0	118.0	بجاية
	22.3	27.5	3.2	2.9	145.8	163.2	113.9	110.7	بسكرة
	29.4	29.2	4.2	3.6	167.4	155.3	118.3	112.9	بشار
	15.3	24.6	3.4	3	125.6	142.1	113.8	110.5	البلدية
	34.3	36.4	4.9	4.1	180.3	194.3	121.8	115.4	البويرة
	30.4	26.9	4.2	3.4	210.1	158.4	120.6	112.5	تمنراست
	26.7	27.5	3.8	3.4	154.2	160.4	116.5	112.5	تبسة
	18.6	26.6	3.2	3.4	133.6	145.5	113.2	111.9	تلمسان
	35.7	30.2	4.2	3.6	201.1	177.8	119.1	113.5	تيارت
	35.1	34.3	5.5	4.9	169.0	169.0	123.6	117.8	تيزي-وزو
	6.6	10.8	2.6	2.7	108.5	114.0	109.6	108.8	الجزائر
	36.7	29.2	4.8	3.6	272.3	209.0	124.5	114.5	الجلفة
	30	37.1	5	4.3	150.8	175.9	120.7	115.5	جيجل
	29.4	31.3	3.9	3.5	167.4	180.9	117.3	113.3	سطيف
	34.8	31.1	4.4	3.5	184.5	169.3	119.6	112.8	سعيدة
	21.3	25.9	3.8	3.3	132.9	143.1	115.1	111.5	سكيكدة
	31.7	31.1	4.8	4	165.6	156.6	120.6	114.0	سيدي بلعباس
	16.1	20.3	3.2	3.1	122.7	131.4	112.4	110.5	عنابة
	15.4	24.3	2.9	2.9	123.1	142.1	111.4	110.1	قالمة
	15.3	23.7	2.8	3.3	121.3	138.0	110.7	111.3	قسنطينة
	40	42.8	5.2	4.5	208.1	228.9	123.6	117.2	المدية
	30.4	32.8	3.9	3.9	166.7	177.7	117.0	114.4	مستغانم

33.8	31.5	4.4	3.6	208.3	200.0	120.9	114.0	مسيلة
33	34.2	4.3	3.8	175.0	176.3	118.8	113.8	معسكر
33.3	36	4.2	3.5	208.5	202.9	119.9	113.3	ورقلة
15.9	20.5	3.2	3.3	125.6	132.3	112.7	111.3	وهران
32.2	27.3	4.2	2.9	189.9	158.5	119.3	110.6	البيض
20.1	20.6	3.6	3.2	163.0	140.1	117.6	111.6	اليزي
28.5	32.5	3.5	3.3	185.1	206.6	116.2	112.9	برج بوعرييج
19.2	22.6	4.1	3.8	129.6	135.1	116.4	113.0	بومرداس
57.1	49.1	4.1	3.7	297.6	240.7	116.7	113.2	الطارف
32.8	25	4.6	3.2	208.6	150.0	122.1	111.5	تندوف
16.8	22.6	5.5	4.6	127.5	143.1	126.1	117.8	تسمسيلت
1.4	12.8	3.8	2.9	102.5	127.1	118.4	111.2	الواد
51.6	40.8	3.4	2.8	295.5	230.8	114.2	110.2	خنشلة
23.1	31.3	3.7	3.4	140.6	167.0	115.5	112.3	سوق-أهراس
18.3	30.4	3.4	3.6	130.7	157.8	113.8	112.8	تيزازة
19.5	28.6	3.5	3.1	131.7	160.3	114.3	111.3	ميلة
35.9	39.3	5.1	3.9	181.4	199.0	122.4	114.6	عين الدفلى
30.6	28.3	3.8	3.1	173.9	155.8	116.9	111.2	النعامة
20.6	26.2	3.8	3.8	135.9	142.4	115.4	113.1	عين تموشنت
24.7	24.9	3.4	2.8	176.5	173.0	116.0	110.9	غرداية
34.3	36.7	4.2	3.9	188.6	198.4	118.9	114.8	غليزان

جدول 3.2. تطور نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور و الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث في تونس (1984، 1994، 2004)

2004		1994		1984		الولاية
الإناث العازبات	الذكور العزاب	الإناث العازبات	الذكور العزاب	الإناث العازبات	الذكور العزاب	
88.5	88.9	77.7	79.5	66.3	60.6	تونس
83.4	83.5	77.7	79.5	66.3	60.6	أريانة
86.4	86.9	77.7	79.5	66.3	60.6	بن عروس
87.9	88.1	77.7	79.5	66.3	60.6	منوبة
78.8	84.2	70.9	73.6	62.2	59.7	نايل
82.4	81.0	70.9	73.6	62.2	59.7	زغوان
82.8	85.9	70.7	71.1	58.4	55.5	بنزرت
85.5	85.5	76.6	74.1	67.1	56.3	بيجا
84.3	85.8	74.3	72.1	61.3	53.6	جندوبة
86.4	86.7	78.3	73.1	65.9	52.8	الكاف
84.6	81.8	74	66.6	57.6	47.6	سليانة
81.5	81.2	70	69	61.7	55.1	سوسة
79.1	77.7	69.9	66.6	61.8	48.6	منستير
79.8	80.9	70.2	61	60	52.4	مهدية
78.8	81.7	63.2	64.4	55.8	46.9	صفاقص
81.4	79.4	74.2	65.2	55.7	47.4	القيروان
80.6	76.0	67.9	57.5	49.2	33.9	القصرين
84.7	83.2	75.6	67.5	53	39.4	سيدي بوزيد
87.5	88.3	71.1	72.4	46.1	43.1	قابس
83.2	83.7	60.8	58.8	34.8	29.4	مدنين
87.5	84.2	60.8	58.8	34.8	29.4	تطاوين
87.8	88.1	75.2	74.5	56.1	47.2	قفصة

85.1	88.8	75.2	74.5	56.1	47.2	توزر
91.8	92.9	71.1	72.4	46.1	43.1	قبلي
84.2	84.4	72.0	70.0	57.1	49.6	المتوسط الحسابي
3.5	4.0	5.2	6.8	9.2	9.6	الانحراف المعياري
78.8	76.0	60.8	57.5	34.8	29.4	القيمة الدنيا
91.8	92.9	78.3	79.5	67.1	60.6	القيمة القصوى
4.1	4.7	7.2	9.7	16.2	19.3	معامل الاختلاف

جدول 4.2. تطور نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور والفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث في المغرب (1994، 2004)

2004		1994		الأقاليم والعمالات
الإناث العازبات	الذكور العزاب	الإناث العازبات	الذكور العزاب	
50.9	72.7	21.7	71.9	أوسرد
36.8	68.8	40.4	69.5	وادي-الذهب
47.5	69.1	31.4	64.2	بوجدور
63.8	78.2	52.2	71.7	العيون
68.3	81.2	35.6	65.9	اسا الزاك
50.1	68	39	62.9	السمارة
70.3	77.7	52.6	67.9	قلميم
63.2	75.7	46.8	70.6	طنطان
72.4	66.1	56.2	52.3	طاطا
62.2	72.6	55.3	66	أغادير
63.6	68	63.5	65.1	شتوكة-ايت باها
59.2	70.3	49.6	65.3	انزقن ايت ملول
62.3	65.2	42.9	49.2	ورزازات
61.4	58.6	53.1	51.3	تارودانت
75.9	71.6	64.7	63.5	تيزنيت
54.2	48.7	35.8	38.1	زاكورة
55.8	61.9	50.5	54.1	القنيطرة
55.5	62.2	50.6	55.9	سيدي قاسم
56	68	51.5	61.9	بن سليمان
57.9	70.2	56.2	64.3	خوريبة
53.5	66.4	50.9	61.4	سناط
51.2	56.8	44	50.7	الحوز
53	53.9	45.1	45.5	شيشاوة
45.5	57.9	40.2	50.7	قلعة السراغنة
52.5	58	47.8	51.7	الصويرة
61.1	70.2	62.5	70.2	مراكش
69.9	81.5	67.6	75.1	بركان
50	60.5	43.8	58.8	فكيك

62.4	76.8	60.9	70.5	جرادة
71.5	79.2	65.6	68	ناظور
71	81.3	66.7	78.1	وجدة انكاد
63.6	71.6	63	63.8	تاوريت
74.5	80.7	71.9	77.6	كاز بلانكا
54.1	62	53	55.8	مديونة
65.3	73.1	63	70	محمدية
48	58.5	49.2	61.6	نواصر
56	69.5	54.3	63.9	خميس
76.3	81.8	72.2	78.3	الرباط
65.6	72.8	59.5	68.9	سلا
61.7	69.2	50	55.9	صخيرات تمارة
55.4	64.5	50.4	59.9	الجديدة
55.8	66.3	53.4	64.9	اسفي
39.8	53.1	32.5	48.4	ازيلا
53.5	68.6	52.4	61.6	بن ملال
65.9	75.1	62.3	71.3	مكناس
58	66.2	54.1	60.6	الحاجب
51.8	62.1	40.5	49.3	الراشدية
52.6	60.1	45.9	55.3	افران
49.6	58.8	43.3	54.4	خنيفرة
45.6	53.4	39.9	50.5	بولمان
67.7	70.5	61.3	65.8	فاس
59	71	54.8	67.1	صفرو
54.4	52.7	52.3	48.2	مولاي يعقوب
77.4	77.1	70.4	62.9	الحسيمة
58.4	58.7	57.6	52.9	تاونات
64.3	67.6	57.4	56.5	تازة
58.6	55.9	44.6	40.6	شفشاون
59.9	61.4	45.3	52.1	العرانش
69.7	74.4	63.2	68.8	طنجة-أصيلة
66.9	73.4	59.8	67.2	تطوان

63.3	68.2	54	53.7	فحص-انجرة
59.4	67.5	52.1	61.0	المتوسط الحسابي
8.9	8.3	10.5	9.2	الانحراف المعياري
36.8	48.7	21.7	38.1	القيمة الدنيا
77.4	81.8	72.2	78.3	القيمة القصوى
15.0	12.2	20.1	15.1	معامل الاختلاف

جدول 5.2. التطور المطلق و النسبي لسن أول زواج و كذلك نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور و الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث، الجزائر (1998-2008)

التطور المطلق				التطور النسبي				الولاية
الإناث العازبات	الذكور العزاب	م،س،ز إناث	م،س،ز ذكور	الإناث العازبات	الذكور العزاب	م،س،ز إناث	م،س،ز ذكور	
18.09	10.74	4.4	2.8	129.7	114.5	117.7	109.3	أدرار
1.94	5.82	2.7	2	102.5	108.0	110.0	106.7	الشلف
10.03	10.1	2.2	1.9	115.2	114.6	108.6	106.3	الاعواط
0.9	4.23	2.5	2.8	101.2	106.0	109.2	109.3	أم البواقي
4.22	5.11	2.1	1.8	105.7	106.9	107.7	105.9	باتنة
8.04	10.86	3.3	3	110.2	113.7	112.1	109.6	بجاية
4.88	6.95	2.3	1.9	106.9	109.8	108.8	106.4	بسكرة
1.59	1.28	2.1	1.4	102.2	101.6	107.7	104.4	بشار
-1.17	0.14	0.5	1.3	98.4	100.2	101.8	104.1	البلدية
3.89	9.21	2.5	2.2	105.1	112.3	109.1	107.1	البويرة
11.48	8.65	2	1.4	119.8	111.8	108.1	104.6	تمنراست
8.31	10.55	2.7	2.1	110.9	114.5	110.1	106.9	تيسة
-4.54	0.28	1.2	1.8	93.9	100.3	104.4	105.6	تلمسان
2.92	8.97	2.4	2	104.1	113.0	109.2	106.6	تيارت
4.61	8.93	3.2	3.4	105.4	110.6	111.1	110.5	تيزي-وزو
-4.23	-3.18	-0.1	1	95.0	96.4	99.7	103.0	الجزائر
13.35	15.55	3	2.6	123.0	127.8	112.3	109.1	الجلفة
1.64	6.51	2.9	2.3	101.8	107.6	110.0	107.2	جيجل

0.38	6.69	1.7	1.3	100.5	109.6	106.4	104.3	سطيف
-0.56	6.71	2.4	2.2	99.3	108.8	108.9	107.1	سعيدة
0.78	4.75	2.4	2.2	100.9	105.5	108.3	106.9	سكيكة
-2.84	0.77	1.8	2	96.5	100.9	106.4	106.2	سيدي بلعباس
-1.87	2.29	1.3	1.5	97.9	102.7	104.5	104.6	عنابة
1.14	4.48	1.5	1.5	101.4	105.5	105.3	104.8	قالمة
-2.89	0.38	0.6	1.1	96.7	100.4	102.1	103.4	قسنطينة
2.27	9.11	1.5	0.9	102.9	112.0	105.5	102.9	المدية
1.92	7.15	2.4	1.9	102.5	109.5	108.9	106.1	مستغانم
7.68	13.12	2.6	1.9	111.8	120.8	110.2	106.5	مسيلة
-7.07	3.91	1.1	1.6	90.8	104.9	104.0	105.1	معسكر
7.95	7.78	2.5	1.6	112.4	111.0	109.9	105.4	ورقلة
-3.41	-2.52	0.6	1.3	95.6	97.0	102.1	104.0	وهران
4.87	5.76	1.9	1.7	107.2	107.8	107.3	105.6	البيض
10.64	6.92	2	1.3	120.5	109.6	108.3	104.2	اليزي
9.11	11.37	2.4	2.2	114.7	118.0	109.6	107.6	برج -بو عريبيج
-8.17	-1.8	0.6	0.8	90.3	97.9	102.1	102.4	بومرداس
0.16	4.27	2.2	2.1	100.2	105.1	107.7	106.6	الطارف
13.26	9.87	2.1	1.5	121.0	113.2	108.3	104.8	تندوف
5.5	9.88	3.4	2.6	107.1	113.2	112.8	108.5	تسمسيلات
8.77	10.49	2.5	1.4	115.4	117.5	110.2	104.9	الواد
5.29	9.15	2.3	2	106.8	112.7	108.4	106.6	خنشلة
3.53	6.67	2.1	1.9	104.4	108.6	107.6	106.1	سوق-اهراس
-0.27	1.27	1.5	1.9	99.7	101.5	105.3	106.0	تيزازة
0.94	7.59	1.9	1.8	101.2	110.0	106.8	105.9	ميلة
-1.18	4.04	2	2	98.5	105.1	107.2	106.5	عين النفي
-1.2	2.6	2	1.6	98.3	103.3	107.6	105.2	النعامة
-4.39	-0.25	0.7	1.4	94.4	99.7	102.5	104.3	عين تموشنت
1.63	5.04	1.6	1.6	102.9	108.5	106.5	105.6	غرداية
4.13	7.14	2.5	2	105.7	109.6	109.5	106.6	غليزان

جدول 6.2. التطور المطلق والنسبي لسن أول زواج و كذلك نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور و الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث، تونس (1984-1994)

الولاية	التطور النسبي				التطور المطلق			
	م،س،ز ذكور	م،س،ز إناث	العزابات الذكور	العزابات الذكور	م،س،ز ذكور	م،س،ز إناث	العزابات الذكور	العزابات الذكور
تونس	104.8	105.9	131.2	117.2	1.4	1.5	18.9	11.4
أريانة	104.8	105.9	131.2	117.2	1.4	1.5	18.9	11.4
بن عروس	104.8	105.9	131.2	117.2	1.4	1.5	18.9	11.4
منوبة	104.8	105.9	131.2	117.2	1.4	1.5	18.9	11.4
نابل	104.5	104.4	123.3	114.0	1.3	1.1	13.9	8.7
زغوان	104.5	104.4	123.3	114.0	1.3	1.1	13.9	8.7
بنزرت	104.6	105.3	128.1	121.1	1.3	1.3	15.6	12.3
بيجا	104.9	105.5	131.6	114.2	1.4	1.4	17.8	9.5
جندوبة	106.4	105.6	134.5	121.2	1.8	1.4	18.5	13
الكاف	106.0	108.7	138.4	118.8	1.7	2.2	20.3	12.4
سليانة	106.1	109.4	139.9	128.5	1.7	2.3	19	16.4
سوسة	104.2	104.8	125.2	113.5	1.2	1.2	13.9	8.3
منستير	106.5	104.0	137.0	113.1	1.8	1	18	8.1
مهدية	102.9	106.4	116.4	117.0	0.8	1.6	8.6	10.2
صفاقص	104.7	102.0	137.3	113.3	1.3	0.5	17.5	7.4
القيروان	110.6	109.5	137.6	133.2	2.8	2.3	17.8	18.5
القصرين	103.3	109.4	169.6	138.0	0.9	2.2	23.6	18.7
سيدي بوزيد	109.3	112.1	171.3	142.6	2.5	2.9	28.1	22.6
قابس	109.2	111.6	168.0	154.2	2.5	2.7	29.3	25
مدنين	110.9	110.3	200.0	174.7	2.8	2.3	29.4	26
تطاوين	110.9	110.3	200.0	174.7	2.8	2.3	29.4	26
قفصة	109.1	109.4	157.8	134.0	2.5	2.3	27.3	19.1
توزر	109.1	109.4	157.8	134.0	2.5	2.3	27.3	19.1
قبيلي	109.2	111.6	168.0	154.2	2.5	2.7	29.3	25

جدول 7.2. التطور المطلق والنسبي لسن أول زواج و نسب العزوبة في الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث والفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور، تونس (1994-2004)

الولاية	التطور النسبي				التطور المطلق			
	مءس،ز ذكور	مءس،ز إناث	العزابات	مءس،ز ذكور	مءس،ز إناث	العزابات	العزابات	
تونس	106.8	103.7	111.8	113.9	2.1	1.0	9.4	
أريانة	105.5	100.7	105.1	107.3	1.7	0.2	4.0	
بن عروس	105.2	102.2	109.3	111.2	1.6	0.6	7.4	
منوبة	107.8	103.0	110.8	113.1	2.4	0.8	8.6	
نايل	105.0	100.4	114.3	111.1	1.5	0.1	10.6	
زغوان	107.9	101.9	110.0	116.3	2.4	0.5	7.4	
بنزرت	106.7	100.0	120.8	117.2	2	0.0	14.8	
بيجا	112.0	104.8	115.4	111.6	3.6	1.3	11.4	
جندوبة	114.0	107.9	119.1	113.5	4.2	2.1	13.7	
الكاف	110.0	101.5	118.6	110.4	3	0.4	13.6	
سليانة	108.8	100.0	122.8	114.4	2.6	0.0	15.2	
سوسة	105.1	101.2	117.7	116.4	1.5	0.3	12.2	
منستير	108.8	100.8	116.7	113.1	2.6	0.2	11.1	
مهدية	110.8	98.1	132.7	113.7	3.1	-0.5	19.9	
صفاقص	108.0	102.8	126.8	124.7	2.3	0.7	17.3	
القيروان	105.5	97.4	121.8	109.7	1.6	-0.7	14.2	
القصرين	112.7	101.6	132.3	118.8	3.6	0.4	18.5	
سيدي بوزيد	107.8	96.6	123.3	112.0	2.3	-0.9	15.7	
قابس	109.4	103.1	121.9	123.0	2.8	0.8	15.9	
مدنين	108.8	103.6	142.3	136.8	2.5	0.9	24.9	
تطاوين	112.3	106.1	143.2	143.9	3.5	1.5	25.4	
قفصة	108.6	101.1	118.3	116.8	2.6	0.3	13.6	
توزر	108.6	100.0	119.2	113.1	2.6	0.0	14.3	
تقبلي	109.4	106.5	128.4	129.1	2.8	1.7	20.5	

جدول 8.2. التطور المطلق والنسبي لسن أول زواج وكذلك نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور و الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث، المغرب(1994-2004)

التطور المطلق				التطور النسبي				الأقاليم والعمالات
الإناث العازبات	الذكور العزاب	مءس،زانات	مءس،ز ذكور	الإناث العازبات	الذكور العزاب	مءس،زانات	مءس،ز ذكور	
29.2	0.8	3.1	1.1	234.6	101.1	114.0	103.6	اوسرد
-3.6	-0.7	0.3	0.5	91.1	99.0	101.4	101.6	وادي-الذهب
16.1	4.9	2.4	1.1	151.3	107.6	111.2	103.7	بوجدور
11.6	6.5	2.5	1.5	122.2	109.1	110.5	104.9	العيون
32.7	15.3	4.1	2.5	191.9	123.2	118.9	108.5	اسا الزاك
11.1	5.1	1.8	1.1	128.5	108.1	108.0	103.7	السمارة
17.7	9.8	3.4	2.1	133.7	114.4	114.3	107.0	قلميم
16.4	5.1	2.8	1.2	135.0	107.2	112.1	103.9	طنانطان
16.2	13.8	3.9	2.2	128.8	126.4	116.0	107.9	طاطا
6.9	6.6	1.7	1.7	112.5	110.0	106.9	105.7	اغادير
0.1	2.9	1.8	1.3	100.2	104.5	107.1	104.3	شتوكة-ايت باها
9.6	5	1.9	1.5	119.4	107.7	108.0	105.1	انزقن ايت ملول
19.4	16	3.5	2.8	145.2	132.5	115.6	110.2	ورزازات
8.3	7.3	2.4	1.5	115.6	114.2	110.0	105.4	تارودانت
11.2	8.1	3.5	2.3	117.3	112.8	113.8	107.8	تيزنيت
18.4	10.6	3.4	1.9	151.4	127.8	115.7	107.3	زاكورة
5.3	7.8	0.9	1.4	110.5	114.4	103.7	104.9	القنيطرة
4.9	6.3	1.4	1.2	109.7	111.3	105.8	104.2	سيدي قاسم
4.5	6.1	1.3	1.5	108.7	109.9	105.4	105.1	بن سليمان
1.7	5.9	0.7	1.6	103.0	109.2	102.8	105.4	خوريبة
2.6	5	1	1.3	105.1	108.1	104.1	104.5	سناط
7.2	6.1	1.5	0.8	116.4	112.0	106.5	102.8	الحوز
7.9	8.4	2.1	1.5	117.5	118.5	109.1	105.5	شيشاوة

5.3	7.2	1.4	1.2	113.2	114.2	106.2	104.3	قلعة السراغنة
4.7	6.3	1.3	1.1	109.8	112.2	105.6	103.9	الصويرة
-1.4	0	-0.3	0.4	97.8	100.0	98.9	101.3	مراكش
2.3	6.4	0.2	1.9	103.4	108.5	100.7	106.0	بركان
6.2	1.7	1.2	1.2	114.2	102.9	105.1	104.2	فكيك
1.5	6.3	1.9	2.2	102.5	108.9	107.5	107.3	جرادة
5.9	11.2	1.4	2.5	109.0	116.5	105.2	108.3	ناظور
4.3	3.2	0.5	1.9	106.4	104.1	101.8	106.0	وجدة انكاد
0.6	7.8	1.9	1.7	101.0	112.2	107.4	105.7	تاوريت
2.6	3.1	0.6	1	103.6	104.0	102.1	103.1	كازيلانكا
1.1	6.2	0.1	0.6	102.1	111.1	100.4	102.1	مديونة
2.3	3.1	0.5	1.3	103.7	104.4	101.9	104.2	محمدية
-1.2	-3.1	-0.3	0	97.6	95.0	98.8	100.0	نواصر
1.7	5.6	0.9	1.4	103.1	108.8	103.6	104.7	خميست
4.1	3.5	1	1.3	105.7	104.5	103.6	104.0	الرباط
6.1	3.9	1.1	1.3	110.3	105.7	104.3	104.3	سلا
11.7	13.3	2.2	1.8	123.4	123.8	109.3	106.3	صخيرات تمارة
5	4.6	1.2	0.9	109.9	107.7	105.0	103.1	الجديدة
2.4	1.4	1	1.1	104.5	102.2	104.1	103.7	اسفي
7.3	4.7	1.7	0.9	122.5	109.7	108.0	103.2	ازيلال
1.1	7	1.3	1.8	102.1	111.4	105.4	106.1	بن ملال
3.6	3.8	0.7	1.7	105.8	105.3	102.6	105.5	مكناس
3.9	5.6	0.9	1.9	107.2	109.2	103.6	106.6	الحاجب
11.3	12.8	2.6	1.9	127.9	126.0	111.7	106.9	الراشدية
6.7	4.8	1.2	1.2	114.6	108.7	105.0	104.2	افران
6.3	4.4	1.9	1.3	114.5	108.1	108.4	104.6	خنيفرة
5.7	2.9	1.6	1	114.3	105.7	107.1	103.6	بولمان
6.4	4.7	1.4	1.3	110.4	107.1	105.4	104.3	فاس

4.2	3.9	0.7	1.4	107.7	105.8	102.7	104.6	صفرو
2.1	4.5	1.8	0.8	104.0	109.3	107.5	102.9	مولاي يعقوب
7	14.2	3.1	2.8	109.9	122.6	111.6	109.4	الحسيمة
0.8	5.8	1.8	1.4	101.4	111.0	107.3	105.0	تاونات
6.9	11.1	2.2	2.4	112.0	119.6	108.8	108.4	تازة
14	15.3	2.7	2.1	131.4	137.7	111.8	107.8	شفشاون
14.6	9.3	2.2	1.7	132.2	117.9	109.4	106.0	العرانش
6.5	5.6	1.7	1.2	110.3	108.1	106.5	103.9	طنجة-أصيلة
7.1	6.2	1.2	1.4	111.9	109.2	104.6	104.6	تطوان
9.3	14.5	1.7	1.3	117.2	127.0	106.9	104.5	فحص-انجرة

جدول 9.2. تطور سن أول الزواج في الجزائر (1987 ، 1998 ، 2008)

2008		1998		1987		الولاية
الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	
29.2	32.9	24.8	30.1	20.1	26.2	أدرار
29.7	31.9	27	29.9	22.5	26	الشلف
27.9	32	25.7	30.1	22.3	27.3	الاعواط
29.8	33	27.3	30.2	24.4	27.4	أم البواقي
29.3	32.2	27.2	30.4	23.5	27	باتنة
30.6	34.4	27.3	31.4	22.2	26.6	بجاية
28.5	31.8	26.2	29.9	23	27	بسكرة
29.2	33	27.1	31.6	22.9	28	بشار
28.6	33	28.1	31.7	24.7	28.7	البليدة
29.9	33	27.4	30.8	22.5	26.7	البويرة
26.6	32.1	24.6	30.7	20.4	27.3	تمنراست
29.5	32.7	26.8	30.6	23	27.2	تبسة
28.7	33.8	27.5	32	24.3	28.6	تلمسان
28.6	32.2	26.2	30.2	22	26.6	تيارت
32	35.9	28.8	32.5	23.3	27.6	تيزي-وزو
29.7	34.4	29.8	33.4	27.2	30.7	الجزائر
27.4	31.1	24.4	28.5	19.6	24.9	الجلفة
32	34.3	29.1	32	24.1	27.7	جيجل
28.2	31.2	26.5	29.9	22.6	26.4	سطيف
29.3	33.1	26.9	30.9	22.5	27.4	سعيدة
31.4	34.3	29	32.1	25.2	28.8	سكيكدة
29.9	34.5	28.1	32.5	23.3	28.5	سيدي بلعباس
30.4	34.1	29.1	32.6	25.9	29.5	عنابة
29.9	33	28.4	31.5	25.5	28.6	قائمة
29.6	33.5	29	32.4	26.2	29.1	قسنطينة
28.7	31.5	27.2	30.6	22	26.1	المدية
29.3	32.8	26.9	30.9	23	27	مستغانم
28.1	31.2	25.5	29.3	21.1	25.7	مسيلة

28.3	33	27.2	31.4	22.9	27.6	معسكر
27.8	31.4	25.3	29.8	21.1	26.3	ورقلة
28.9	33.8	28.3	32.5	25.1	29.2	وهران
27.9	32	26	30.3	21.8	27.4	البيض
26	32	24	30.7	20.4	27.5	اليزي
27.5	31	25.1	28.8	21.6	25.5	برج -ووعريريج
29.7	33.8	29.1	33	25	29.2	بومرداس
30.9	33.8	28.7	31.7	24.6	28	الطارف
27.5	32.6	25.4	31.1	20.8	27.9	تندوف
30	33.1	26.6	30.5	21.1	25.9	تسمسيلات
26.9	30.1	24.4	28.7	20.6	25.8	الواد
29.6	32.2	27.3	30.2	23.9	27.4	خنشلة
29.7	32.9	27.6	31	23.9	27.6	سوق-أهراس
29.6	33.6	28.1	31.7	24.7	28.1	تيزازة
29.8	32.3	27.9	30.5	24.4	27.4	ميلة
29.9	32.7	27.9	30.7	22.8	26.8	عين الدفلى
28.3	32.5	26.3	30.9	22.5	27.8	النعامة
29.1	34.2	28.4	32.8	24.6	29	عين تموشنت
26.2	30.2	24.6	28.6	21.2	25.8	غرداية
28.9	32.3	26.4	30.3	22.2	26.4	غليزان
29.1	32.8	27	30.9	23.0	27.4	المتوسط الحسابي
1.3	1.2	1.5	1.2	1.7	1.2	الانحراف المعياري
26	30.1	24	28.5	19.6	24.9	القيمة الدنيا
32	35.9	29.8	33.4	27.2	30.7	القيمة القصوى
4.5	3.6	5.5	3.8	7.6	4.4	معامل الاختلاف

جدول 10.2. تطور سن أول زواج في تونس (1984، 1994 ، 2004)

2004		1994		1984		الولاية
الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	
28	32.9	27	30.8	25.5	29.4	تونس
27.2	32.5	27	30.8	25.5	29.4	أريانة
27.6	32.4	27	30.8	25.5	29.4	بن عروس
27.8	33.2	27	30.8	25.5	29.4	منوبة
26.1	31.7	26	30.2	24.9	28.9	نايل
26.5	32.6	26	30.2	24.9	28.9	زغوان
26	31.8	26	29.8	24.7	28.5	بنزرت
28.3	33.7	27	30.1	25.6	28.7	بيجا
28.6	34.3	26.5	30.1	25.1	28.3	جندوبة
27.8	33	27.4	30	25.2	28.3	الكاف
26.8	32	26.8	29.4	24.5	27.7	سليانة
26.3	31	26	29.5	24.8	28.3	سوسة
26.1	32	25.9	29.4	24.9	27.6	منستير
26.1	31.8	26.6	28.7	25	27.9	مهدية
25.7	31.2	25	28.9	24.5	27.6	صفاقص
25.9	30.7	26.6	29.1	24.3	26.3	القيروان
26	32	25.6	28.4	23.4	27.5	القصرين
25.9	31.6	26.8	29.3	23.9	26.8	سيدي بوزيد
26.8	32.5	26	29.7	23.3	27.2	قابس
25.6	31	24.7	28.5	22.4	25.7	مدنين
26.2	32	24.7	28.5	22.4	25.7	تطاوين
27.1	32.7	26.8	30.1	24.5	27.6	قفصة

26.8	32.7	26.8	30.1	24.5	27.6	توزر
27.7	32.5	26	29.7	23.3	27.2	قبيلي
26.8	32.2	26.3	29.7	24.5	27.9	المتوسط الحسابي
0.9	0.9	0.8	0.8	0.9	1.1	الانحراف المعياري
25.6	30.7	24.7	28.4	22.4	25.7	القيمة الدنيا
28.6	34.3	27.4	30.8	25.6	29.4	القيمة القصوى
3.3	2.7	2.9	2.6	3.8	3.9	معامل الاختلاف

جدول 11.2. تطور سن أول زواج في المغرب (1994 ، 2004)

2004		1994		الأقاليم والعمالات
الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	
25.3	31.9	22.2	30.8	أوسرد
22.4	30.9	22.1	30.4	وادي-الذهب
23.9	30.9	21.5	29.8	بوجدور
26.3	32.3	23.8	30.8	العيون
25.8	32	21.7	29.5	اسا الزاك
24.2	30.6	22.4	29.5	السمارة
27.1	32.3	23.7	30.2	قلميم
26	31.9	23.2	30.7	طنطان
28.2	30.2	24.3	28	طاطا
26.5	31.6	24.8	29.9	أغادير
27	31.2	25.2	29.9	شتوكة-ايت باها
25.6	31.2	23.7	29.7	انزقن ايت ملول
25.9	30.3	22.4	27.5	ورزازات
26.4	29.4	24	27.9	تارودانت
28.9	31.6	25.4	29.3	تيزنيت
25	27.8	21.6	25.9	زاكورة
25.4	30.2	24.5	28.8	القنيطرة
25.6	29.9	24.2	28.7	سيدي قاسم
25.4	30.9	24.1	29.4	بن سليمان
25.8	31.4	25.1	29.8	خوريبة
25.3	30.5	24.3	29.2	سناط
24.7	29.1	23.2	28.3	الحوز
25.1	28.7	23	27.2	شيشاوة
23.9	29.2	22.5	28	قلعة السراغنة

24.6	29.4	23.3	28.3	الصويرة
26.6	31.3	26.9	30.9	مراكش
27.6	33.5	27.4	31.6	بركان
24.6	29.9	23.4	28.7	فكيك
27.4	32.4	25.5	30.2	جرادة
28.3	32.8	26.9	30.3	ناظور
28	33.4	27.5	31.5	وجدة انكاد
27.6	31.5	25.7	29.8	تاوريت
28.6	33.1	28	32.1	كازبلانكا
24.6	29.6	24.5	29	مديونة
26.9	32	26.4	30.7	محمدية
24	29.1	24.3	29.1	نواصر
25.7	31.5	24.8	30.1	خميست
29	33.5	28	32.2	الرباط
26.7	31.6	25.6	30.3	سلا
25.9	30.6	23.7	28.8	صخيرات تمارة
25.2	30.3	24	29.4	الجديدة
25.5	30.9	24.5	29.8	اسفي
23	28.7	21.3	27.8	ازيلا
25.5	31.1	24.2	29.3	بن ملال
27.2	32.5	26.5	30.8	مكناس
25.9	30.8	25	28.9	الحاجب
24.8	29.6	22.2	27.7	الراشدية
25.1	29.8	23.9	28.6	افران
24.6	29.5	22.7	28.2	خنيفرة
24.1	28.8	22.5	27.8	بولمان
27.1	31.5	25.7	30.2	فاس
26.3	31.8	25.6	30.4	صفرو

25.7	28.5	23.9	27.7	مولاي يعقوب
29.9	32.5	26.8	29.7	الحسيمة
26.6	29.5	24.8	28.1	تاونات
27.1	30.9	24.9	28.5	تازة
25.6	29	22.9	26.9	شفشاون
25.5	29.9	23.3	28.2	العرائش
27.7	31.7	26	30.5	طنجة-أصيلة
27.1	31.8	25.9	30.4	تطوان
26.3	30.5	24.6	29.2	فحص-انجرة
26.0	30.8	24.36	29.4	المتوسط الحسابي
1.5	1.4	1.66	1.3	الانحراف المعياري
22.4	27.8	21.3	25.9	القيمة الدنيا
29.9	33.5	28	32.2	القيمة القصوى
5.7	4.4	6.8	4.4	معامل الاختلاف

جدول 12.2. تطور الفرق في السن بين الزوجين حسب الولاية، الجزائر (1987-1998-2008)

الفرق			الولاية
2008	1998	1987	
3.7	5.3	6.1	أدرار
2.2	2.9	3.5	الشلف
4.1	4.4	5	الاعواط
3.2	2.9	3	أم البواقي
2.9	3.2	3.5	باتنة
3.8	4.1	4.4	بجاية
3.3	3.7	4	بسكرة
3.8	4.5	5.1	بشار
4.4	3.6	4	البليدة
3.1	3.4	4.2	البويرة
5.5	6.1	6.9	تمنراست
3.2	3.8	4.2	تبسة
5.1	4.5	4.3	تلمسان
3.6	4	4.6	تيارت
3.9	3.7	4.3	تيزي-وزو
4.7	3.6	3.5	الجزائر
3.7	4.1	5.3	الجلفة
2.3	2.9	3.6	جيجل
3	3.4	3.8	سطيف
3.8	4	4.9	سعيدة
2.9	3.1	3.6	سكيكدة
4.6	4.4	5.2	سيدي بلعباس
3.7	3.5	3.6	عنابة
3.1	3.1	3.1	قلمة
3.9	3.4	2.9	قسنطينة
2.8	3.4	4.1	المدية
3.5	4	4	مستغانم
3.1	3.8	4.6	مسيلة
4.7	4.2	4.7	معسكر
3.6	4.5	5.2	ورقلة

4.9	4.2	4.1	وهران
4.1	4.3	5.6	البيضاء
6	6.7	7.1	اليزي
3.5	3.7	3.9	برج - بو عريريج
4.1	3.9	4.2	بومرداس
2.9	3	3.4	الطارف
5.1	5.7	7.1	تندوف
3.1	3.9	4.8	تسميلت
3.2	4.3	5.2	الواد
2.6	2.9	3.5	خنشلة
3.2	3.4	3.7	سوق - أهراس
4	3.6	3.4	تيزازة
2.5	2.6	3	ميلة
2.8	2.8	4	عين الدفلى
4.2	4.6	5.3	النعامة
5.1	4.4	4.4	عين تموشنت
4	4	4.6	غرداية
3.4	3.9	4.2	غليزان
3.7	3.9	4.4	المتوسط الحسابي
0.8	0.8	1.0	الانحراف المعياري
2.2	2.6	2.9	القيمة الدنيا
6	6.7	7.1	القيمة القصوى
22.9	21.17	22.85	معامل الاختلاف

جدول 13.2. تطور الفرق في السن بين الزوجين حسب الولاية، تونس (1984-1994-2004)

الفرق			الولاية
2004	1994	1984	
4.9	3.8	3.9	تونس
5.3	3.8	3.9	أريانة
4.8	3.8	3.9	بن عروس
5.4	3.8	3.9	منوبة
5.6	4.2	4	نابل

6.1	4.2	4	زغوان
5.8	3.8	3.8	بنزرت
5.4	3.1	3.1	بيجا
5.7	3.6	3.2	جندوبة
5.2	2.6	3.1	الكاف
5.2	2.6	3.2	سليانة
4.7	3.5	3.5	سوسة
5.9	3.5	2.7	منستير
5.7	2.1	2.9	مهدية
5.5	3.9	3.1	صفاقص
4.8	2.5	2	القيروان
6	2.8	4.1	القصرين
5.7	2.5	2.9	سيدي بوزيد
5.7	3.7	3.9	قايس
5.4	3.8	3.3	مدنين
5.8	3.8	3.3	تطاوين
5.6	3.3	3.1	قفصة
5.9	3.3	3.1	توزر
4.8	3.7	3.9	قنبلي
5.5	3.4	3.4	المتوسط الحسابي
0.4	0.6	0.5	الانحراف المعياري
4.7	2.1	2	القيمة الدنيا
6.1	4.2	4.1	القيمة القصوى
7.6	17.3	15.5	معامل الاختلاف

جدول 14.2. تطور الفرق في السن بين الزوجين حسب الأقاليم والعمالات، المغرب (1994-2004)

الفرق		الأقاليم والعمالات
2004	1994	
6.6	8.6	اوسرد
8.5	8.3	وادي-الذهب
7	8.3	بوجدور
6	7	العيون
6.2	7.8	اسا الزرك
6.4	7.1	السمارة
5.2	6.5	قلميم
5.9	7.5	طانطان
2	3.7	طاطا
5.1	5.1	أغادير
4.2	4.7	شتوكة-ايت باها
5.6	6	انزقن ايت ملول
4.4	5.1	ورزازات
3	3.9	تارودانت
2.7	3.9	تيزنيت
2.8	4.3	زاكورة
4.8	4.3	القنيطرة
4.3	4.5	سيدي قاسم
5.5	5.3	بن سليمان
5.6	4.7	خوريبة
5.2	4.9	سناط
4.4	5.1	الحوز
3.6	4.2	شيشاوة
5.3	5.5	قلعة السراغنة
4.8	5	الصويرة
4.7	4	مراكش
5.9	4.2	بركان
5.3	5.3	فكيك

5	4.7	جرادة
4.5	3.4	ناظور
5.4	4	وجدة انكاد
3.9	4.1	تاوريت
4.5	4.1	كازبلانكا
5	4.5	مديونة
5.1	4.3	محمديّة
5.1	4.8	نواصر
5.8	5.3	خميست
4.5	4.2	الرباط
4.9	4.7	سلا
4.7	5.1	صخيرات تمارة
5.1	5.4	الجديدة
5.4	5.3	اسفي
5.7	6.5	ازيلال
5.6	5.1	بن ملال
5.3	4.3	مكناس
4.9	3.9	الحاجب
4.8	5.5	الراشدية
4.7	4.7	افران
4.9	5.5	خنيفرة
4.7	5.3	بولمان
4.4	4.5	فاس
5.5	4.8	صفرو
2.8	3.8	مولاي يعقوب
2.6	2.9	الحسيمة
2.9	3.3	تاونات
3.8	3.6	تازة
3.4	4	شفشاون
4.4	4.9	العرانش
4	4.5	طنجة-أصيلة
4.7	4.5	تطوان

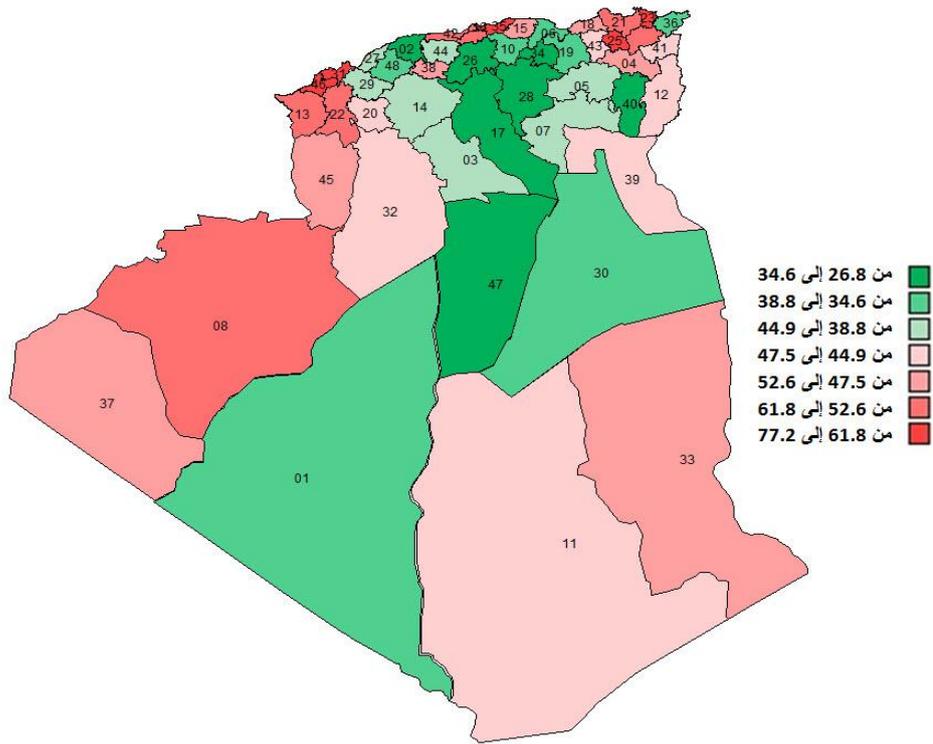
4.2	4.6	فحص-انجرة
4.8	5.0	المتوسط الحسابي
1.1	1.2	الانحراف المعياري
2	2.9	القيمة الدنيا
8.5	8.6	القيمة القصوى
23.5	24.9	معامل الاختلاف

جدول 15.2. قيم معامل جيري المحسوبة بالنسبة لمؤشرات تغير سن الزواج الأول في

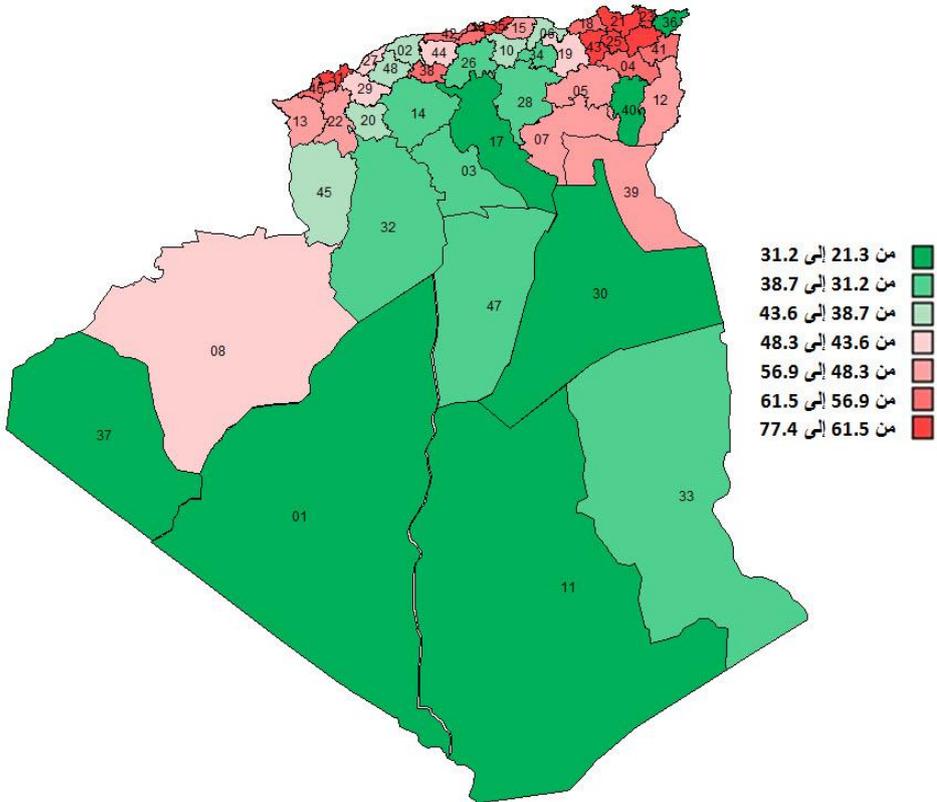
المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)

المؤشرات الآتية				
العزاب الإناث في فئة 20-24 سنة	العزاب الذكور في فئة 25-29 سنة	متوسط السن عند أول زواج عند للإناث	متوسط السن عند أول زواج عند للذكور	
				الجزائر
0,47	0,52	0,31	0,41	1987
0,31	0,44	0,28	0,40	1998
0,54	0,67	0,46	0,49	2008
				تونس
0,22	0,25	0,25	0,29	1984
0,53	0,46	0,61	0,39	1994
0,60	0,61	0,59	0,61	2004
				المغرب
0,55	0,71	0,56	0,72	1994
0,62	0,71	0,64	0,75	2004

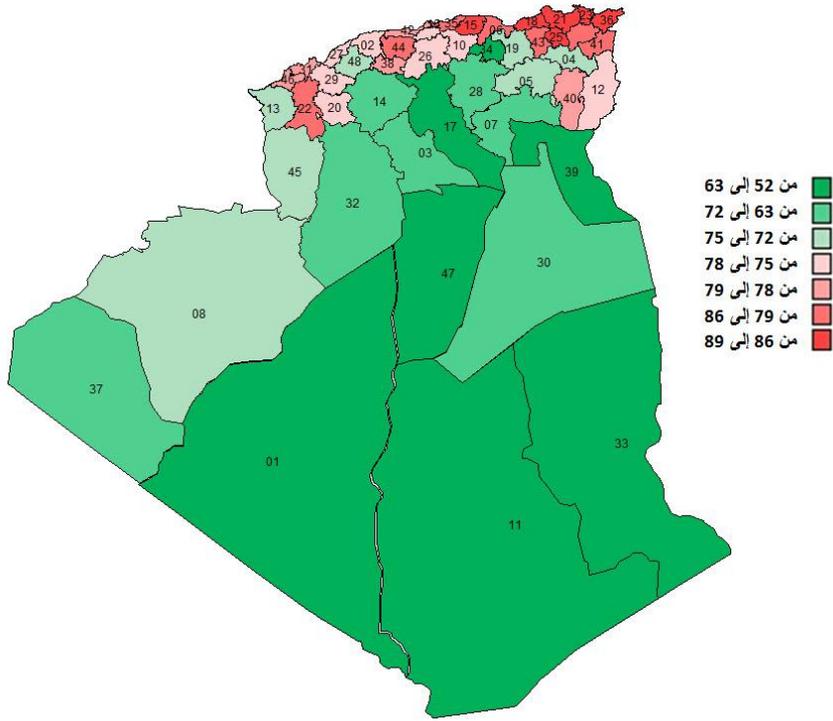
الشكل 1.3. نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور، الجزائر 1987.



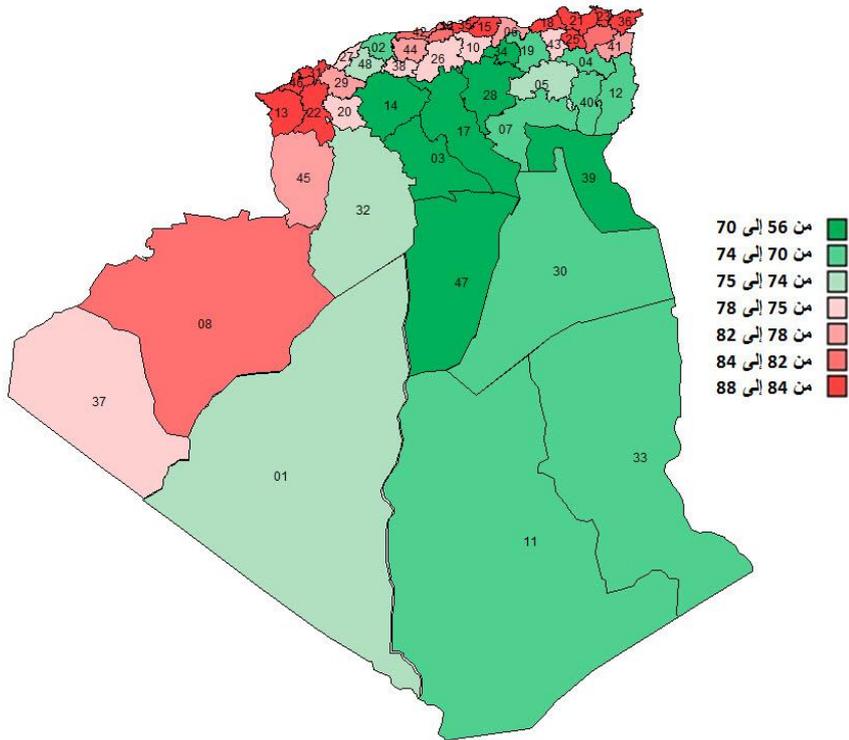
الشكل 2.3. نسب العزوبة في الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث، الجزائر 1987.



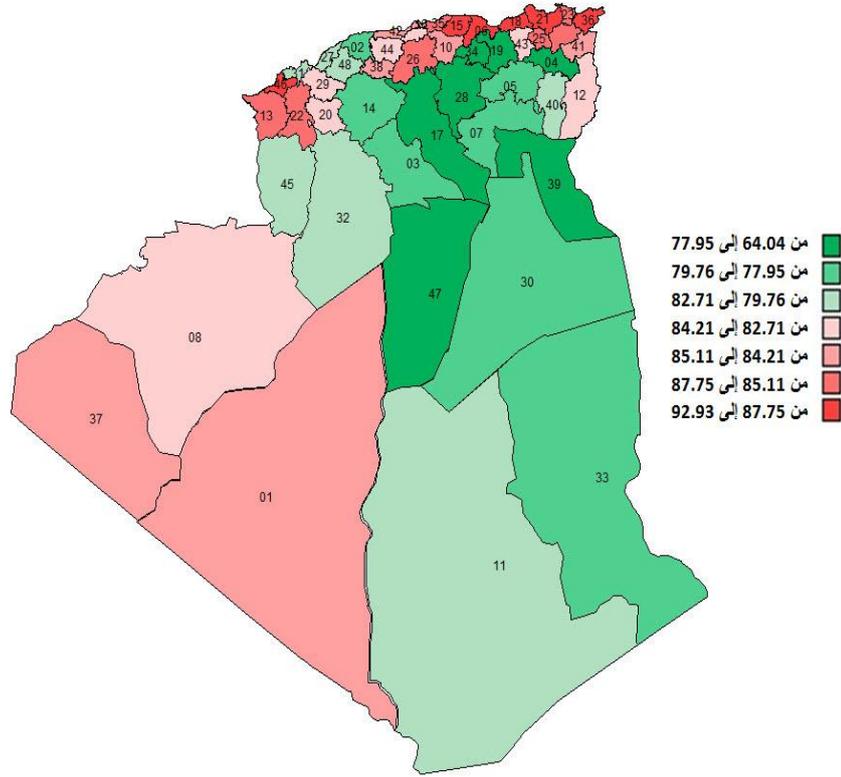
الشكل 3.3. نسب العزوبة في الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث، الجزائر 1998



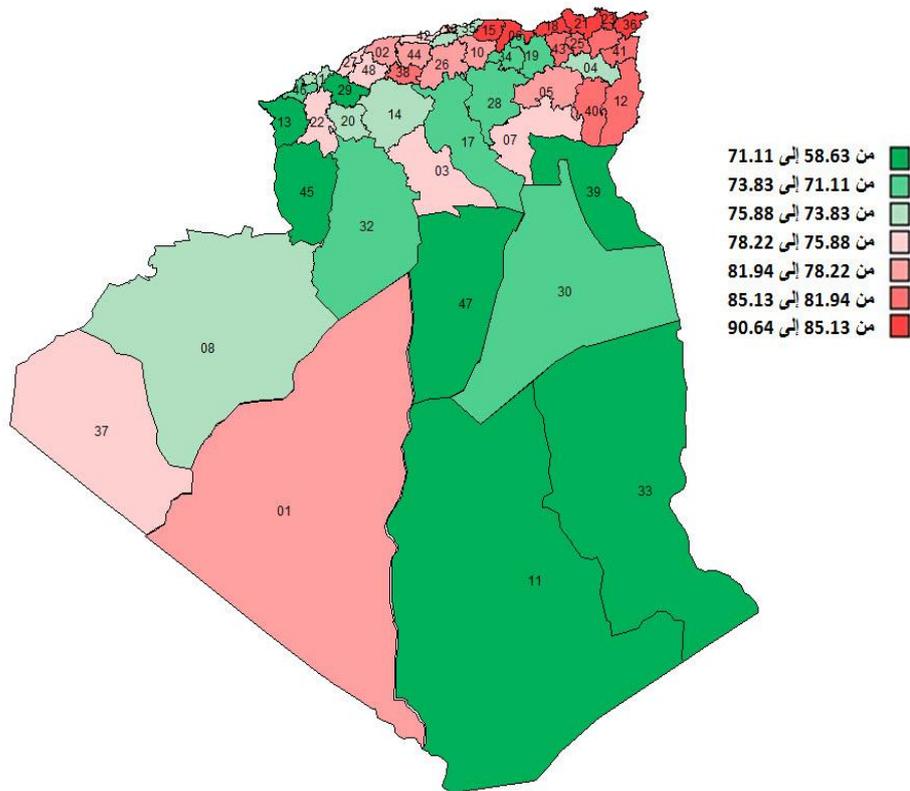
الشكل 4.3. نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور، الجزائر 1998



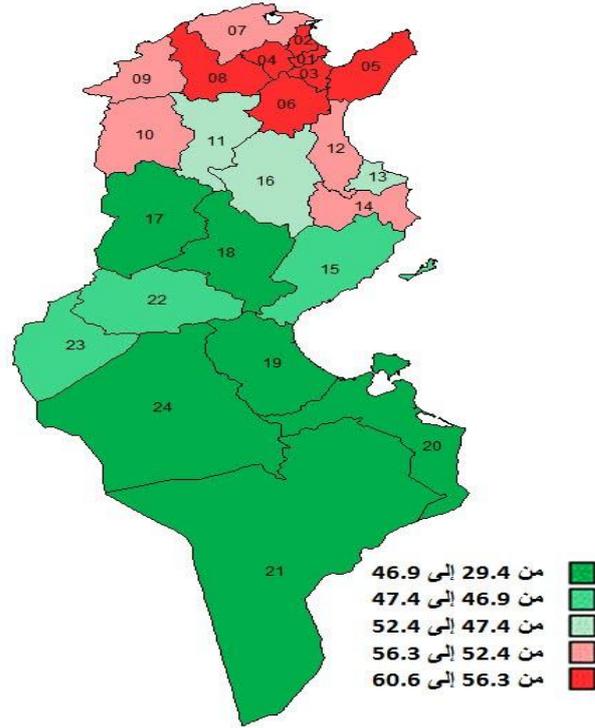
الشكل 5.3. نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور، الجزائر 2008.



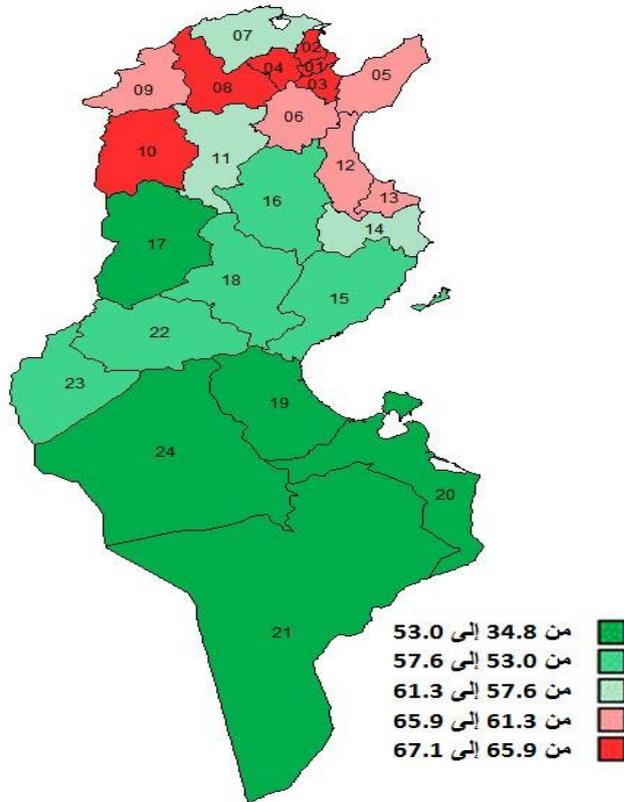
الشكل 6.3. نسب العزوبة في الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث، الجزائر 2008.



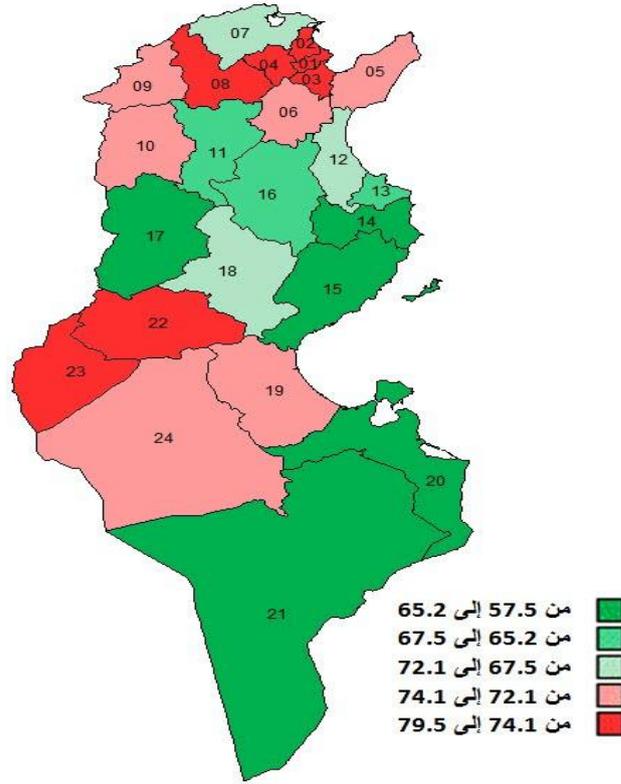
الشكل 7.3. نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور، تونس 1984.



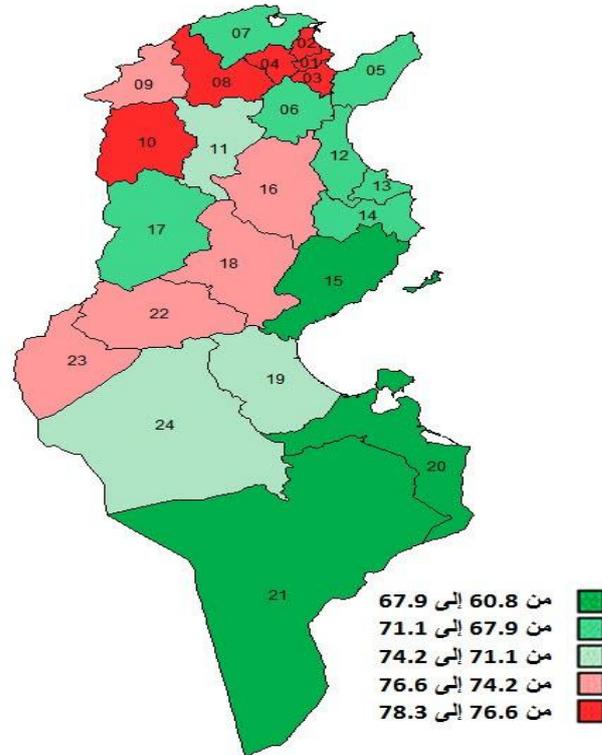
الشكل 8.3. نسب العزوبة في الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث، تونس 1984.



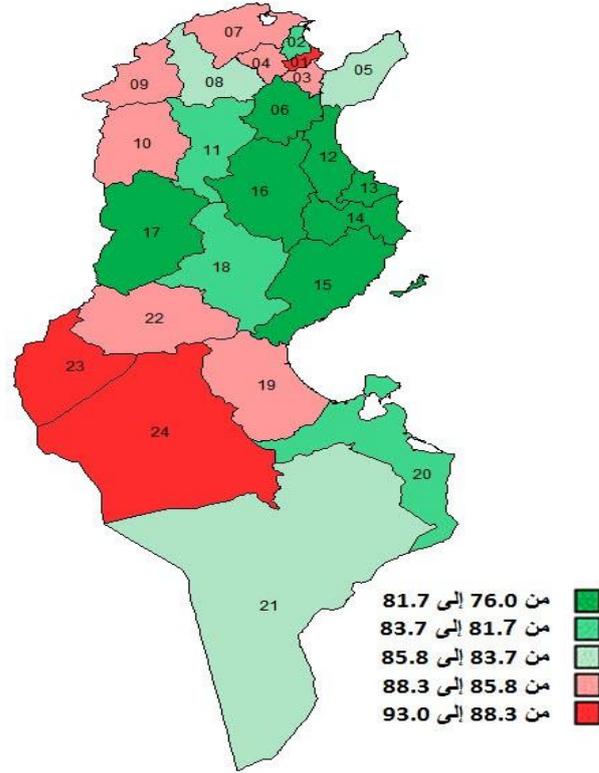
الشكل 9.3. نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور، تونس 1994.



الشكل 10.3. نسب العزوبة في الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث، تونس 1994.



الشكل 11.3. نسب العزوبة في الفئة 25-29 سنة بالنسبة للذكور، تونس 2004.



الشكل 12.3. نسب العزوبة في الفئة 20-24 سنة بالنسبة للإناث، تونس 2004.

